
KÖP LÜ K T.
610
M. Asım BY.


KÖPRÜLÜ KÜT.
640
M. Asım BY.





بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف نحو رضائك وصل على
من اوتي جوامع الكلم من انبيائك وعلى الامرين بالمعروف
والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبابه وعلى
المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تواخذنا
بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا
من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال وارزقنا صحبة
النبي في ابواب الخيرات قال المصنف رح عملا بالحديث المشهور
والخبر الماثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم
وتخصيص كتابه او القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تع
سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم
الاسلامي اعني كتب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لان المقصود
به التنبيه على المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا
فيما ينتمي اليه من الدين واما كون المصنف من المصنفات
الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف
ثم اظهر عبوديته واحتياجه في ابتداء امره فقال قال العبد
المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في
كلام الله تع حيث قال والله الغني وانتم الفقراء وتيمنا
بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله
الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق
بالمفتقر



اي المتفقر على المسلمين والمحتاج منهم

على لفظ المعمول والنزاع في صحة ان وضعه غير مقدم
على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وايضا منتقض
ضربت زيدا او بزيد لم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل
قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف ادلة المخالف
جرى في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي
كثير مختلف وعند سيبويه رح اي ما ذكره سيبويه رح منه ترتقي
الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان يقول عينه اما ساكن او متحرك
فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء
منه اما مفتوح او مضموم او مكسور نحو قتل وشغل وفسق
فان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او الف
ونون على التقادير فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور
فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة
وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وعرفان
واردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا في اخره
الف ونون لم يجئ الا على هذا اذا كان العين الساكن فذكره
هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف هذا اذا كان
العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان
كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان
مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور و
ذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء
وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين

الحنق بكسر النون ولا يقال بالسكون وهو مصدر حنق اذا غضب

اولكراهة انتقال الكسرة الى الضمة نحو صعر وان كان مضموما
فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة توالى الضمتين
اولكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو صدى وان كان
الاول فالزايد منه اما ان يكون تاء التانيث فقط او لا فعلى
الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة
لكن لم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه
مدة او ميم زايد بالاستقراء او لا فان كان فيه مدة فهي اما الالف
او واو فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن
فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو ضراب
او مضموم وذلك نحو سوال وان كان معها زيادة اخرى
فتلك الزيادة اما التاء فقط او الياء او التاء فان كانت التاء
فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زيادة او مكسور وذلك
نحو دراية او مضموم كنقاية ولم يذكره سيبويه رح لقلته وان كانت
التاء والياء والفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكر
ايضا لقلته هذا اذا كان المدة الالف وان كان الواو فاما معها
زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو
دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخرج مفتوح الفاء
لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل
الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة اخرى
فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم
العين كصهوبة وان كانت المدة الياء ولم يجئ مما يقتضيه
القسمة

يقتضيه

المكسور الفاء منه

وهو ان لا يكون الزيادة فيه على التاء التانيث فقط منه

الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه صح

او الياء

من بغى الشئ اذا طلب منه

اى لم يكن فيه زيادة اخرى مع الواو منه

بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال المفتقر لتأخر
الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر
كتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما لنفسه وليمكن
التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا للزيادة
احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه لئلا يظن ان كتابه قبل التامل فيه
من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيبقى ظهريا
لبد عوتهم فعطف على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود
ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل
الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اى الى والديه واليه
الى احمد قدم نفسه اولا واخرهما ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على
العلم الذي وقع التاليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم
ان الصرف اختار هذا على التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال
ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف وهو وافق للنحو واصلا
وهي قوله ام العلوم اى اصلها تسمية الدال باسم المدلول شبهه بالام
من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد
الكلمات التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر
السامع ماذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر
الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اى مصلح العلوم شبهه
بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك
هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف
على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين

لان الضمائر لا يوصف ولا يوصف به منه

او لا ابهام في المتكلم حتى يحتاج اى عطف البيان منه

لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى منه

اى يجعل وراء الظهر ويتركه ولا يلتفت اليه منه

الصرف في اللغة التبيين كما قال الله تعالى وصرفنا الآيات اى بيناها وانما سمي هذا النوع من العلم تصريفا لان فيه تبيين الماضي من المضارع والامر من المتعدي والثلاثي من المنشعبة منه

لكونه ساكن الوسط منه

فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه
بمعنى خلق فى الدرايات جمع دراية وهى العقل مصدر بمعنى
المفعول كضرب الامير بمعنى المضروب اى فى المدريات اى
المعقولات وارويها اى عالمها الصرف وعالم نحوها وتانيث
الضمير باعتبار اللام ويطغى اى يضل فى الروايات جمع رواية وهى
النقل بمعنى المروى اى فى المرويات اى المنقولات عاريها اى العارى
من ثيابها العرى كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال
فى الدرايات يقوى وفى الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية
يمكن بدون الالفاظ وان كان بتعسر الا انه لاشك فى انه يقوى
بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشرى
لايجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلى تفسيرها
واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لايدفع ومكشوف لايتقنع
فاذن لاشك ان محصلها العارى منها يضل فى سلوكه ولايهتدى
الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات واذا كان
الحال على هذا المنوال فجمعت اى فقد جمعت لانه ماض بمعناه
وقع جزاء للشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس
فى اللفظ فلا بد من التقدير وهذا اكثر فى كلامه وعليك بالتنبيه
فى مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير
الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون
قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اى فى الصرف كتابا
موسوما اى معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح محل راحة الارواح

عليك اسم من اسماء الافعال بمعنى الزم

بدل من العلوم

اى لايختفى

صفة كتابا

باعتبار ما يئول اليه

هى جمع روح بمعنى النفس وقوله هو اى ذلك الكتاب مبتداء وقوله
للصبى خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظير حال
من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اى الفوز بالمطلوب قدم عليه
للسجع والجملة اعنى المبتداء والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب
لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة
السبب الى المسبب وليس فى الصبى استعارة مصرحة اذا لم يرد
معناه الحقيقى بل مكنية تشبيهه بالطير فى طلب النجاح واثبات
النجاح له قرينتها والنجاح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت
قرينة للكنية اذ لايجب ان يكون قرينة المكنية استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف
فى تفسير قوله تع ينقضون عهد الله وفى استعارة النجاح غير
فايدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح ونعم قوله
وراح اى كف راحة اى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة
الكف كناية على الشمول والاحاطة وعدم فوت شىء منه مثل طول
الذراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبى مثل الكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لايفوته شىء منها كما ان
ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو وفى معدته اى
فى ذهن الصبى استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محل الغذاء
فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح
للعطف والجار والمجرور متعلق براح فى قوله حين راح اى حصل
هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو البيتوتة

الاستعارة المصرحة ان يذكر مشبه به واراد المشبه والتخييل ان يثبت لازم المشبه به للمشبه والترشيح ان يثبت ملائم المشبه به للمشبه

المعدة ثلث لغات بفتح الميم وكسر العين ومعدة بسكون العين وفتح الميم ومعدة

للحصول تشبيهاته بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة
فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ
المثل في قوله مثل تفاح اورواح عطفه باو تنبيها على استقلال كل منهما
في كونه مثلا مشبها به مثل قوله تع اثما او كفورا يعني ان ذلك
الكتاب جناح النجاح وراح رحراح مثل تفاح اورواح اى تشبيهاته
تشبيهها في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره
متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله
عما يصم اى يعيب متعلق باعتصم قدم وتستعين الله في جميع المهمات
وقوله هو الله تع مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اى الناصر
وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ببين الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا للذهن
المخاطب ترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا
وللتفأل بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب
ومفعول اعلم قوله ان الصرف اى المريد لتحصيل الصرف ولا
شك انه حال ارادته لتحصيل محتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل
الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
على الكلمة التي يدق في معرفة الاوزان اى الموزونات الجزئية التي هي
الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب الى نوع
من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل
بما يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشيء بدون شرايطه وما يتوقف
عليه فليس مما يعتد عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب
انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع
في تعداد

شبهها

السعادة في اللغة اليمن والبركة
اى جعلك الله تعالى ذلك الكتاب
مباركا كالك
محرره

الاوزان جمع وزن وهو في اللغة
معيار الشيء وفي الاصطلاح البناء
الصيغة وهي الكلمة باعتبار
هيئات تعرض لها من حركات
والسكنات وتقدم بعض
الحروف على بعض وتأخيرها عنه
محرره

في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال
والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من
تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تع في مضاعف
مباحثها وكما ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب
كذلك يحتاج فيه الى معرفة الاشتقاق اى اخراج تسعة اشياء من كل مصدر
مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي
والمستقبل والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة
واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة فكسرته اى الكتاب وجعلته
مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان
المناسب لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق
لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها
الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف
بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة
ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا
على حدة وذكره في اوايل تلك الابواب اشارة الى ما ذكرناه
الباب الاول من تلك الابواب المكسورة عليها الكتاب في بيان
البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث من احوال الابنية
وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات
الكثيرة وكونها مقيسا لسايرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث
عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح وضع المظهر موضع المضمر اشارة
الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني

المراد مصدر الثلاثي لان مصدر
المزيد مشتق منه

عليها مع

مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول
فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو
البناء الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين واللام من
فعل حرف علة هي الواو والياء والالف وليس في تلك
المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس وليس فيها ايضا
همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه مقابلة فاء فعل الا الضاد
وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس
شيء من الضاد والراء والباء حرف علة والهمزة وليس فيه ايضا
حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل
فيه ايضا نحو قتل وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس
واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار
حتى يكون فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق
هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا وجه مستقل لاختيار فعل
للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا
للافعال وجه اخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب
بهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا كعكسه على نحو جعل
واما اذا طلب المرجح على عمل فجعل كثرة الاستعمال وفتح العين
مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم والثالث بفعل واختص
فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات
بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صح
لكونه وزنا للعلم وحسن ايضا قال ويزاد في الرباعي لام ثانية
نحو

اي كما اذا طلب المرجح للوجه الثاني الذي
هو الشمول على نحو جعل جعل الوجه الاول مرجحا
منه

في وزن
نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل جحمرش
وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالاخر اولى فالاولى ان يزاد
من جنس الاخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث
الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا
وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد
مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة
اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر المصطلح معروفه
معروفه كضرب اصل للفعل المصطلح معروفه لمعروفه ومجهوله لمجهوله لا
ان صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال
فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر
مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا
في جنس اخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب
ان شاء الله تعالى عند البصريين رح من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر
للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي مفهوم المصدر واحد وجزء ومفهوم
الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واحد يتبع [?]
بالمتعدد فليس بحسبه لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع نحوه
على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد
قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا يكون المصدر
وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق
يكون اصلا لمتعلقاتها ايضا اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول
وغيرها من حيث تعلقاتها وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها او
حيث

قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل
وفيه نظر لانه يجوز ان يكون
المصدر باعتبار مفهومه متقدما صح

نقول المصدر اصل لانه اى لان المصدر اسم لصدق تعريفه عليه والاسم
مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من
وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى
الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان
المحتاج فيها اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة فى الافادة
عند التركيب لا يستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه او نقول ايضا
اى كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصالة المصدر فى الاشتقاق
انه يقال له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر
كضرب المصدر اى هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة فى بيانها
لان معنى المصدر صح
تصدر عنه اى عما يصدق عليه المصدر موضع الصدور فضرب مثلا
انما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء
الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون
لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور او يكون بمعنى الصادر كالمجاز
بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور كضرب الامير ومع هذا
الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا
كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل
مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى
المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل
لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل
الدال

والضمير المجرور اما للاصالة او الاستدلال عليها منه

الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان
ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة المصدر
الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا
المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه
الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد فى محل النزاع ثالثا على
ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة احد المذهبين
ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود
اصلى كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الاخر وادلته
اشارة الى حقيقة مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله
والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر وسينبه عليه ايضا بقوله
الافعال التى تشتق من المصدر هكذا فكانه جعله حكما متفقا
عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به لما فرغ عنه
استشعر خلافا فذكره الاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشىء
وهو متعدد فى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وباعتبار
العمل فاعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا
احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب
العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه
باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ
ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه
واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد اى علامة
على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين
دوستلن

اى الاشتقاق ط

اى هذه المذكورات من التعريف والتقسيم والتبيين منه فان التعريف مقدم على التقسيم والتقسيم مقدم على تبيين المراد من الاقسام منه

ثم ٤

اى نصف الشىء منه

اى فى تركيب الحروف منه

انت صح

مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة
في اللفظ اى في تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما في
الاستعجال والاستباق لاعبرة بها احترز به عن نحو قعود وجلس والمعنى
احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف
لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب في اللفظ
لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من
الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ والتنبيه على ذلك
اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه
انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه
معتبر فيها على ما نشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب
في المعنى كالميزان نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلما
وجهة الاتان نظر المصنف لح انسب الفن والله والحاصل
من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل العدد ان عليه
فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب
والمعنى فيعرف ارتداد احدهما الى الاخر واخذه منه واشار بذكر
اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه بين المشتق و
المشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا
من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ
لان المعنى التناسب يقتضى ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا القتل
اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب
بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج
نحو

حيث قال تناسبا في اللفظ منه

اى على ان الاخذ لا يتحقق الا في اللفظ

اى بتقديم قوله بين اللفظين منه

على قوله تناسبا منه

اى كون انقسامه الى اقسامه باعتبار اللفظ منه

نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في
اللفظ ويخرج ايضا نحو ذئب وشرفان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في
اللفظ ويدخل فيه نحو ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق
لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين
الاوسطين وبين الاخرين مناسبة كما سنذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا
في اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة اخر
الفعل بنائية وحركة اخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة
لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون لانها لم تستعمل
على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضية لا اعتداد بها
لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال
الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية
الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق
حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في
مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو اى
الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون
بينهما اى بين اللفظين تناسب بتوافقهما في الحروف والترتيب اى ترتيب
تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب
مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق
جبذ من الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة

اى ليدخل فيه نحو الطلب وطلب حال لان في حال الرفع والجر فالمغايرة بينهما تحقيقية منه

فان المغايرة اللفظية بينهما تقديرا فان حركة اخر الفعل ... حرف الكلام حذف بدنه منه

بدون الموافقة في المعنى نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال
بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في
المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في المخرج والمعنى فالتناسب في المخرج تناسب في الحروف
باعتبار المخرج وهو نحو اشتقاق نعق من النهق والاول
صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما
في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق وتعرف من
تعريفها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب
فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة
العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير له
لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه
وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر في العلم
بالاشتقاق بسبب تبدل الحرف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين المراد
منه في محل النزاع فقال والمراد بالاشتقاق المذكور ههنا اى في قوله
وهو اصل في الاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير
فائدة الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع
انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب
الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق
شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان
يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر
اى اعلال صح

عطف تفسيرى تكلمه

وجود

فان قلت فلم صار الاشتقاق الصغير معتبرا في علم الصرف دون اخويه قلت لان فائدة المعتبر في الصرف هو البحث ... لاخويه كان في علم جدا القسم دون مقاصد الفن دون اخويه مستقل شرح المفتاح

اى وجود اعلال ... مدار عدم ... المصدر

وجودا اى من جهة الوجود اى اذا وجد اعلال الفعل ~~عدم اعلال المصدر~~ وجد
اعلال المصدر ومدار عدما اى ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر
والدوران ترتب الشيء على ماله صلوح العلية وسمي الشيء الاول
المترتب الداير والشيء الثاني المترتب عليه المدار اما كون اعلال
الفعل مدار الاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي
مصدر يعد اصله وعد ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف
حذف من وعد وان لم يوجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما
اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال
فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر عدما ففي
مثل يوجل وجلا وقوام قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدر
ان تبعا لهما ومداريته اى مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر
البالمصدر منه
لا شك انها تدل على اصالته اى اصالة الفعل للمصدر وايضا اى
كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اى بالمصدر
نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف
لا يكون مؤكدا له وهو اى هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير
الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تأكيدا
لفظيا كما كان ضربت مؤكدا له والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع
دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اى للمصدر لكونه
اى المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل ونظايره في كلامهم كما قالوا
في الماء مشرب عذب اى لذيذ وفي الفرس مركب فاره اى حاذق
في المشي لا يتعب راكبه اى مرادهم بمشرب مشروب وبمركب

اسم هو مصدر

اى جماعة البصريين

قوله الاول اى متمسك الكوفيين الاول

والاطراد لا يلزم ان يكون مايطرد عليه اصلا منه اى لا يكون موافقا فى الاعلال ومطردا فيه منه

مركوب قلنا معاشر البصريين رح فى جوابهم اى فى الجواب
عن متمسك الكوفيين رح الاول الذى هو العمدة اعلال المصدر
اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة اى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب
المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا للدارية ولهذا قد يعل كل منهما
بدون الاخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل الاصالة
فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد اصله
توعد وفانه لمشاكلة يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه لمشاكلة
اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق
فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا فى الجواب
عن متمسكهم الثانى لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت
بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذى
هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو
فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد
الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت
بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما
الفعل ولم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكدة
بفتح الكاف لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق بل يدل عليها فى الاعراب
كما جائنى زيد زيد فان الاول اصل للثانى فى الاعراب مع انه ليس بمشتق
منه والا لزم اشتقاق الشئ من نفسه وكلا منافى الاصالة فى الاشتقاق
فلا

فلا محذور فى ان يكون الشئ مقدما على الشئ فى الاشتقاق
واصلا فيه ومتاخرا عنه فى الاعلال وفرعا عليه للمشاكلة
كما ان الاسم اصل فى الاعراب للفعل وفرع عليه فى كما يجئ
ان شاء الله تعالى وقلنا فى الجواب عن متمسكهم الثالث
قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة فى معنى
المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب ولفظ المركب
بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ
المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة فى
معنى المصدرية ومرادفا للفظ المصدرية بل ذلك من باب جرى النهر
وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوى بان اطلق
اسم المحل الذى هو النهر والميزاب على الحال الذى هو الماء
لان الجارى والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز
العقلى بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقى
واسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما لما حالة اعنى
الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز
ايضا اما فى المفرد بان يطلق اسم المحل الذى هو المشرب
والمركب على الحال الذى هو الماء والفرس واما فى
النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى و
ينسب اليهما العذوبة والفراهية مجازا للملابسة بينهما
لما حالة اعنى الماء والفرس وحاصل الجواب
قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد

بمعنى المشروب صح

قوله بان وضع لفظ المشرب متعلق بالنفى منه

اى من باب ذكر المحل وارادة الحال على سبيل المجاز يعنى كان اسناد الجريان الى النهر واسناد السيلان الى الميزاب مجازا كذلك اسناد المشروب الى الماء واسناد المركب الى الذات مجازا منه

ناظر لقوله فكما ان هذا من المجاز منه

المركب موضع يقوم فيه الفرس وقت الركوب حتى تتحقق الحالية والمحلية
بين المركب والفرس لا المعنى الذي هو المركب من البهائم منه

اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب حينئذ
على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون
معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور ويصح عليهم لا انهم
واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا
في مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا لا بد
في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل المستعمل فيه
فيه ح احتمال ان لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدرية مجازا
مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي
الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة
فيه للكوفيين رح على ان تشبيه بكون المصدر بمعنى المصدرية بكون
المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع
اذ الشرب والتركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب
ويراد به المشروب والمركوب لدلالة الشرب على المشروب
والمركب على المركوب والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر
ويراد به المصدرية اذ لا دلالة للمصدر على المصدرية بل على الصادر
ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر
مفعل بمعنى المصدر اي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اي
قعودا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اي صادر
عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في
المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة
لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل
على

اي على الكوفيين لكونه مطلوب خصمهم منه

اي حتى لا ينفع الكوفيون اذ لا يثبت مطلوبهم منه

معنى

متعلق بقوله لا حجة للكوفيين منه

اي لا احتجاج في كون الكوفي للفظ المصدر بمعنى المصدرية منه

فيه اشارة الى ان هذا الاستدلال ايضا ضعيف منه

اي استدل الكوفيون على اصالة الفعل كالاستدلالات السابقة منه

القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك في نحو وجيف
واما الآخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول التاء اذ هو
مما هو فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى الضرب المتقدم ونظرا
الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة من كل وجه
جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث
ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة الى صهوبة فقدم وان كان
فيه ميم زائدة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع
زيادة شيء اخرى او لا فعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور
نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم
ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء رح جمعين لمكرمة
ومعونة … على حد تمرة وتمر استبعادا للمجيء على هذا الوزن و
على الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء …
والعين اما مفتوح نحو مسعادة او مكسور وذلك في نحو …
شاذ واتما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول قياسي
والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا من ابنية الاختلاف
وان كان قياسيا في نفسه اذا المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر
الثلاثي كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله حيث
ذكره بعده ولم يخلط ومجيء المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول
الآن … على اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول
نحو قمت قائما اي قياما وقوله ولا خارجا من في زور كلام اي خروجا وقوله
كفى بالنائي من اسماء كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي افضالا

من مهب الشعرا اذا احمر حمرة صافية

اي الوجيف منه

والقياس مرجع بالفتح منه

اي مما زيد فيه ميم لفظ المصدر …

وهو ان يكون مع الميم زيادة شيء اخر منه

والقياس محمد بالفتح منه

والمصدر الميمي ما يكون اوله ميم

حيث قال يختلف منه

اي غير الميمي منه

وعليها ما الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة
وقوله تع فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله تع ليس لوقعتها
كاذبة اى كذب والدالة اى الدلال بمعنى الفتح والثانى نحو قوله تع
بايكم المفتون اى الفتنة اذ كان الباء غير زائدة وهو واما اذا كان زائدا
فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسورة والى معسورة اى يسرة
والى عسرة والمرفوع والموضوع والمعقول بمعنى الرفع والوضع و
العقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمخلوقة اى الكراهة
والصدق والخلف واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل واسم المفعول
فى معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجى على
وزن اسم والافالواجب ان يقول ويستعمل فى اسم الفاعل الخ ولذلك
قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى اسم الفاعل
واسم المفعول نحو رجل عدل بمعنى الفاعل اى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه
مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى اسم
فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجى المصدر ايضا للمبالغة
فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا اى معنى اسم الفاعل واسم مفعوله
اذا قصد فايدة المجاز وعند الزمخشرى رح قياسا مطردا فى الثانى
وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال ويبعى ان يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرمّيا وقال هى الرامى الكثير
وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار
بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى الطلب الكثير والترداد والتجوال
والتقتال والتسيار للمبالغة فى الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما
الفعّيلى

اى وزن اسم الفاعل ووزن اسم المفعول منه

اى كما يجى على وزن اسم الفاعل والمفعول منه

اى لكونه وزن اسم الفاعل والمفعول حقيقة فى معنى المصدر منه

فهم منه ان يكون هذا الوزنان لاسمى الفاعل والمفعول وان يكون المصدر مجازا فيهما منه

قوله والتكثير فيه عطف تفسير لقوله للمبالغة واحتراز عن المبالغة بمعنى الزيادة فى الكيف يشهد به تفسير الامثلة فيما بعد منه

اى عن المصدر الذى يجى للمبالغة منه

المصدر الذى يجى للمبالغة منه

الفِعِّيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثير العلم بالدلالة
والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثير النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثى
شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير
الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان
المصدر ميميا او غير ميمى يجى على سنن اى طريق واحد على حدة و
ولم يبين ابنية مصادرها اعتمادا على ما اشار اليها فى غير الرباعى المجرد
واما فيه مطردا للباب الا فى كلم يجى المصدر كلاما على وزن فِعّالا
بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فقياس لغتهم و
لذلك شاع واطرد فعّال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل
فكذبوا باياتنا كذابا والا فى قاتل يجى قتالا بكسر الفاء وتخفيف العين
وقيتالا بالياء على لغة من قال فى كلم كلاما فانه قياس لغتهم
قال سيبويه رح فى قتال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اولئك فى
قيتالا ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل
ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكى
رح حيث جعل الياء اتباع كسرة الفاء والا فى تحمل يجى تحمالا بكسر التاء
والحاء وتشديد الميم فمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه
كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والا فى زلزل يجى زلزالا بفتح
الاول فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الفاء واللام
وكسره قياسا مطردا اى الثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر
لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصله لما فرغ من ابنية الاصل الذى

اى صفة مؤكدة بسنن من قبيل نفخة واحدة منه

اى ليس المصدر جائيا فى باب التفعيل على سنن واحد بل على تفعيل وتفعلة وفعال ولم يتعرض المص للاولين بل للثالث لاشتهارهما منه

اى جعل الاصل قيتالا منه

وتشديده ح

فاذا كسرته فهو مصدر واذا فتحته فهو اسم كالزلزال والزلزال مختار الصحاح فى فصل اللام والقاف

اى اصل مصدر هذا الباب

اى فى المضاعف

اى الافعال التى تشتق من المصدر وتستعمل فهذا القيد لتخصيص الافعال المشتقة

هو المصدر شرع فى بيان ابنية الفرع الذى هو الفعل فقال
الافعال التى تشتق من المصدر على صيغة المبنى للمفعول اى
يوخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل وللمفعول اما بنفسه
او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين رح اشارة
الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا
تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبنى للمفعول
فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف
حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول
ابدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة انه هو الله تعالى ثم المصنف
رح وايضا لما كان المبنى للمفعول فرعا للمبنى للفاعل لان الاول
معلول للثانى معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال خمسة وثلثون
بابا ستة منها للثلاثى المجرد والاولى سبعة قدم الثلاثى على الرباعى
لتقدم الطبعى ووجه ضبطه ان لماضيه ثلثة ابنية لان اوله لا يكون
الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة عليه
والحرف الثانى منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط
الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصاله الضمير المرفوع البارز
المتحرك بالفعل فلا تخلو عن دور وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت
فتحة فلا تخلو من ان يكسر عين مضارعه او يضم او يفتح وان كان
كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فعين
مضارعه لا يكون الا مضموما فالانحصر بحسب الوقوع فى ستة
وهى نحو ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر
وقتل

قوله يشتق احترازا عن الافعال التى لا تشتق من المصدر نعم وبئس وعسى منه

علة لكون هذا الباب مبنيا للمفعول ابدا منه

ثم الفعل اما ثلاثى او رباعى وانما انحصر فيهما لانه لو زاد على اربعة للزم الثقل لانه فى المعنى ثقيل لدلالته على الحدث والزمان وغيرهما وبهذه العلة نقص عن الاسماء فان فى الاسماء خماسيا كسفرجل ولم يضعوا السداسى لخروجه عن الاعتدال ولئلا يظن ظان انه كلمتان ركبتا معا ركنى

منها اذ لو قلت فعل يفعل لم يعلم انه فعل يفعل وكذا لو قلت فعل يفعل لم يعلم انه او من فعل يفعل او من فعل يفعل وقس على هذا منه

لان التقاء الساكنين انما لزم من سكون اللام عند ذلك الاتصال وسكون اللام عنده انما لزم من حركة العين لئلا يتوالى اربع حركات فلو علل حركة العين بالتقاء الساكنين المعلل بسكون اللام المعلل بحركة العين فيلزم الدور وسكون نح

وقتل يقتل بفتح عين الماضى وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر
العين فى الماضى وفتحه فى المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم
بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وسمى الثلثة الاول دعايم
الابواب جمع دعامة وهى عمود البيت اى اصولها لاختلاف
حركاتهن فى عين الماضى والمستقبل فكما ان معنى الماضى مخالف لمعنى
المستقبل كذلك ينبغى ان يكون لفظه مخالفا لفظه ليتطابق اللفظ والمعنى
فى الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه مخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن
اى ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فتكون سببا لاصالتها ولذلك
قدمها على الثلثة الاخير واما تقديم بعض الاول على بعضها
فلان الاختلاف فى الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة
الفتح الضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما يشهد به
الوجدان واما تقديم الثانى على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن
قدم الثانى على الاول نظرا الى ان الضم علوى فانه قوى او قصد
التدريج فى النزول من العلو الى السفل الذى هو الاصل لخفته
وهو احق بالتقديم واما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول
فى الماضى والمضارع ولكثرة استعمال بالنسبة الى الثانى واما
تقديم الثانى على الثالث فللنظر الى ان الضم فوقى وقوى
والى ان استعماله بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور
العين فى الماضى مضموم العين فى المضارع لئلا يتحرك حرف
واحد بالانتقال بعد الثقل ولم يجئ من مضموم العين فى الماضى و
مفتوح العين فى المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء

اذا كانت دعامة بمعنى عمود البيت وعمود البيت اصله فقوله اى اصولها تفسير المص دعايم فى دعايم الابواب منه

فان الضم اثقل الحركات دونه و الفتح خفيف منه

اى فتح يفتح منه

والكسر سفلى صح

والكسر ضعيف بالنسبة الى الضم منه

اى التحرك دفعة بحيث لا تلبث و لا تتوقف اصلا اذ انتقال اللسان من الاثقل الى الاخف نظير الاسراع فمن اين يتصور التدريج منه

الطفرة الوثب فى ارتفاع كالطفور منه

التدريج في الانتقاء من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين
فيه لئلا يلزم الجمع من الضم الثالث والكسر للضرورة ولما
كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم امران
اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما
فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة
الاخير فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء
احدهما فقط اذ لم يتعرض لذلك ليعلم ان عدم الدخول فيها في
نفس الامر لانتفاء احدهما فقط بل لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء
الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح
لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي و
المستقبل ولعدم مجيئه اى باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا او لاما
والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتح
العين ثقل حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد
ولم يقولوا او فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل
دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق
انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح
العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف حلق هذا الف
وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره على ترتيبه يعني
ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن
يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي
من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن فيهما
الا انه

اى أول الثلثة الاخير ذكر في شرح الشافية في اول باب الماضي في الاصل عبد الله ان الباب الثالث في الاصل بكسر العين او بضمه وانما فتح لاجل حرف الحلق

اى لكون حرف الحلق عينا منه

اى لم يلزموا الفتح في مثل يعد منه

اى قولنا ليقاوم الخ منه

اى في ركن يركن وابى يابى منه

الا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند الزمخشري رح ركن يركن من
الشواذ السابقة من المواضع فهي حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا
الا في هذه الصورة واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل من غير حرف حلق فلغات طي قبيلة طي وقد
فروا اى فاروا من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين
في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا
الكسرة الى الفتحة يعني التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف
وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات و
انعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجئ الا من الطبايع اى الافعال الطبيعية
اى الغريزية التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم
والا من النعوت اى الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات
اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين
للاخرى وانضمامهما بها اعني الضمة رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها
وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف والقلة
في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا لسبب
من الاسباب ولا لشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين
في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلها كودت
بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف
في الماضي من باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها
في الغابر ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر و
دمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري

اى في الكلمات المذكورة منه

اى من كسرة العين الماضي في الاول وفي الثاني ومن كسرة العين المضارع في الثالث منه

والاظهر ان يقال اى من افعال الطبايع فلسي من قبيل حذف المضاف منه

ولا يجوز ان يكون من باب فتح يفتح لعدم حرف الحلق فيه ولان الاجوف لا يجئ من الباب الثالث منه

مع كونه غابرا بكدت تكاد بكسر الكاف في الماضي اذ لا بد منه في ثبوت الحكم بالتداخل منه

ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فضل يفضل الخ

رح ثلثيها من المتداخلة فكان الصنف رح لم يظهر يكسرت تكود بالضم
فيها وفصل يفصل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبهت تدام
بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكمه شذوذها واعلم ان بعضهم
قدم الرباعي المجرد على المشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والمجرد الرباعي اصلان
فراعي مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص رح قدم منشعبة
الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية
بينهما فقال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي اى المتفرع عليه اما
بزيادة حرف ولم يرد او فيه الحروف اربعة الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة
الزايد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان
وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب
الطبعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم
اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا
بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتح
وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو قطع
تقطيعا بتضعيف العين قيل الزايد هو الاولى لان الحكم بزيادة
الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالاواخر انسب وسيبويه رح
اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه
لان الزايد من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف
بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة
ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين
وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزايدتين من جنس الاصول
ونحو

الانشعاب التفرق فمعنى منشعبة الثلاثي ما يتفرق منها ويتفرع عليها منه

هذا التعريف منقوض بامثلة المضارع واسم الفاعل والمفعول فانها مما صدق عليه هذا التعريف وليس بمنشعبة منه

ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين
الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة
التاء في الاول وانصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله
وهذا باب الانفعال قدمه لان الزايدتين في الاول ونحو احتقر احتقارا
بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب
الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعال ان شاء الله تع و
ما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة
والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايدين
في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين
العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام
سكون الاول وهذا باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من
جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواوين
بين العين واللام وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوايد فيه
قبل الاخر ولئلا يلزم تاخر احمار اه لبحث ونحو احمار احميرارا بزيادة
الهمزة في الاول والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام
في آخره اتفاقا لان سكون الاول ههنا للادغام بخلاف سكون فعل
وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا
باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو
احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر
ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في قسم الذي زيد فيه ثلثة
احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى

في بيان باب احمار واحمر

اى في ما زيد فيه ثلثة احرف منه

اى لما ذكر احمار اتفاقا منه

وتكرير اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلها اي اصل احارّ وه
احمرّ احارر واحمرر فادغمتا اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين
بعد سلب حركة اوليهما وتينك الصيغتين للجنسية ويدل
عليه اي على اصلها احارر واحمرر بفك الادغام على ما
صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا
ارعوى وهو ناقص من افعلّ فانه لو كان اصلها احارر و
احمرر من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه من بابهما
فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلها احارر
واحمرر وفايدة كون اصلها بالفك يظهر في تقطيع الشعر
اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمرّ واما احارّ فمحمله على الفاء
عليه لانه منقوص احارّ وايضا يدل عليه وجود النظاير
وهو افعوّل وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احاّ
ثم صير الى الادغام يتبين المناسبة بينه وبين نظايره
بخلاف ما لو جعلنا مدغما من الاصل ويحل ان يوجبان يقال
اي على ان اصلهما احارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا على الاخوات
بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى ويحال معرفة
حال ما قبل الاخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله
فادغمتا للجنسية وقوله ولا يدغم لانعدام الجنسية بيان
المواقع اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو
وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق
المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال

فانه بعد حرفين اذا كان اصلها احارر واحارر واما اذا كان احارر واحمرر من الاول فبعد حرفا واحدا كلمة

الظاهر في التحرير ان يقال بان يقال ان اصلها احارر نحو بحذف لفظة على بدليل قوله بدليل فتح ما قبل الاخر نحو مما تعد فتدبر كذا

اي قوله ويدل علته منه

اي فلم يدغم لعدم المجانسة موجب

حد جمع الابل رد بعضها على بعض واحرجم اراد الامر ثم رجع عنه والقوم اذا الابل اجتمع بعضها على بعض
وارادخمو المحرنجم العدد الكثير قاموس وشملل واشملل بمعنى شمر واسرع كذا في القاموس

موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب
الادغام ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما وجد سبب
الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح
في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة باب رضي
ويقال رضو وقوو وطرو وغبو مثلا على الاصل وجواز الفك في
باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان
الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر الى
حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي
المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه ولزم توافق كلماته
فلم يبق فيه للتعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في
كلامهم اربع حركات متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره
مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمنشعبة
الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف
وزادوا فيها حرفان او حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال
وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فيهما غالبا نحو احرنجم احرنجاما
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب
الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد
نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها
للملحق دحرج اي مزيدا على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شملة
بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب الفعللة قدمه لان الزايد

عطف على امتناع التصحيح منه

حتى صح

لان التعدد فيه مجال اذا التعدد صح

من تعذر الابتداء في الاول والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير في الثالث وفوات فائدة المشابهة بكلمة الفاعل في الرابع منه

اي على ما زيد فيه حرف واحد منه

شملل

شملل شملة وشملالا

اي اسرع صح

يقال شملة الناقة اي اسرعت صح

باب فوعل نحو حوقل يقال حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا اذا كبر وعجز عن الجماع منه

فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة
الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه
لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء و
العين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو جهور
جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة قدمه
لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما
تقديمها على ما تقدم عليه فلتقدم الزايد ونحو قلسى قلساة بزيادة
الياء في الاخر ثم القلب الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير
وهذا باب الفعلاة وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي الملحق
تدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس
اللام في الاخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو
وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا
باب التفيعل ووجوه تقديمات هذه الثلاثة الاول من ملحقات
دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول
قيل لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما
تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو
تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب
التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق
احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول و
النون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في
الاخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد ونحو سلنقى

اسلنقاء

ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزايد صح

اي لبس الجلباب وهي الملحفة وهي ما تغطى به المرءة عند الخروج من البيت وهي مستعمل في العرب منه

ترهوك زيد اي ضعف منه

اظهر المسكنة اي الذلة والضعف منه

القعس محركة خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب وهو اقعس ... واقعنسس تأخر ورجع الى خلف قاموس

في الاخر
اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء ثم القلب الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج
وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحقات تدحرج
ولما ذكر ان فعلل يلحق بفعلل الادبيات مما به يعرف ذلك فقال وفي
مصداق حكم الالحاق والمصداق اسم الة اي الة صدق الحكم بالالحاق
فعلل يفعلل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين
في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين فكانه الة بين القوة
العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق
بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحرجا يقال اخرج
اخرجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور
فعلل دون فعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا
في قحطب وعربد قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق
المصادر اجمع واعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه
بزيادة حرف او اكثر اي جعل موازنا له في عدد الحروف والحركات والسكنات
ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الاخر ويجعل
ذلك الحروف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق
معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمه حرف زايد فلا بد من مماثلة
في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم اقعنسس

ومصداق الشيء ما يصدقه قاموس

وانما اراد الشارح لفظ الحكم بناء على ان الصدق مما يوصف به الحكم كثيرا منه

بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ماذكرنا فى الاصلية والزيادة جميعا اما فى الاصلية فلان
الخاء وهو الفاء وقعت موقع النون الزائدة فى الاصل واما فى الزيادة
فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع
نون فى موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون
فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا جيب فى باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب
وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس
ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المصنف
لما يتعرض لبيان معانى الابواب اقتفينا اثره وايضا الذى يتعلق
الغرض من متعلم هذا الفن لمعانى الامثلة لم نذكرها

فصل اى هذا فصل فى بيان امثلة الماضى وهو فعل دل وضعا
على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيئ على اربعة عشر وجها
لما يجيئ وان كان القياس يقتضى ان يكون ثمانية عشر وجها
ولم يتعرض لتعريف الماضى والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصل
اصلا المشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين عنه
انما قدم الماضى على المستقبل لانه الاصل بالنسبة اليه لان الماضى مزيد عليه
والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما
بدأ فى اطراد الامثلة بالغايب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدأ
بالمتكلم نظر الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض
وجوه

الفصل مصدر بمعنى الفاصل منه

وجوه الماضى حركة او سكونا مبنيا على بناء الماضى اذ لم يعرف ان ما
الاصل فى آخره ما فالم يتصور بيان سبب العدول عن هذا
الاصل فى بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل
وبناء الامر على سبيل الاستطراد تاييدا لبناء الماضى والا فليس شئ
منهما من وظيفته فقال انما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب فيه اى
الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة
لاعتوار هذه المعانى عليه وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء
السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل فى الاعراب
الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب فاعطى السكون
للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم فى الجملة يعنى وقوعه صفة
للنكرة وهى ما وضع لشئ لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت
برجل ضارب قدم ضرب للاهتمام لوقوعه صفة للنكرة وان كان
الاصل فيه الاسم وبنى على الفتح لانه اى الفتح اخ السكون لان الفتحة
جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخ
السكون يعنى ان بين الفتح والسكون مناسبة لان الفتح والالف
مناسبة لانه جزءه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم
السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر
السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد
على هذا نحو ضربوا وضربن ودعى لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله
ولم يعرب الماضى اشارة الى سوال وهو ان المستقبل اعراب مع فوات
موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب الماضى ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء

منه
فيكون جزءه ايضا اخا للسكون
وهو لان السكون فكذا جزؤه فيكون
اخاه وملازمه فالمبنى على احد المتلازمين
كانه مبنى على الاخر

موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه
ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اى من الماضى
العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال
او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة
ومعنى لموافقته له فى ذلك واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا له الا فى
اللفظ فقط كما كان موافقا له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف
فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل وما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب
بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا
فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان بمعناه فاعطى
اسم الفاعل الاعراب له اى للمستقبل واللام فى له زائدة
اى لاجل العوض عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض
او تقول بنى الماضى واعرب المستقبل مع فوات موجب
الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له وما فهم من ظاهر كلامه ان
المقصود الاصلى بيان سبب اعراب المضارع وبيان سبب بناء الماضى
استطراد مع ان الحال على العكس كما اشار اليه المفسر كلامه
فى التنزيل فى شان المشابهة فقال يعنى يعرب المضارع وان كان
موجب فائتا فيه لكثرة مشابهته لاسم الفاعل حيث يشابهه فى
الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتدا كما يجئ ان
دخول لام الابتداء كما يجئ ان شاء الله تعالى وقوله بنى الماضى على
الحركة لقلة مشابهته اى الماضى له اى لاسم الفاعل اى مع فوات
موجب الاعراب فيه ناظرا الى موجب اعراب المضارع لمشابهته
الكثيرة

للمضارع فى المعنى ولا للماضى لا يكون موافقا فى المعنى
فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ

هذا تفسير اشارة الى انه مفعول له

جواب سؤال مقدر ادعاه الفهم من الظاهر ليس بظاهر لما لا يخفى على المتامل فتدبر ابو السعود

الظاهر المذكور معتبر بالنسبة الى لفظ التنزيل لا مطلقا اذ فيها ما لا يخفى ابو السعود

الظاهر ان العبارة بدل فى التنزيل التنزيل او وتنزيل والثانى اظهر فافهم ولا تغفل ابو السعود

الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى المشابهة
ناظرا الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه القلة ناظر
الى البناء على الحركة فتدبر وبنى الامر اى المراد الامر بالصيغة فانه
البناء عند اطلاقه على السكون لعدم بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف
حرف المضارعة وزيدت الالف فى اخر الماضى للتثنية مطلقا نحو ضربا ضربتا
وضربا وزيدت الواو فى آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون فى اخره
لجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدل على اى الحروف المذكورة على
هما وهموا وهن اى يدل الالف على هما والواو هموا والنون على هن
واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها
وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانها من
اول المخارج اعنى الحلق والواو من اخرها اعنى الشفة كما ان المثنى
قبل الجمع واختير الاول للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا من
الجمع فاختير له ما هو اخف اعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء صونا للفعل عن اخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق
من حروف المد شئ يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التى هى
شبيهة لحروف المد فى اللين والمد والخفاء ولذلك اى ولان فى حروف
المد خفاء يمكن فى مدها اذا القيت بعد هاء مهموزة مخالفة الاظهر فى
جنب شدة الهمزة الا انهم ما قالوا ان الفاعل فى زيد ضرب هو
لضيق العبارة عليهم كما يجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى فانهم
قالوا ان الفاعل فى زيدان ضربا هو هما وفى زيدون ضربوا هو هموا وفى
هندات ضربن هى هن [illegible] المص رح السلام على قال زيدت

[illegible]

قصر المص المدلول عليه على هما وهموا وهن فى الذكر شئ عن تفصيل الشارح فى ذكر المخاطب تدبر

اى جمع المذكر والمؤنث المخاطب [illegible] فان فيه ما لا يخفى

هذا مخالف لما يجئ فى الورقة الرابعة والخامسة من صريح قول المص فى قلة استعمال التثنية وقول الشارح ذلك بعبارة تفصيلا وتسجيلا

الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا
لتدل على ان تحته هموا وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته
هن وليدل على ما ذكرنا قوله فيما يأتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته
انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في
مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور الفتح لاجل
الواو لان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس
انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واوه لان الميم
ليست مما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله
رميوا فيما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان
لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية عدم ضم الضاد لان
اصله رضيوا اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين
يلزم ذلك الخروج فقصدت الضاد لئلا يلزم ذلك لانها ما قبله الواو
حقيقة فاختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع
بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتبت الالف
بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل به الضمير واما اذا
اتصل به فلم يكتب لعدم الالتباس حينئذ للفرق بين واو
الجمع وبين واو العطف مثل حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة
الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضر وتكلم زيد بضم الراء وكون
الواو مدة والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو
والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف
لا يتصل

اي على ان مراده بقوله حتى يدللن على هما وهمو وهن ما ذكرنا من التفصيل

من شرح قول المص حتى يدللن على هما وهموا وهن يقولنا ليدل على ان تحته هما وهموا وهن على التقسيم المشروح في مختصر الشرح منه

وهو كون الفتحة اخا السكون واما ما نقل عن الشارح وهو المناسبة بالاسم الفاعل فلا يوافق اعني الواو وهو صعب لانه المراد منه

صعودا اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقديره صح

لا يقال هذا يشكل بمثل علموا لان في علموا ان الخروج من الكسرة الى الضمة حاصلة مع انه يجوز من غير ضعف لانا نقول ان كلا منا في موضع يقبل التغيير وهو المتعلل بخلاف هذا الا انه صحيح يقتضي التصحيح فاعرفه كذا قيل في الحواشي منه

فان قيل اذا قلت حضروا اجلس لا يعلم هذا هو حضر واجلس ام حضروا اجلس قلنا يعلم هذا بقرينة اخرى وهو الاسم الذي يجيء بعدها فان كان مرفوعا منصوبا يعلم انه حضروا اجلس زيدا واذا كان مرفوعا يعلم انه حضر واجلس زيد فظهر الفرق شرح

لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ولا يلتزم الالتباس
لندوره ولزواله بالقرائن وقيل كتب الالف بعدها للفرق بين
واو الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعو على لغة من
لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا
للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدعو حيث اثبت الواو في لم تهجو
هجوت وجئت بفتح التاء فيهما على الخطاب وزبان اسم رجل
ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث
اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ هجوته في الواقع
جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث
كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحرك بالاسم والساكن
بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء
من مخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا
كالتاء ثان في التخليق مصدر المبني للمفعول اي المخلوقية لان
الله تعالى خلق آدم اولا ثم خلق حواء امرأة من ضلع من
اضلاعه كما قال الله تع خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها فناسب التاء للمؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر
يحصل الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة الفرعية بين
الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير كما
يجيء في اخر بحث المضمرات واسكنت الباء اي اللام في مثل ضربن
بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل ضمير
مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد واثما اورد مثالين اشارة الى

بل حركته نقط كالحرف الصحيح منه

على نبينا عليه الصلوة والسلام منه

فر باللام للتعميم منه

والاحسن في العبارة ان يقال اي اذا اتصل بالفعل الثلاثي المجرد ضمير مرفوع متحرك

اي في هذه الصورة منه

ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء
ان شاء الله تعالى ويكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة
في تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لكن
لصح الا انهم حركوه طردا على مثل ضربت مع قابليتها
للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها واسكنت لام
الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات
متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت
فان التاء فيه كلمة على حدة اى مستقلة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان من الفعل
بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله لفظا
ومعنى ولو لم يسكن الباء بل ابقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع
واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع
الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمه اى من
اجل ان ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اى على
ضمير مثل ضربن اى على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير
تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء
الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد
بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد
والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة
اكتفى المصنف رحمه الله بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل
بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد
هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل
من

احتراز عن الواو الجمع منه

احتراز عن الف التثنية منه

مستقبح

فيه بحث والحق ما ذكره بعيد هذا من قوله اشعارا بان التاكيد هو الاصل الى آخر الشرح

من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده فما اتصل بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب رح الا ان يقع
فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ
لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لطول الكلام بغير عما بعد
الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة
والحافظون عورة العشرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري
في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربنا اي لم يلزم فيه بعدم اسكان
الباء وابقائها على الحركة ذلك اى الاجتماع المحظور فيه لان التاء فيه
في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور
ومن ثمه اى ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون
يسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة
بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة
ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما
التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة
الحركة بضرورة الا في لغة ردية اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت
مثل خطية من ردؤ بالضم ضد جاد من الجودة فان الالف لا تسقط فيها
اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف
مثل ضربك اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على
الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه مثل ضربك ليس كالكلمة

تمامه لانا نشهد من وراء شهر بلطف لنا

والواجب حضرت منه

والواجب اثبات النون حال اسم الفاعل بالالف واللام

لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون صح

مطلب
واذا كان المحظور بالظاء المعجمة والحاء المهملة بمعنى

اى غير جيدة وغير معتبرة منه

ردية اى غير فصيحة فعيلة من رداء بمعنى قلبت همزته ياء فادغمت كما في خطية فلاح

الواحدة وبينهما ان ذلك الاجتماع انما هو فيما كالكلمة الواحدة
وانما قلنا انه كالكلمة الواحدة لان ضميره اى كاف الخطاب
فى ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة فى الكلام يتم
الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد وهو اللبن الغليظ
وعلبط وهو قطيع من الغنم اى لم يلزم من عدم الكان احد فيهما
وابقائهما على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف
ثم قصر اى حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة فى الكلام بعد ذلك
الاجتماع وان كان ثابتا فى الصورة الا انه منتف فى التقدير فكانه لم يجتمع
ثابتا وللقصر نظير كما فى مخيط اصله مخياط بالالف فقصر الالف للتخفيف
والتوسعة والمقصور القصير من الابرة وخلافه جاء فيهما وحذفت التاء
فى ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء الكتب اى الياء كما مر حتى لا يجتمع علامتا
التانيث احديهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا
الا انه ضمير مع المؤنث كما حذفت التاء فى مسلمات اصله مسلمتات حذفت
التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت
الاولى بالحذف فيهما لان فى الثانية زيادة معنى وهى الدلالة على الجمعية
فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت فى ضربن وان لم يكونا اى العلامتان
فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون وكم يوجد ثقله
التكرار اللفظى كما كانتا من جنس واحد فى مسلمات لانهما تاآن فيه
ووجد ثقله التكرار اللفظى فيه كالمعنوى لثقل الفعل فكره هو اجتماعهما
فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اى لم يحذف احدى العلامتين
الالف

بالعين المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم حاكية دده

المحيط بالقصر الابرة الصغيرة وبالمد الابرة الكبيرة

من ان لا يجتمع اربع حركات متواليات منه

وهما التاء الاولى والالف مع التاء الثانية قديما ولا تفعل [illegible]

الثقل بكسر الثاء وتحريك القاف مصدر وبكسر الثاء وسكون القاف الحمل وبفتح الثاء والقاف متاع المسافر منه

مع التاء صح

الالف والياء المنقلبة من الف التانيث بل يجوز اجتماعهما فيه لعدم
كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى
فى الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما لان الثانية للجمع
والاولى لمعنى فى الكلمة وهو لزوم تانيثها وليس لمعنى مثل فاء وعد
وعين قل ولام غزت وانها ليست لمعنى زايد على كونها اجزاء
من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها
بل هى عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى حتى زيدت عليه الف التانيث
بل وضعت هكذا بالالف لو حذفت لفات الغرض ولما جاء الياء
للتانيث فى هذى فكانت حقيقة بخلاف الواو قلبت ياء وسوى بين
تثنيتى المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما وضربتما و
ولا ينافى هذا قوله فى صدر الفعل يجئ على اربعة عشر وجها لان
ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا وانما
نحن فهو تثنية انا او معه مذكرا او مونثا فلا فرق فى التقدير
فلذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما
مرتين وهو هما هم هى هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر
التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى
بين الاخبار اثنا ايضا اى نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مونثا
حيث يقال فيهما ضربت ومع غيره مذكرا كان او مونثا وتثنية وجمعا
اذ يقال فى كلها ضربنا لقلة الاستعمال فى التثنية بالنسبة الى المفرد
وحكمتها احتياجها فى حصولها الى ضم احد المثلين الى آخر بخلاف
المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة

الا في اثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في
الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى
العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة استعمالا غالبا
ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه التباس وكثرة
استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صياغة التثنية نوع حرج
ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة
بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال
التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما
كثر استعمالها بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا
بين تثنيتها لكون وضع الضماير للايجاز فان تماما للاحصر من
زيدان فالتسوية بين التثنيتين ان لا تجعل لكل واحد منهما صيغة
على حدة يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول
عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال
او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث او واحد او جمع كما يجيئ
ولم يذكر التسوية بين الغايب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية
بين تثنيي المخاطب والمخاطبة او اكتفا بذكرها في بحث المضمر
لعدم بحث استوفى احكامها من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على
سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة
لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك
صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه
الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال
والايجاز

ويجوز ان يكون الواو في وضع الضماير للايجاز للحال تأملا منه

اي الايجاز اداء المقصود باقل من العبارة المتعارف منه

اي الغرض الذي هو الايجاز منه

بحث لها واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان ... لها

فيه انه اذا اراد الشارح صيغة تثنيتي الغائب والغائبة من الماضي اعني ضربا وضربتا واذا اراد تثنيتهما فقط احتاط منه

والايجاز وغيرهما فوجب صرف قوله ووضع الضماير للايجاز
الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا
يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات بالتسوية لم يحتج
فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتامل والا فالواجب ان تقدم
اي الاخر وزيدت الميم في ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة
مع ان قياسها على ساير التثاني يقتضي ان يقال ضربتا حتى
لا يلتبس ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة
باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم
انه مفرد والالف للاشباع او التثنية والالف لها فيحصل الالتباس
في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول
الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله
فكيف انتا اصله انت بالقصر اشبعت فتحة التاء في الوقف
فتولد منها الالف اي على اي حال انت بمنعك تلك الحال عن المكارة
والانبساط مع اهلك تعير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا احصت
الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها
لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموقعه انتما وقد سبق
توجيه هذا الشارح فقوله انتما مبتدا وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف
للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك الالتباس
لعدم امكان زيادة حرف العلة لانها مستقلة قبل الالف وخصت
الميم للزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين
الثنايا وطرف اللسان والميم من الشفتين ولا شك في قرب التاء

لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية صح قوله ووضع الضماير للايجاز منه

على قلة الاستعمال منه

اي عدم الالتباس منه

لان الاشباع في اخر الكلمة لا يكون الا في الوقف منه

الشارح هو الحصل الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ اخر منه

حيث قال في اوايل الفصل الاول الاشهر لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو ... العبارة منه

من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة
لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو
ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما اختصت الميم بالزيادة
في انما تبعالهما اى للفظ هما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو
فيهما كما يجيء في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طردا له وضمت
التاء في ضربتما لانها اى التاء ضمير الفاعل الرفع في المعرب
ولما لم يمكن الرفع في المبني حركوه بحركة تشبهه به عملا بالاصل بقدر
الامكان وهي الضم فانه شبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم
اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء
وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر
وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال التاء وحدها ~~واما الالف~~ ان
ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار
اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا
وقيل الفاعل هو مجموع التاء وواحد من هذه الحروف واشار اليه اذ يكفي
احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما
وفتحت التاء في الواحد اى لم يضم فيه مع انه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم
ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة
والتفصيل انهم زادوا التاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء المتكلم
وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التانيث وضموها للمتكلم
لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب
اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر
مقدم

وعلامة الفاعل صح

اشار الى ضعفه بعدم اشارته صح

اعلم ان في كلامه شيئا من التناقض اذ قد صرح قبل ان التاء في ضربتما ضمير الفاعل فلزمه مثل ذلك في الجمع وذكر هنا الواو في الجمع ضمير الفاعل فلزمه ايضا جعل الالف في التثنية ضمير الفاعل اذ الفرق تحكم فيجب احد الامرين اما ان يكون كل من التاء والالف في التثنية وكل من الواو والتاء في الجمع ضميرا وبطلانه اظهر من ان يخفى او يكون الضمير هو المجموع لكن تسامح في تسميته كلا من جزئيه وهذا هو القول الاقرب فليس مع طرح قوله لان الميم بمنزلة لكون تلو الهاء صريحا والميم كلمة فيه تابعة ولذا طرح حركته بخلاف ضربوا ليكون اخصر والله اعلم ابن القاضي عبد الرحيم الطرسوسي

مقدم فاخذه وفبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء تقع
ضميرا نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة
وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا
حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو جنس الميم من الحركات
الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى
يطرد بالتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بها والاشباع في الوقف
واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل
الذي هو السكون وضمير الجمع اى جمع المذكر المخاطب فيه اى في ضربتم
محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا
بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضماير مما يرد
الاشياء الى اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها
والقصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا بنوني المثنى والمجموع بعد
الالف والواو واكتفوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو
في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة
الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كالمضارعات الزوائد
على الثلثة ولا يوجد في جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها
مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا جدا مع الامن من التباس بالمثنى
ثبوت الالف فيه دون الجمع الاسم الا في اخر الاسم هو من غير المتمكن
فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير
هو ولو لم تحذف الواو وكان على خلاف ما عليه كلامهم وللحذف
الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا

الشفة واحد شفاة واصله شفهة سقط الهاء تخفيفا وتصغيره شفيهة على الاصل شفة الشفة اصلها شفهة لان تصغيرها شفيهة شفاه بالهاء مختار الصحاح

مطلب كون الضماير ترد الاشياء الى اصولها

اى جعلوا كالتثنية مثله

لم يقولوا هما ان واثنان مثله

كما

ومن ثمه اى ومن اجل انه لا يوجد فى اخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال فى جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض و دلو حذف الواو ابتداء بقى بضم اللام اولا اذ لا وجه لزواله فبقى بضم اللام اثر ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اى لم يحذف الواو منه لان بابه مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا يجعل شيأ من الافعال اسما كما جعله الميم و بخلاف ضربتموه اى لم يحذف واوه وان كان قبل واوه ميم الا الموضوع لان اخرج من كونه فى الطرف بسبب اتصال الضمير فلم يوجد شرط حذفه الذى هو وقوعه فى الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف باتصال التاء فى العظاية بفتح العين المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظى وهو الشدة وشدة نون ضربتن اى نون جمع المؤنث المخاطبة دون ضربن اى نون جمع المؤنث الغائبة لان اصله اى ضربتن ضربتم بالميم حملا على التثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا فى النون لقرب الميم من النون فى المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمه اى ومن اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم نونا فى مثل عنبر اى فى كل نون وقعت ساكنة قبل الباء

وعنبر

وعنبر تلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم فى الكتاب لتصوير اللفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اى تلفظت على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت يعرف بالوجدان ايضا وان اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت فى الباء قلبها باء بعد ما لتقاربهما فى المخرج ذهب ما فى النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء وقيل اصله اى اصل ضربتن بالتشديد ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التى فى التثنية لزيادة الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء فى سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اى لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها اى التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمع الشئ واحد فحذف احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس حرف للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلطمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائد من النون العلامة فى النونية وفى لفظ القرب اشارة الى ما

اى الزائدة والعلامة

ذكرنا من القدرين ثم ادغم احدى النونين في الاخر للجنسية
او فع الادغام بادرج اولهما في الثاني وقيل انما زيدت حرف في جمع
المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم
في الغنة زيدت التاء لضمير شخص المتكلم الوحد مذكرا كان او مونثا في
ضربت بضم التاء لان تحته اى ضربت انا مضمر وقد تر مطيرة في الاعراب و انا و
والقياس ان يراد من حروف انا الا انه لا يمكن الزيادة من حروف الا للالتباس
لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة الف تحركت التبس تثنية الغايب ولو زيدت
النون التبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يراد من حروف
العلة اما الالف فكما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما اليا
فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختيرت التاء للزيادة دون غيره
من حروف الزيادة لوجوده اى التاء في اخواته اى اخوات ضربت وهي
ضربت وضربت وضربتما وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم
وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقي اليه الكلام اختير له حرف
شديد لينبه عن سنة الغفلة والتوسعة الى ما يلقى اليه وهذا شهيد والحرف
الشديد وهي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية و
غير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا
لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاثنين من المتكلمة
المتكلمة سواء كانت على صيغة المذكورة او الانثة لان تحته نحن مضمر وفيه
نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا
لا يلتبس بضربن اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت
النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس
واختص

فان قلت لم اوثرت التاء للمتكلم والمخاطب قلت كان حرف اللين احرى بان يؤتى بها الا ان الحركة لما تثقل عليها وهم قصدوا ان يجعلوا احد الضمير منهم كالقوة التي اشبهها التاء وحروف اللين لانها قريبة المخرج بمخرج الواو ولذا ابدلت من الواو في تراث وتجاه وعوضها فلكل

ثم زيدت الالف لئلا يلتبس بجمع الغائب فعلى هذا يكون زيادة الالف بعد زيادة النون ومنهم من قال انما زيدت في نفس المتكلم مع الغير لان الغير منفصل انا وفيه نون والف وعلى هذا يكون زيادة النون مع الالف حسن

واختص الالف لوجوده في انا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة
اى تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول لينادي المتكلم من المتصل
اذ المتبادر من الاتصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما
الصفات فدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل
بالحروف الا المنصوب والمجرور ونوعها اى جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما
انحصرت فيها لانها اى المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها
مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية
عن المظهر وهو اما مرفوع واما منصوب واما مجرور ثم يصير كل واحد منها
اى من تلك الثلثة اثنين متصل ومنفصل نظرا الى اتصاله اى اتصال كل
واحد منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب
الاثنين اى المتصل والمنفصل في الثلثة اى المرفوع والمنصوب والمجرور
اى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا اى
جعل كل واحد من المضروب في المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى
يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة
المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقديمه على الجار يعني
لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل
لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في
المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر
مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من
الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو
وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على شان المنفصل والغرض من و

اى المضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول عطفا نحو زيد ضارب نحو الضاربك عند بعض منه
وهو ما يقابل الصفات منه اى الجوامد

فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور صح
الكناية ان تتكلم بشيء وتريد غيره مختار الصحاح

المراد من الاستقلال في اللفظ التلفظ بدون الاتصال بشيء منه

اعلم انه لا يراد بالمضروب المضروب بل يراد اجزائه

الذكر اعم من التذكر بالسان او القلب

على الجار صح

لان تقديم المجرور على الجار والفصل بينهما غير جائز لا في حال في مرتبة نحو بزيد مررت

والمنفصل فهو جار مجرى المظهر في الاستقلال والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت والمجرور لا ينفصل اولا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا انه يجوز في كل واحد منهما الفصل

وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فبقي لك من
تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل منها خمسة اي خمسة انواع
احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل
ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع
المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة الثمانية عشر معنى في
العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق الغائب والغائبة
في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة منها في
حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في الحكاية اي المتكلم والمتكلمة
ثلثة له وثلثة لها مجموع الستات الثلثة ثمانية عشر واكتفي بخمسة
من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو
ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في تثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل
التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف
ضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة
الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل
التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان
الضمير في كلها ان فقط لان اقتران الامور الى رجعية للتمييز من
الحركات والتاء وغيرهما بهذه الفاظ انما هو بعد وضع الضمير
اعني التاء وان فيكون لها دخل في اختلاف الضماير لقلة تمنعها
فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفي بخمسة في المخاطب
والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفي في الحكاية
اي لقلة الاستعمال منه
بلفظين اي المه بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما
وبلفظ

فان المراتب في العرف على الثمانية عشر منه

والثاني حكاية لان المتكلم يحكي عن حاله عن الضرب والنقل وغير ذلك هي

اي تثنية

وبلفظ الجمع الجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما والاثنين منهما
نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم مرئي في اكثر
الاحوال فكلم فيعلم حاله من المذكورة والانوثة او يعلم بالصوت
انه مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد
فالغي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار
التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء
في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل فصل انتما قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وكذا في انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد
واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد او
انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل لك
فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء
تثنية وجمعه على ما اجري عليه ساير التثاني والمجموع ارتجلوا للمثنى
صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن اللبس بسبب القراين
فبقي لك بعد الاكتفاءات الثلثة والفاظ الستة من ثمانية عشر
وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو
المرفوع المتصل من تلك القسمة اي الاقسام الخمسة امن تلك
الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فصير اي فلا شك في انه يصير كل
واحد منها اي من اقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع
المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك القسم
الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب الخمسة الباقي من الستة
الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية

اي يصير

اي في الجمع

يعني اذا قيل لك فصل انتم او نحو

قوله ارتجلوا اي اخترعوا

لما ذكر من المرفوع المتصل

الاثنان في التثنيتين والاربع في الحكاية منه

عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر
في خمسة فمنها اثني عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا
كما مر في اول الفعل وقدم ايضا علة سكون اخر مثل ضربنا وانما
قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب
على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول
وقدم متصلي المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم
على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثني عشر نوعا للمرفوع المنفصل
نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن
ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن
ضربتن انا ضربت منها الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين
وضمة اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو
والاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هوا هوا هووا
على ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي
من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع
تقوية للاسم والضمير في هو الهاء وحده بدليل سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا تتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا ضرورة
وانما حركة الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى
يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما اسكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي ولكن جعل
الواو

واما اذا نظر الى استقلال المنفصل وعدم استقلال المتصل فقدم فليقدم المنفصل على المتصل وجه ولكل وجهة هو موليها منه

وحركة الواو من هو والياء في هي منهم كانه معه

الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل
للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب اعني قوله واكراهم
اجتماع الواوين فان الواو تقل حروف العلة فيكون اجتماعهما
ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير
لانه ضعف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو
ميما والا فلا يليق تاخيره فصار الجمع بعد جعل المذكور هموا
ثم حذفت الواو كما اي كحذفها الذي مر في ضربتموا في انه
انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو وما قبلها مضموم
وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور
وان لم يكن علة الجعل موجودة فيهما طردا ومشاكلة
وقيل انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة
على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اخويها
الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره
لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوي
فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحد المخرج بالواو
لا على الواو الضعيف وحملوا الجمع عليها وادخل الميم في
انتما اذ الاصل ان يقال انت انتا انتوا انت انتا انتن
بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه
انما وقع حتى لا يلتبس الفه بالالف الاشباع في الوقف
وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا وانتمن عليه اي على
انتما في ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل

اي قلب الواو بحرف المطلق منه

ضعف بنفسه او ضعفه بغيره واما ضعفه ... ما نسبه الى الضعف

قوله نظرا تعليل لقوله قدمه على المطلق القلب منه

اي تاخير التعليل للقلب الخاص منه

وهو ... الواو ... منه

فيهما كما في ضربتهم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان في اخر الاسم واو
قبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي من المقدار الذي يصلح ان يكون
ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف وحرف
للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو جوازا اذا تعانق هو بشيء آخر
اي اتصل باوله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه
ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له وفيه ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه
نحو لهو البلاء ولهي الحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما
على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع
الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي وان تعانق
بشيء آخر بل تقلب الفا كما يجيء وح بقي الهاء مضموما على حاله قبل حذف
الواو وان لم يمنع منه مانع نحو له وجاءني غلامه وضربه واعلم انهم
لما ارادوا وضع المتصل الغايب في الضمير المنصوب اختصروا مفرده
من المرفوع المنفصل الغايب على ما يقتضي وضع المتصل فحذفوا حركة الواو
الساكنة والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء
متحركا او ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف اللين
كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير
يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجوده
الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو
وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب السكانة لان الحرف الذي
سكن كالميت فصار كانه لم يوجد في اخر الاسم واو ولا يرد واو ضربتموا
اذ هو

اذ هو ساكن في الاصل واما عدم ثبوتهما في الخط فللحمل على ما سكن قبل
الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار
مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حال الله على الساكن فقوله يحذف
اذا تعانق بشيء آخر اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل
وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في
المتحرك يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة
واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو
من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان
نحو غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه
ولديه واشباههما واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في
رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل و
ان كان ما قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما
فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه
ويجعل ياء هي الفا فيصير ها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان
يقال هي هياهين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر
نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة
قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو
الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء
بعدها فلو لم تقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في بهي وجعل في غيره
الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو

اي في ذلك الضمة المتصل بشيء
ونحو غلامه به
على مذهب الجمهور وبني كلاب وعقيل وابن كثير ايضا
مع ان الحجازيين لم يكونوا يحذفون الواو فيكون في كل منهما مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب الجمهور لكنهما يجتنب الجمهور فتأمل
وظرف للجعلين المذكورين على التنازع
بجعل ياء هي الفا حتى لا يلتبس المؤنث

مضموم على ما كان عليه نحو به وله ومنه وغلامه وضربه كما يجعل الياء
المتطرفة حقيقة او حكما المكسورة ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي
ويقال يا غلاما وفي نحو يا باديات يا بادية وغير الاسلوب في بادية
حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل
الياء ميما في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة
اتباعا للميم كما مر في ضربتما يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع
الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف الياء
وعدم عروض القوة لها بان يسكن ما قبلها كظبي وخففت الميم
اتباعا للمذكر وشدد نون هن لان اصله همن كما مر من ان الاصل
في ضربتن ضربتمن واثنى عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب
المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بني اخرها على الفتحة
لا لتقاء علة الاسكان مما ذكر في ضربك فلا يجوز فيه اي في الضمير المتصل
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين
متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي ضربتني بضم التاء اي
لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا و
مفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين
متفقان معنى ومن حيث ان لكل واحد منهما ضمير متصل الا اي
لكن يجوز ذلك الاجتماع في الافعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء
فاضلا

واعترض على المص بان قوله مع ضعفها تكرار بلا فائدة اقول هذا الاعتراض انما يرد ان لو كان الضمير راجعا الى الياء وهو ليس براجع اليه بل الى الفتحة فلا يرد ذلك

بقوله بخلاف ضربك يعني لم يسكن الباء في ضربك كما في ضربت لعدم لزوم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة

[illegible]

اشارة الى ان المستثنى منقطع

فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول
في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو
المفعول الثاني وذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه فلم يؤد
الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا
ولهذا اي ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره
اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني
فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة
واثنى عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما
ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما
ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت اياك
منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول
ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم
ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ
المنصوب المتصل وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن
بواسطة حرف الجر وانما حمل على المنفصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي
مثل ضاربوي اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان
الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو
والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج
فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء فادغموا في الياء
وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلوا من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى
فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه

بجعل المفعولين مفعولا واحدا مضافا الى الاخر وكذا علمت فضلي منه

اعلم ان الضمير المجرور المتصل على ضربين ضرب بالاضافة كما ذكرنا وضرب بالحروف الجارة نحو به وبهما الى بنا وعليه وعليهما الى علينا فلام من نسخة المص

الاصل ضاربون فاضيف الى ياء المتكلم فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فلا مخ

اثقل من الخروج مستثقل من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل
فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء
لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا
ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام و
انما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم
اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف
ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء كما
اى كما جعل والادغام اللذين وقعا في مهدى اذ اصله مهدوى جعل
الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكرنا والمرفوع المتصل يستتر في
خمسة مواضع جوازا في بعضها وقوله في الغايب بدل من قوله في خمسة
لا غير وكذا المعطوفات اى يستتر ضمير المرفوع المتصل جوازا في الغايب
المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر
نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في
الغايبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا
نحو هند لتضرب ونهيا نحو لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد
الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي
مطلقا كما يجيء واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم
يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للمخاطب وفاعله مستتر
عند ابي الحسن الاخفش اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم
ابراز ضميرها او استكبارا لكون ضمير المفرد داعي الياء اثقل من ضمير المثنى
اعني

ووجوبا في بعضها

اى قلبت الواو ياء ولم ينعكس لان
الواو ثقيلة والياء خفيفة فقلبت
الثقيل الى الخفيفة واجب عندهم
فان قلت من اين عرفت ثقيلة
الواو وخفة الياء قلت الواو يحتاج
عند التلفظ الى تحريك العضوين
فالمخرج وهما الشفتان بخلاف
الياء فانه يحتاج الى تحريك عضو
واحد وهو اللسان لا يقال يلزم
على ما ثبت في علم الصرف ان تقلب
الواو ياء وادغمت الياء في الياء في
مثل بويع مجهول بايع مع انه ليس
كذلك لانا نقول لو علمناه مثل ما
قلتم لالتبس مجهول باب المفاعلة
والتفعيل في مثل بيع فترك الرعاية
دفعا للالتباس فاحفظه فانه بحث
لطيف منه رحمه ديباجه

اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش
اجتماع علامتي الخطاب اللهم الآن يقول ان تجردت فيها للتانيث كاللام
في يا الله فانها مجردة للتعويض وعند العامة اى الجمهور وهي اى ياء تضربين
ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه
وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل في
تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء له الآن علامة
الخطاب في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه في هذي امة
الله للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا
عن الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء
مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر تحته للالتباس بالتثنية في زيادة
الالف منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها واحرز الياء في تضربين
ولم يستتر للفرق بينه اى تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء
وقيل تضربن في المفردة المخاطبة التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم
يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربن على تقدير الاستتار
وبسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة
او هو بالموكد بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ
احد النونين اى تضربن مخفف والآخر مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون
المخففة والاخرى بالنون المثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين
حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب حقيقة بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث
الغايبة حاصلا لمناسبة المؤنث الغايبة في التانيث وان كانت حاصلة
الآن البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب ويستتر

منها واجتماع النونين بغير فاصل
في زيادة النون صح

المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب
ومناسبتها بالمؤنث صح

الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب
في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا
في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او انتما او هما
ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اي انا او انت او هي
ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات.
واستتر اي وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور
لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوّزوا في باب الضماير
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة
الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
من اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي
كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا
لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على الحدث مقترنا
بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل
على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على
الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في
اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في
زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لابد ان يكون
ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في
ضربا وايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز
الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جايز نحو ما ضرب الا هو
وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم
يوضع

(بين السطور: اي اخص خاصة منه — مع الفعل والاسم — اي لفظ هو — للتجوز التكلم بالمجاز)

(حاشية: مطلب مهم)
(حاشية: يشير الى ان استتر مجهول مستتر الى ضمير مصدره لسناد المجاز وما فسره به هو حاصل ماله وحقيقته والا فالظاهر ان يقول في تقريره اي استتر الاستتار بمجرد وانما عمل كذا لان استتر ههنا لم يجز ان يكون معلوما لعدم المرفوع اليه لضميره ثبت ان يكون مجهولا لان المرجع الا اليه وهو مصدره فاحفظ هذا فانه عسى ينفعك في مواضع كثيرة من خط محرره)
(حاشية: في يا حارث يا حار)
(حاشية: لقائل ان يمنع هذا اللزوم بجواز اشتراك صيغة المتصل والمنفصل فاذا تعلقت يكون مقدرة فلم يوجد بينهما فاصل وما ذكر من المثال الى اخره انما هو صورة المنفصل فافهم)

يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه
مرفوعا لمثل المقدر ويستتر في الغايب المفرد والغايبة المفردة دون
التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا ولم يستتر في المفردين
ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان ترجيح الاستتار في الغايب
والغايبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء
الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او مع
غيره دون المخاطب اللذين في الماضي لان الاستتار حالة قرينة اي
مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان وجد احد المقارنين يلزم منه
الدلالة على وجود الاخر ولذلك دخلها التاء ولكنها ضعيفة والابراز قرينة
دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نايب عنه
ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه
ملفوظا والمستتر نايب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا اثر له
الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدأ الكلام
والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه الغايب الضعيف
الذي لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغايب حامل لمعنيين الافراد
والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم و
المخاطب ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في
الغايب والغايبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان مفردهما
لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغايب
اخصر من ضميرهما فحذفت في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف
واستتر في المخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار

(حاشية: على تقدير بعض من غير تلفظ شيء لانه يعرف ان المضارب على المثنى والمجموع مع انه مفرد سابق كثير الاستعمال وكذا المخاطب فافهم)
(حاشية: وكذلك سمي الدال قرينة وهي من عداد الاسماء صح)
(حاشية: في نيابته عن البارز خفاء بل الظاهر نيابته عن الظاهر)
(حاشية: لا يخفى عليك انه لا يصح ان يرجع الى من الابدال الاربعة فالظاهر ان يجعل ذلك اي قوله دون المتكلم والمخاطب ... الماضي صح ... في المفرد ... اي الغايبة المفرد — اي الغايب المفرد)

اى طريق المخالف وهو قوله الدين في الماضي

فيهما وان كان حكمها مفهوما مما فيما سبق من القيد بيانا للعلة
وهى قوله للفرق بينهما فى الماضى اصل والابراز قوى فاخذه ولما
ذكر عدم الاستتار فى المخاطبة فيما سبق وبين جنبة تماثل لم
يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار فى بعض ما هو عريق فى اقتضاء
الفاعل اعنى الفعل وبين انه بسبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق
الاولى انه لا تقع الاستتار فى الصفة التى هى اضعف من الفعل
وانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضائها له انما هو
لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيهما ولذلك
لم يذكره وقيل مستتر فى هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود
الدليل فيها دون غيرها وهو اى ذلك الدليل عدم الابراز فى مثل زيد
ضرب اى عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر
مضمر بارز وان لم يكن مضمر بارز فان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم
يكن الفاعل فى مثل ضرب فى زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان
فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم
الى دليل اخر فيما وجد فيه دليل اخر وان كان عدم الابراز شاملا
للكل فقال وهو التاء فى مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله
مفرد مؤنث غايبة والياء فى مثل زيد يضرب فانها تدل على
ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء فى مثل هند او انت تضرب غايبة ومخاطبة فانها تدل
على ان الفاعل مفرد مؤنث غايبة او مفرد مذكر مخاطب
بحسب القراين مع عدم علامة التثنية والجمعين نحو
يضربون

وبينهما فى المستقبل وان كان لا
وهو على مذهب الجمهور كما هو
اى المخاطبة من المستقبل وهو
تضربين ضمير

وانت تعلم ان التاء فى ضربت وفى تضرب والياء فى يضرب لا يدلان على الاستتار فيه
كذا فى الفلاح

يضربون ويضربن والهمزة فى مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم وحده والنون فى مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم مع غيره وهى اى حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا تكون
فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها
اسماء لانه لما ذكر ان التاء فى مثل ضربت بحركات التاء والنون فى ضربن
والالف فى ضربا والواو فى ضربوا والياء فى تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم
متوهم الى ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم والصفة
نفسها فى مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعنى ان
فى لفظها ما يدل على من هى له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان
للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات
ولا يجوز ان يكون [illegible] ضربت بسكون التاء ضميرا كالتاء ضربت
بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت
هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة
اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يجوز
ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير فى حال النصب
نحو رايت ضاربين وضاربين وفى حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو
يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون فى الرفع
ولن يضربا ولن يضربوا فى ولم يضربا ولم يضربوا فى الجزم والاستتار
واجب فى مثل افعل امر للمخاطب وفى مثل تفعل مخاطبا وفى مثل افعل متكلما
وحده وفى مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اى صيغة الفعل فى كل

قوله والصفة معطوف على قوله وهو عدم الابراز او على قوله والنون
منه

اما النصب

واحد منها عليه اى على الفاعل المستتر فان التاء فى تفعل تدل
على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا
لانهما ماخوذان منه وان الهمزة فى افعل متكلما وحده تشعر بان
فاعله انا والنون فى نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج فى هذه
الصيغ الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز
ولما كان الاستتار واجبا فى هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها
مظهرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد و تفعل زيد او لا تفعل
الا انت وافعل زيد او لا افعل الا انا ونفعل زيدون او لا نفعل الا نحن
وما ظهر فى نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما فى غير
هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب
زيد وزيد ضارب غلامه **فصل فى المستقبل** المشهور فتح الباء
على انك تستقبل الفعل الآتى بعد زمانك او ان الزمان تستقبله
الآن الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضى بالماضى
كسر الباء وهو ايضا اى كالماضى يجىء على اربعة عشر وجها
نحو يضرب الى اخره اى الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون
تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان
تضربن اضرب نضرب ويقال له اى لما صدق عليه مستقبل من
نحو يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين
فى معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة فى اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل الاسم
قبل

مثال لما قبح اظهار فاعله علما مظهرا

مثال للقبح حال كون الفاعل مضمرا

فى اثناء شرح المواضع الخمسة للاستتار وزيد ضارب

الباء

قوله بعد زمانك مفعول فيه لا مفعول به

وهو فى الاصل مصدر جعل هنا بمعنى اسم الفاعل اعنى الفاصل والفارق وفى الاصطلاح علامة تفرق التخمين سيد شريف

ولعل وجه الاول المشهور ان الزمان يستقبل قال الشيخ بالتاء المثناة الفوقية مسندا الى المخاطب والهاء عائدة على الزمان ان كان قارا فى نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال بالنسبة الى الاخر دون القار وقيل بل يستقبله بالتاء المثناة التحتية مسندا الى ضمير الزمان والهاء عائدة على الفعل ان كان الحدث فهو مصروف فى الزمان وانت ثابت وان كان اللفظ فلا جامع الزمان فان قد بل هو المراد وما جهته فاده هو المجازة التى استعار ...ها بعد قلب المجازة ضعف لا يمنع الصحة لا ضعف يوجب الفساد كذا فى العرايس

قيل له مضارع وانا قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب فى الحركات
والسكنات وفى ترتيبها فان عدد الحركة والسكون فى يضرب على
الحركة والسكون فى ضارب وعلى ترتيبها فيه وجمع السكنات للمشاكلة
ومشابه به فى وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب
تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره فى الماضى وفى
دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه
مشابه باسم الجنس فى العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه
اعنى العموم والخصوص فى كل من الطرفين اعنى المضارع
واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعنى ان اسم الجنس يختص
بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا فى امته فانك اذا قلت جائنى
رجل يكون شاملا لكل ذكر من بنى آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل
واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائى يختص بواحد منهم
كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال
فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب
يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال
وانما عرف السين الاستقبال لانه يجىء لمعان اخر كالطلب والتحويل
والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث اكرمتكس والظاهر
ان يقول يعنى كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد كذلك يختص يضرب بان
لا يدخل اداة التشبيه فى المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا
بان القصد فى هذه التشبيه الى الجمع بين الشيئين فى امر من غير الحاق
ناقص بكامل حتى اذا ادخل اداة التشبيه فى المشبه ما ضر ذلك فى المقصود ذلك
... نحو ...

جذا ورد لمحسن باشا وجواب للاعتراض المذكورة فى شرح محسن باشا من غير جواب منه

مطلب تعريف رجل

مطلب متنول اسم الجنس على سبيل البدل

اشارة الى سين صح

تم تسميته الى ...

نحو استعظمته ... الظاهر ان كسين ... سعته للتعدية ... فان هذا السين يسمى سين الكسكسة ... قصد

كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد
شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز
عكسه واما تقديم المشبه به لنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل
اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه يصدر ذلك واما في نفس التشبيه
فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد
كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه اذ قيل
لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة
ونهاية الجرأة كمال البطش والفتك يتصف زيد بها فيقدم
المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان
يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايدان المذكور قدمه لكونه مشبها
لا مشبها به لكونه مشبها ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك
فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما تشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال
والاستقبال على الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي
مستقبلا وانما لم يحص ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي
بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير
مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي في الزيادة وزيدت
تلك الحروف في الاول من الماضي دون الاخر منه مع ان الاخر اولى
بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي
اي

مشبها والصبح صح

مما نطلب تقديم المشبه على المشبه

مطلق مثلا مثلا نصب على المصدرية اي امثل مثلا ومثلا يذكر اذا قصد التعميم فلا حاجة الى غير ذلك فافهم

وهو القتل بغتة منه

وانما قال على الاصح لان بعضهم حقيقة في وهجاز في الاستقبال وقيل بالعكس منه

واما كون الحروف الزيادة حروف اتين فلانهم وجدوا اولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ لا تخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات ثم قلبوا الواو تاء [illegible] النون لمناسبتي ايضا فلاح شرح

اي تثنية زيادة الالف وبغايته في زيادة التاء دون مخاطبة الاوجه
لمكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير التبس الا في الصورة
وبجمع المؤنثة صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في الاخر وان لم
يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان
زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان نقص منه لان
الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات
اولى بالاصالة وزيدت اي وقعت الزيادة في المستقبل دون
الماضي يعني لم لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس
لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما
اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارات غيره من
الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد
البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الحاضر بعد زمان الماضي فاعطي
السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق
وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر
ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل
صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب
او عن الغائبة طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم اي على طريقهم
في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها
مجرى النفس واستئناس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها
اي كان السامع مأنوسا بها
او الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف
على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع ان يبين ان اي حرف لاي

اي في زيادة النون في اخر الماضي ليكون مستقبلا اي ضربن

هذا الفرق غير الفرق الاول بيدعي ان الفرق اصطلاحي لا لغوي

جمع نسخة بمعنى المكتوب

لان المراد بالمزيد فيه مجموع الزوائد والذي زيد عليه بخلاف لفظ المزيد عليه فان المراد به الذي زيد بشيء ولا يعتبر دخول ذلك الشيء فيه فافهم ١٢١

فعل عين ويبين المناسبة بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده
اى للشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان اومؤنثا حركوها ليتأتى
الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اى اقصى الحلق
مبداء المخارج كلها والمتكلم هو الذى يبداء الكلام به فناسبه وقيل
انما عينت الالف وبين اول حروف انا الذى هو ضمير المتكلم وعينت
الواو اصالة اى الجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان اومؤنثا
للمخاطب
واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اى الواو خارجا من منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذى ينتهى له الكلام به فناسبه ثم قلبت الواو
تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت فى كلمتين وهو
مستكره لانه يشبه نباح الكلب واما نحو آدو ونصروا فليس فيه
ذلك الاجتماع المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر
فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة
فيندفع الثقل بالادغام فى الوصف ووجل يرفع اللام اى فيما
نحو
وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب
فى العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها
حرف العطف ومن ثمه اى ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل
الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا
فلو زيدت قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة
وطرد فى غيره وعطف على على قوله قيل قوله وحكى واو رتل اصل
وهو الرابعة وزنه فعلل كجحفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبين
للمخاطب

للمتكلم وحده للموافقة بينه اى الالف صح

مطلب كثيرا

نصب كثيرا على الظرفين لانه صفة الحينين او على المصدر لانه صفة ووما للتاكيد معنى الكثرة والفاعل ما يليه على ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى حينا كثيرا او حذفا كثيرا تحذف
دده جنكى حاشيه

للمخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو اللائق
وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الآن هذا
اسهل اذ الالتباس بالاقرب اسهل وانما اتبعوا اياه دون غيره كالسوابقهما
فى الماضى كما يجىء ان شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل
بالياء كما هو مناسبة الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر
لحصول الفرق بينهما بالواو فى احدهما والنون فى الاخر نحو يضربون
ويضربن وعينت الياء للغائب اى لجنس الشخص المذكر الغائب
اى لغير جنس المتكلم ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء
كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل
فى الغائبة والغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط والغائب
الفم
هو الذى يكون فى وسط الكلام الجارى بين المتكلم والمخاطب
فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا ه
لتعينها اى النون لذلك اى للمتكلم مع غيره فى الماضى نحو ضربنا فاتبعوا
المضارع الماضى فى ذلك وقيل زيدت النون فى المتكلم مع غيره لانه
اى الشان لم يبق شئ من حروف العلة التى هى اولى بالزيادة شئ وهو
اى النون قريب من حروف العلة فى خروجها اى النون عن هواء ه
الخيشوم اقصى الانف وقيل وعينت النون له للموافقة بينه وبين
نحن على قياس ما قيل فى تعين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره
وفتحت هذه الحروف اى حروف المضارعة فى جميع الابواب المخففة الا
فى ابواب الرباعى اى مجان وهو اى الرباعى فعلل وملحقاته وافعل
وفعل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها

وعينت الياء للغائبة اى غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقى الاربعة فسقط اعتراض بعد اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم من الشرح فلاح

يعنى اذا تكلم مع المخاطب لاجل الغائب يكون الغائب فى اثناء الكلام وايضا الياء فى وسط الفم مسلم فاعطى الياء للغائب بهذا المناسبة

عه
والخيشوم اقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذى يخرج منه ويسمى غنة ايضا فمعناه ان النون فى الخيشوم كما ان حروف العلة مدة فى الحلق سواء كان ثلاثيا ورباعيا فلاح

الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس كما نذكر
ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع
للثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا للفتحة في الخفة فناسب الضم
للرباعي من حيث الفرعية فاعطى له يدل على ما قررناه من قولنا فانها
مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن
اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فما اختص الضم
بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على
حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل اكرم
يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما يكون ماضيه على اربعة احرف
ولم يعكس او في العكس يلزم الالتباس وتوفي صورة بخلاف العكس
فانه لا التباس فيه اصلا ويفتح حروف المضارعة في ما وراءهن فيما
قل استعمالهن لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل
ولم تكسر لثقل ولما ذكرنا من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يهريق
اصله يريق بفتحها من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت الهاء
الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار
انما هو الاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة
كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي
المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي
حتى يدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزته نحو
يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر
عين

لان الضمة ثقيلة والفتح خفيف والافضل فرع الخفيف فناسب الضم منه

قوله ويفتح ما وراءهن حروف التي في الاربعة المذكورة خماسيا كان او سداسيا فلاح

قوله واما يهريق فاصله يريق جواب لسؤال مقدر وهو ان قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوص بيهريق لانه غير الرباعي مع انه مفتوح وحاصل الجواب انا لا نسلم انه غير الرباعي لان اصله يريق فلاح

ابدلت الهاء من الهمزة مختار الصحاح

عين الفعل ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان
ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء
فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما
لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فح يكسر اهل
هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجل
فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا وفي غير ييجل واما في ييجل فعلى
استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه
لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة
الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء
كسروا الياء لا لان كسر الياء مطلقا عن لغتهم وعينت حروف المضارعة
من المضارع دون ساير حروفه للدلالة على كسرة العين او الهمزة
في الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق فوجه
كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زايدة والتصرف
في الزايد اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة لا محال لغيرها
لها لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو
مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل
ويفعل بكسر العين نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب
اذ كسر ثابت ح على تواردا العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية
جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتبحر اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول
مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه المخاطب او المخاطبة
مفردا او مثنى او مجموعا والغايبة المفردة والمثناة دون المجموعة اختيارا

نحو صح

لينقلب صح

تخصيص

فعل صح

حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف فى المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة و
حذفها مخل على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه
هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة و
حذفها اهون اى اسهل واختار المص مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارع
اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هى الدلالة على اختلاف المعانى
باختلاف الصيغ واما المطاوعة وسائر معانى الابواب فانما هى بعد
هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التائين
فهو الاصل لدلالة كل واحد منها على معنى ففى نحو قوله تتقلد وتتباعد
وتتجر بصيغة المبنى للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز فى المبنى
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب
الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا
من المبنى للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان
ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للفاعل على المبنى للمفعول فى الحذف
واما عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء والاولى
المضمومة من المبنى للمفعول لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف عنه
التاء لان الفارق هو التاء المضمومة فلو حذفت التاء الثانية
لالتبس بالمبنى للمفعول مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظ وانما
يحذف التاء الثانية فى مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين
من جنس واحد وهو ثقيل ولاجل عدم امكان الادغام عنه يزول ذلك
الثقيل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء
المتجانسين

اى من القربة والللبس والدوام والطلب والتكلف وغير ذلك تدبر
منه

المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الاصل
لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل
عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضى فانه
لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج وانا قلنا
وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول
بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة
لا تحذف والكنت الفاء فى يطّرب قراءة عن توالى الحركات
وعينت الفاء للسكون لان توالى الحركات لزم منه اى من زيادة
الباء واذ لم يكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف
الذى هو قريب منه اى يقرب الباء يكون اولى بالاسكان من
غيره كاقرب القريبين فى القسامة ومن ثمه اى ومن اجل ان المكان ص
الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى ولزم منه محذور اولى وعينت
الباء فى ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو
كالكلمة الواحدة كما مر لانه اى الباء قريب اى يقرب من النون
الذى لزم منه اى من زيادة توالى الحركات الاربع وسوى بين صيغتى
المخاطب والغايبة المفردين والمثنيين فى المستقبل نحو انت اوهى
تضرب والمناسب ذكره فى تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له
ربط بهذا البحث طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما اى
المخاطب والغايبة فى الماضى فى مجرد التاء وهى نصرت بسكونها
وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده من باب
ضرب لكونه اصلا فى الدعائم اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم

اى معنى ذكرت هذا التحاير الذى هو التسوية
بين المخاطب والغايبة فى المستقبل منه

ويشبه بحث الاحكام انما هو بالنظر
الى عارضه من النحو وما يتعلق به منه

لا فى حركتها وسكونها نحو انت
نصرت بفتح التاء صح

فی الجملة ولهذا قدمه بعضهم علی باب ضرب نظرا الی تلک الجهة کما سبق وانه لیس ساقطا عن درجة استحقاق التقدیم بالکلیة کسایر الابواب ولذا لم یتقدم شیٔ منها احد ولکن لا یسکن
ما به التسویة اعنی التاء فی غایبة المستقبل کما اسکن فی الماضی لضرورة
الابتداء ولهذا قیل ان تاء غایبة المستقبل لیست مبدلة من الواو
کتاء المخاطب بل هی تاء التانیث الساکنة قدمت تفادیا بذلک
من وقوع اللبس فلما قدمت حرکت لتعذر الابتداء بالساکن
ولا یبعد ان یکون میل المصنف الی هذا وان یکون هذا سبب
تاخیره ذکر التسویة حتی لا بین المخاطب والغایبة ولا یضم ما به
الاستواء فی الغایبة لیزول الاستواء حتی لا یلتبس المعلوم
منها بالمجهول منها فی مثل تمدح ای فی باب تفعل بفتح العین وکذا
حتی لا یلتبس بلغة تعلم فیما یکسر عین ماضیه بفتح العین
مضارعه فان قیل یلزم الالتباس بین المخاطب والغایبة
ایضا بالفتحة ای کما یلزم الالتباس بالضمة والکسرة
فلم اختیر الفتحة قلنا اذ فی الفتحة موافقة بینها ای بین الغایبة
وبین اخواتها فی اطراد الامثلة من المتکلم والمخاطب والغایب
فان حروف المضارعة مفتوحة فیها او بین ما به الاستواء اعنی التاء
وبین اخواتها من الیاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فیها
زیدت فیه مع خفة الفتحة بخلاف اختیها اذ لا موافقة فیهما بین
الاخوات ولا خفة ایضا وادخل فی اخر المستقبل یعنی بعد الالف والواو
والیاء ویجوز فی اطلاق الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها
بالفعل

اقول نظر لانه لا یجوز ان یکسر التاء فی الغایبة ویمنع من لغة تعلم فان ابطال هذه اللغة لیست باولی من ذلک مع انها علی تقدیر الوضع یکون لغة اصلیة ولغة تعلم من باب التفنن طرسوسی

بالفعل لکونها ضمایر الفواعل نون فی یفعلان ویفعلون و
تفعلان وتفعلون وتفعلین عوضا عن الحرکة فی یفعل لیکون
ذلک النون فی کلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لکونه
علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحرکة التی هی عوض عنها
وحملوا النصب علی الجزم کما حمل النصب علی الجر فی بعض الاسماء لانه فی الفعل بمنزلة الجر
فی الاسماء کما یجیٔ لان اخر الفعل حقیقة صار باتصال ضمیر الفاعل
بمنزلة وسط الکلمة والاعراب لا یکون فی وسط الکلمة ولم یمکن ان
یجعل الضمایر حروف الاعراب لانها فی الحقیقة لیست من نفس
الکلمة ولم یمکن زیادة حروف المد لمکان الضمایر فزید حرف شبیه
بها وهو النون فجمیع النونات الداخلة فی المستقبل علامة للرفع
الا نون یضربن وهی علامة للتانیث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط
حالة الجزم والنصب کما ای کالنون التی فی الماضی نحو فعلن
فان نونه علامة للتانیث لا علامة للرفع ولا ینافیه ای کونه علامة
للجمع ایضا ومن ثمة ای من اجل ان نونه علامة للتانیث یقال
یضربن بالیاء حتی لا یجتمع علامتا التانیث ونون تضربن
تمحضت ضمیرا وعلامة التانیث تاؤه والیاء فی تضربین ضمیر
الفاعل عند الجمهور کما لا علامة الخطاب کما هو عند الاخفش
وعلامة الخطاب هو التاء فلا یلزم اجتماع علامتی الخطاب
عندهم فلا یرد نقضا علی ما ذکرنا من امتناع اجتماعهما لما اضیفت
الیه اعنی التانیث ولما فرغ عن البحث الذی یتعلق بصیغة
المستقبل ولفظه شرع فیما یتعلق بمعناه وقال واذا دخل

بهمهمه

فانه لو زید الالف یلزم اجتماع الالفین فی تفعلان ولو زید الواو یلزم اجتماع الواوین فی یفعلون ولو زید الیاء یلزم اجتماع الیائین فی تفعلین منه

استثناء من قوله ادخل فی اخر المستقبل نون علامة للرفع یعنی ان جمیع النونات فی اخر المستقبل علامة للرفع الا نون یضربن فانه لیس علامة الرفع بل هو علامة لجمع المونث الغایبة والذی یدل علی انها لیست بعلامة الرفع انها لا تسقط فی حالة النصب والجزم نظیره فعلن لان النون فیه لیست بعلامة للرفع بل ضمیر جمع المونث الغایبة شرح

نفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضى وينفيه نحو لم يضرب
اى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى لانه اى لفظ لم مشابه بكلمة الشرط
من حيث اختصاصهما بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا
كان او مضارعا ينقل معناه المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه
بتلك المشابهة **فصل فى الامر والنهى** الامر صيغة يطلب بها
الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغائب او المخاطب خص المبنى
للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب تعريف
امر المخاطب كذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل عن
الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب اه زيدان ليضربا زيدون ليضربوا
هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب اه انت
وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة
المضارع مشتق من المصدر فلا ينافى قوله والاشتقاق يسعة اشياء
من كل مصدر لان المراد من الاشتقاق المذكور هنا اعم من
ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق من
المضارع دون الماضى لمناسبة بينهما اى بين الامر والمضارع فى
الاستقبالية اى فى انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظ فى المضارع
واما فى الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة
بينه وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضى واما
انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكون اقرب الى الضبط
ولهذا ذهب السيرافى الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل زيدت اللام فى امر الغائب لطلب الفعل دون
غيرها

غيرها لانها من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب
فى الكلام فناسبه اللام والحال ان اللام ايضا اى كما انها من
وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية اى من
حروف هى الزوائد صالحة للزيادة وهى اى حروف الزوائد
الحروف التى يشملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال
اليوم تنساه او ساءلتمونيها او اتاه سلمون او اتاه سليمان او
السمنت موليها او امان وتسهيل او قول الشاعر ابى عثمان
المازنى هويت من باب علم اى احببت واما ما يكون من باب
ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة
يعنى النساء السمان فشيبننى اى جعلتنى تلك النساء اشيب قبل
وقت الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل الاحزان والمصايب
فى مواصلتهن او السمنت يجيئى ابا صحّ الى ان شبت ويؤيده
قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان
القديم هويت السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف
البيت بقوله اى هو حروف هويت السمان اى هذه الحروف
العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار
انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمان
يشملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان
ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع
حروف الزيادة فانشده البيت فقال له الجواب رحمك الله
قال المازنى قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس
معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان بل معناه انه اذا

اى معنى زيادة حروف هويت السمان مطلب

اريد زيادة حرف فانما تزاد منها الا من غير بناء اذ قد يكون حصولا
الابدي ان حروف سوامنها مع انها اصول كلها وانما يعرف
كونها زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصلي بالفاء والعين
واللام وتخرج الزايد بلفظ لا تقابل به فاء ولا عينا ولا لاما
تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل
ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل ومستخرج
وزنه مستفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال علی
حملا ولم يزد في امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف
بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما للامر والثانية للمضارع
وكسرت اللام اي لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت
على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون لانها
مشابهة بلام الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في
الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي
الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرفت في موضعه بل فيه الجزم فيكون
الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم
بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة
الجار في الكسر وسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن
اللام بعد الواو والفاء اكثر لكونه اتصالهما بما بعدهما اشد
لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعد حروف المضارعة
وكذا الفاء معها ككلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف
بلكان

بلكان العين واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف
مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها
اكثر من واحد نحو فليضرب وليضرب ثم ليضرب كما
اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر
العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للتخفيف
كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة
العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق قوة
فتستتبع ما قبلها ولذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي
عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره
اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو وهو بسكون الهاء
وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو
عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حرف الاستقبال
في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل
اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان
القياس في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كامر للغائب
لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام وضعت لذلك فيه
وزيدت لاجله كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب
ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف
حرف المضارعة ايضا للقرينة وبين امر الغائب بدليل قوله فيما
يأتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعن الحذاء اي حذف اللام وحرف
الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغائب لكثرته اي لكثرة استعمال

اي المركب من الحروف المذكورة لمنزلته منزلة واحدة كلمة

علم شهد

فكما يقال عضد صح

وبين المخاطب المضارع لا بينه صح

بعد قوله ومن ثمة قراء النبي ع م
وبذلك فلتفرحوا عند بيان
مذهب الكوفيين في امر المخاطب

ـ لا خطه وفوقه وحذفت لا قح

هذا الجنس فالتخفيف به اولى بالنظر الى قوله للفرق ومن ثمه
اى ومن اجل ان حذف اللام وحذف الاستقبال فى امر المخاطب
المعلوم لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف الاستقبال مع اللام
فى مجهوله اى المخاطب اعنى ليضرب باللام والتاء لقلة
استعماله اى المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب
لكونه اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة
اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتاج اليها نحو
دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل فى تحريك
همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من
تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسرة لانه اصل فى
تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب من الاعراب لامتناع
دخوله فى قبيل من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول
اخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجود
فى الاعراب واكثر شبها بالسكون الذى وجد فى بعض من المعربات
من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض فى
فى الفعل من الكسر فى الاسم فعوض الكسر من السكون هنا
ولانه وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء
والافعال منه اقرح المعلى وناهيك نوعا الاوامر من الافعال
المشددة الاواخر وما يجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان للاكثر
حكم الكل فقدمت الافعال فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج
التحريك

وعند سيبويه زيدت متحركة بالكسر التى هى عدل لانا نحتاج الى متحرك لاجل سكون اصل الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه مسلم

[illegible]

الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر فى الافعال فافادت
الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظ وكون
الكسرة طارية بحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما
تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين اولى بان يكون اصلا
فالكسرة اصل فى تحريك الساكن والا فتحت المجتلبة
للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن
ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة فى مثل اكتب احتيالا لان
عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان
الهمزة او الشان والثانى قوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا
من جهة اللفظ لان حذف ضميران منصوبا ضعيف الا انه كثير فى
عبارات المصنفين بتقدير الكسرة اى كسرها يلزم الخروج من
الكسرة الى الضمة اى ضمة العين وهو ثقيل ولا
اعتبار للكاف الساكن فى المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن
لا يكون حاجزا اما نعا حصينا قويا عندهم اى عند اهل هذا
الفن ومن ثمه اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا
حصينا يجعل واو قنوة ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور
الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو
هو القاف وهو مكسور قلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة فى مثل
اكتب بل تضم للاتباع اى لاتباعها للعين فى الضم لان خفة
الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل و
الاثقل والف فتح ايمن اى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة

فيما سان

يا ٥ قح

اما حقيقة بالاشتراك على ما قبل واما مجازا لكونها على صورته في
بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى او لكونهما متحدين ذاتا
والاختلاف انما هو المهموز بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء
والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت
صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة
اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج والاصل في الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين
والفه للقطع لانه الف افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل
اي عومل معاملة الف الوصل بان سقطت في الدرج لكثرة
اي ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان
التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل سقط الهمزة في اللفظ ولا خفة
مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج لكثرة استعماله لا اضافة اي كما يمن واعلم ان حرف التعريف
عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها ه
الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف
وانما حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال و
عند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما
زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف محضا وهمزة
الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف
يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد والظاهر لا اضافة
الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف
التعريف

اي الكتابة صورة الهمزة على صورة الالف منه

ويرد على هذا القول همزة مثل رأس فان همزته ساكنة وليست همزة ولذا اذا قالوا الهمزة اذا سكنت وانفتح ما قبلها يجوز قلبها الفا فتدبر منه

او لكثرة استعمال ايمن على حذف المضاف منه

التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل
به معاملة الف الوصل بان سقط في الدرج لكثرة استعماله لا اصالة الالف
استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط
في الدرج لكثرة استعماله ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب
الثلاثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة
كاضافته كوكب الخرقاء في معنى كلامه وفتح الالف الملابسة للتعريف
على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرة
اي لكثرة استعمال اللام لا له وخفة الفتحة وفتح ايضا على
تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام وليس للوصل حتى
يكسر الا انه للتعريف عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج
كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج
لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد
حرف المضارعة من تكرم ساكن ليس وعين المضارع ليس بمضموم
لانه ليس من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد الامر
حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تؤكرم طردا للباب يعني ليس
ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن بل متحرك في التقدير
اذ اصله تأكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاء ابالامر على
الكرم الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي
المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسرة الهمزة التبس
بالامر من الثلاثي المجرد او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع
الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف

لانه للتعريف اما وحده او مع اللام صح

ملابسة الشيء الى شيء موافقته اياه يعني يكون موافقا لمقتضاه شرح مصباح

من تكرم اذ بسبب الحملة فيه وتعود حرف المضارعة صح

حرف المضارعة ردوها على فتحها فتحها لان المحتاج الى همزة
الوصل انما هو عند الاطظار وانما حذفت الهمزة من تاكرم
لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف الف
الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ ط لئلا يلبس الامر
من علم بكسر العين وتخفيفه وبامر علم بفتح العين
وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات
والنقاط والتشديدات والمدات مثلا وهي الالتباس والاشتباه
قلنا الاعجام متروك كثيرا تركا اجحيا كثيرا فيحصل الالتباس
ومن ثمه اى ومن ان اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا
بين عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم
بالواو بان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم
يعكسوا بان يكتبوها في الاول لان الثاني خفيف وذلك والزيادة
بالخفيف اولى وحذفت الالف في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم
مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف
ولا يحذف الالف في اقراء باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في
بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظه
الاسم ويجزم اخره اى اخر الامر الغايب باللام اجماعا وحكموا
بانجزامه متحمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعني ان
لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا
دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك
اللام

كفرس وافرس وما يزول به المعجمة صح

في الخط صح

وانما قال من بسم الله الرحمن الرحيم
لانه اذا اكتسب مجرد بسم الله لا يحذف
الالف في الخط مسلمه

اى اجمع النحاة من البصريين والكوفيين
على انجزامه اجماعا صح

٤٤

اللام اذ دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما
شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اى
مثل امر الغايب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند
الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان
الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اى عند
الصرفيين من البصريين والكوفيين ومن ثمه اى من اجل
ان اصل اضرب لتضرب قراء النبي عم فبذلك فلتفرحوا بالتاء
على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي عم لما كان
مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر
فحذفت اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال
اى لكثرة استعمال جنس امر الحاضر بالنسبة الى جنس
امر الغايب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء للفرق
اى بين امر المخاطب وبين المضارع ايضا اذ بعد حذف
اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا فاجتلبت
همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع
علامة الاستقبال اعني التاء فاعطي له اى للموضع موضع علامة
الاستقبال اعني الهمزة اثرا اى حكم علامة الاستقبال وهو
الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقررة اعطاه كما اى مثل ان
اعطي لفاء رب عمل رب في قول الشاعر فمثلك اى فرب مثلك
فحذف رب واعطي للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل قد طرقت
اى طرقتها اى اتيتها ليلا قوله ومرضع اى ذات رضيع عطف

وكل قراءة تواتر عن النبي عم
او اشتهر عنه تنسب الى شيخ وعالم اشتهر
هذه القراءة عنه بل كانت شاذة
اليه عم والا فكل القراءة قراءة عم منه

وقد عرفت فائدة اعجام لفظ
الجنس في الحاشية منه

على حبلى فالهيتها اشغلتها عن صبي لها ذي تمائم جمع تميمة وهي
التعويذ الذي تعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة العين قوله محول اي اتى عليه
حول كامل صفة ذي ولم يقل محول لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة اعني
المحيل وفي وصف الصبي تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي
بكونه ذي تمائم وذي حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما في
الوصف بالحبل والارضاع فظ واما في وصف الصبي اذا كان في غاية الحسن
مخفيف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون
ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال
فلانه في تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة
الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر
مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اي امر المخاطب بغير اللام
مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا
خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم
على سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق
الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة
تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينقض بالماضي وانما بني على الحركة لمشابهة
بينه وبين الاسم في الجملة اعني وقوعه صفة للنكرة كما مر وانما لم يبق المشابهة
بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف
حرف المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك ظ ولا في وقوعه
صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتاويل بني على
ما هو الاصل السكون

في بيان ثمرة الخلاف على هذا الوجه نوع ركاكة فتدبره

السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثم اي ومن اجل ان بناء امر المخاطب
انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب
فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل لتضرب هو معرب
بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة
وزيدت في آخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان
او مجهولا نونان احدهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب
نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغائب
وكذلك ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن اضربان
اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذا لتضربن الخ للمجهول
وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان اصله السكون فرارا عن
اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة
للفعل عن اخي الجر في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم
وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين
ولا للضم والكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد
وحذفت واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد فقيل ليضربن اكتفاء
بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين على
حده وحذف ياء اضربي عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسر ايضا كذلك ولم
يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربان حتى لا يلتبس الخ
المثنى بالواحد في الوقف وللالتباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم
والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح
للخفة مشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف

اي من البصريين والكوفيين منه

اي في عدم التحريك بالكسر منه

اي في عدم التحريك بالضم

وفي غير الوقف يعرف بحركة النون منه

فيه لف ونشر مع الترتيب منه

وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف
التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر
حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل
يضربان اي في الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون و
تفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون
يضربان طلبا ويصح الدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة
لا يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم وما اتصل به النون التي لا
تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة
كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحروف او الحركة بان لا اعراب في الوسط
رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين
الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف
الفاصلة في لتضربنان اصله لتضربنن فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن
حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا يحذف نون التاكيد للزوم بطلان
الغرض فتعين الفصل بشيء واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة
من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل
حكم النون الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالفين
الف التثنية والالف التي لا وجب فرض دخولها قبل الخفيفة
في جمع المونث حملا على التشديد وان لم يجمع النونات فيها لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل لان الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس [illegible]
في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربنن وما
قيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب
ان يجري

ففي المضارع جانب الفعلية بحسب الاسمية بسبب ما هو مشابهة بالاسم والفعلية تقتضي البناء والاسمية تقتضي الاعراب فغلبت جانب الاسمية بكثرة المشابهة بالاسم فاعرب واذا اتصل به ما هو من خواص الفعل اعني نون التاكيد ترجح جانب الفعلية وعاد الى ما تقتضيه من البناء منه

اشارة الى ان المستثنى منقطع منه

الاستثناء المنقطع هو المذكور بعد الا بمعنى لكن مشردة من غير اخراج سواء كان من جنس الاول نحو جاءني القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم الى جماعة خالية من زيد او لم يكن من جنس الاول نحو جاءني القوم الا حمارا ما يتكلم منه

فلو كان ذلك الاصل في الفرع على الخفيفة لزم مزية الفرع على الذي الثقيلة منه

ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة
اكثر فالمناسبة ان يعدى من الخفيفة اليها اذ ليس شيء
لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعتا له اعني التاكيد وهي
كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك انهما
يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده
دون ذلك المعنى واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من
الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا
كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب
ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم
الجريان عليه فساد واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد
فلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل
وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليها مرفوع بما ذكرنا من
معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده شامل الفعل
الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر
ولا يجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس
بالواحد ومن جماعة الاناث يلزم بطلان العلامة واجتماع النونين
وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وضعها وحده اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوز عنها
فيه ويجوز في غيره وهو ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما

اي تجاوز منه

اي الثقيلة والخفيفة منه

اي اصل فيما وضعتا له منه

اي اجتماع الساكنين على غير حده منه

وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة
من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن اللحاظ فلا يتحقق التقاء الساكنين الى الحد سكونها
وغير حده خلاف في ذلك عند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة
بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس
اعتبارا بما بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة
ووصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى
ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية
ابن ذكوان وكلاهما اى كلا نوني التاكيد تدخلان سبعة
مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بنفس
الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول او التزام وهو
السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب
ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به فيلزم الطلب اي طلب
جوابه واما نحو قوله والله لأعاقبن فمحمول على الغالب وفي
بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب
في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في
العادة وغالب الامر مراده فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان
غرضه في تحصيله او الطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود
فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي
لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان كان
محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف
بالمبالغه

فيه انه لاحاجة الى الحمل بل العقاب هنا مطلوب المقسم ايضا حه

وانما قيد بقوله في الجملة لان الوجود
على التحقيق في نفس الامر يكمل
الحقيقة وعلى التحقق بالنسبة يكمل
المجاز فيلزم الجمع بين الحقيقة
فاطلقنا الوجود على معنى اعم منهما
مجازا اعني التحقق في الجملة فصار
ذلك المعنيان فردين حقيقتين له
المعنى الاعم من قبيل عموم المجاز فلا
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب
الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود
والاليق بالتاكيد اعنى الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضرب
واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا يضربن ولا تضربن وثالثها
الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها
العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه
للاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام
عنه يكون للحامل فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب
وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن والجملة
القسمية اعنى اقسم والله انشاء وجواب القسم اعنى لاضربن
خبر وسابعها النفي ويدخله نون التاكيد دخولا قليلا مشابهة
لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون
حرفيهما لا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن
الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت من كونها مشتقا
من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اى لكن النهي مطلقا
معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة ويجيء المجهول
وهو فاعله ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة
فوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب
زيد وضربت زيدا الخ ومثله بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل
المستقبل نحو يضرب الى يضرب خالد الى اه ومن الامر نحو ليضرب
ومن النهي لا يضرب الى اخره انما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما

دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها
على حقيقة الاستفهام صح

لما كانت صورته تستغني بذكره عنها اذ لا يعلم من الاثر اكثر
في الصورة ان مجهولها مجهول مثل مجهوله والغرض من وضعه
اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما
تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل
لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام
الفاعل بل الغرض منهما انما هو تبيين الخساسة واظهار لها نحو
شتم الامير اذ كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير
فيجعل ترك الفاعل تطهيرا اللسان عنه او تبيين لعظمته نحو
ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين
لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو
خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء و
كسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول
والمعقول اسناد الفعل لمن صدر عنه فجعل صيغة ايضا اي لمعناه
غير معقولة وهي فعل ليناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن
الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه
غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما
حذف منه ذاك خيف ان يلحق في اول وهلة السطر بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل

حد

وهو اسناد الفعل الى المفعول ح

عه
يقال وصل يصل وصلا بالسكون اذا ذهب وصل الى شيء وانت تريد غيره
منه

هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من
العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني
ومن ثم اي ومن اجل ان صيغة فعل غير معقول لا يجيء
على هذه الصيغة كلمة اه اصلا في كلام العرب الا دئل
بضم الدال وكسر العين وهو معز الجبل ودئل بالضم والكسر
ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة
معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل على ه
يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة
اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام
الاولى في الحركات والسكنات ولا يجيء على فعلل علمه اي
على فعلل كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجيء على فعل فيكون
هذه الصيغة غير معقولة ايضا اي فيتناسب اللفظ والمعنى و
يجيء المجهول في الابواب الزوايد من الثلاثي كلها اي ما زاد حروفه
على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه
بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي نحو دحرج واكرم
وبضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في
غيرها وفتح ما قبل الاخر اي بفتحة اصلية كانت كما يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويمنح
ويستخرج تبعا للثلاثي فيها الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك
يضم مع ضم الاول فيها في الماضي وبكسر ما قبل الاخر وهي تفعل
وتفاعل وتفوعل وعلى حكم تفعلل منها وافتعل وانفعل وافعل

يعني ان المراد بالضمة الحركة التي
هي الضمة للعين المصدري فلا ينتقض بايم
تحصيل الحاصل في الرباعيات او الجمع بين
الحقيقة والمجاز ان اقول بالابقاء على
الضمة في الرباعيات وتحصيل الضمة في غيرها
منه

اي في الماضي وفي المستقبل منه

ای من استفعل وافعوعل منه

واستفعل وافعوعل وحكم افعول وافعلل وافعنلل و
ملحقه علم منهما وضم الفاء فی الاولین ای تفعل وتفوعل
ولم یقتصر علی ضم الاول فیهما حتی لا یلتبسا ای الاولان ذکر التعدیة
فی هذا اللف علی الاجمال کقوله تعالی وقالوا لن یدخل الجنة الا من
کان هودا او نصاری بمضارعی فعل بالتشدید فی تفعل و
فاعل فی تفوعل فی الوقف وضم اول المتحرک فی الخمسة الباقیة حتی
لا یلتبس الماضی المجهول بالامر الحاضر فی الوقف یعنی اذا
قلت وافتعل بفتح التاء فی الماضی المجهول بالامر فی الوقف
بوصل الهمزة وقلبت وافتعل فی الامر الواو ههنا مثله فی و
افتعل لا للعطف افتعل علی افتعل یعنی اذا قلت وافتعل
احدهما فی الماضی والاخر فی الامر ویحتمل ان یکون للعطف
ویکون افتعل معطوفا علی افتعل لا علی وافتعل فیکون تقدیره
وافتعل یلزم الالتباس فضم التاء فی الماضی المجهول لازالته
فقس الباقی وهو الاربعة الاخیرة علیه ای علی افتعل
فصل فی اسم الفاعل قال ابن الحاجب وهو سمی ای بلفظ
الفاعل الذی هو وزن الفاعل من الثلاثی لکثرة الثلاثی
فجعلوا اصل الباب له فلم یقولوا اسم المفعل والمستفعل
وفیما قال نظر لانه لیس القصد بقولهم اسم الفاعل
اسم الصیغة الاتیة علی وزن فاعل بل ارادوا اسم ما فعل یعنی
الشیء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع علیه
الفعل یعنی انما سمی به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشیء
وهو

ای اللفظ الدال فعل الشیء منه

وهو الفاعل اللغوی وهذا اسم وانما لم یقولوا اسم الفعل و
والمستفعل بمعنی الذی فعل الشیء اذ لم یات المفعل والمستفعل
بمعنی الذی فعل الشیء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنی الذی فعل
الشیء وانما اطلقوا اسم الفاعل علی من لم یفعل الفعل کالمنکسر
والمنذخرج والمایل والضام لان الاغلب فیما بنی له هذه
الصیغة ای الصیغة التی تسمی فی الاصطلاح اسم الفاعل ان
یفعل فعلا کالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج و اسم یتناول
غیر المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع یخرج المصادر
واسماء الذوات وانما حکم بکونه مشتقا من المضارع دون غیره
لموازنته فی الحرکات والسکنات والمفهوم من الکلام بعضهم انه مشتق
من الماضی فکانه نظر الی ان الماضی اصل بالنسبة الی المضارع
وان التصرف فی الاستقاق من الماضی اقل وقوله لمن قام به
الفعل فی الجملة فیدخل فیه نحو زید مقابل عمرو وانا متقرب من
فلان او متبعد منه او مجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بین
الفاعل والمفعول لا یقوم بهما معینا دون الاخر الا ان فیما
ینسب الیه الحدث صریحا ولا یعتبر قیامه بما نسب الیه ضمنا
فکانه قام باحدهما معینا یخرج اسماء المفعول والموضع والزمان
والالة دون افعل التفضیل لان زیادة الکرم مثلا کاکرم قصد علیه انه
قام به الفعل والاولی ان یقول لما قام وذلک لان المجهول امره
یذکر بلفظ ما واسم الفاعل لم یوضع لمعنی قائم بذات عاقلة کانت
تلک الذات او غیر عاقلة ولعله قصد تغلیب العاقل علی غیر العاقل

کزید وعمرو وفرس منه
ای موضوعا ذلک الاسم لمن قام منه
ینسب الی ما صح
ای الذی جهل امره وحاله منه
ای کلمه ما بدل من منه
للشیء باعتبار کونه عاقلا بل وضع صح

وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر
وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى
حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفصيل لان
معناه مقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم
شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انها حدثاله واشتق اسم الفاعل
منه اى من المضارع لمناسبتهما اى لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع
للاخر فى الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهة التى مر ذكرها
واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس فصيغته اى اسم الفاعل
من الثلاثى المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا
اذ قد يجىء على فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد
بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال
من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف
للفرق بينه وبين الماضى وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف
المد لخفتها بين الفاء والعين لان الادخال فى الاول يصير به اسم الفاعل
مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذى هو الاصل لخفته نحو انصر
واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر فى
الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة
فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر فى مثل يعلم ويضرب ويلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة فى مثل ينصر ولا مجال للابقاء على السكون
وان

وانما قال فى فرس ضامر وفى الله عالم دفعا لتوهم الحدوث فى الاستعمال منه

والتقييد بالان او غد لتعيين الحدوث منه
ليس

اى بين اسم الفاعل منه

عطف على قوله لان فى الاول منه

قوله وان الادخال عطف على قوله لان فى الاول منه

وان الادخال فى الاخر يصير به مشابها بتثنية الماضى بعد تحريك الفاء
للضرورة وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه
حكم ما كان مكسورا وبالابقاء على الكسر ولذا لم يذكر لان اسم الفاعل
بتقدير النصب اى الفتح المطلق هو لقب حركة الاعراب على حركة البناء
على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اى بتقدير نصب عين المضارع
لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله
منصوبا يصير مشابها بماضى المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد
حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضى وان كان من غير
هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير
الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اى كتقديره
النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل
مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقيل
لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالامر
اولى من اختيار الالتباس بالماضى لان الامر ماخوذ من
المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل
ايضا على ما ذكره المص ولهذا المناسبة اختير اتحادهما فى الصيغة
ويجئ الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل
ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهى اسم
مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا
فقط ليخرج افعل التفصيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له

وانما قال على ما ذكره المص احترازا عن المفهوم من كلام البعض من انه ماخوذ من الماضى كما مر منه

الحلية بالكسر تنزك وارايش حلى كلور صفه
وكرلة وفتح اليه ويقال حلية الرجل صفة
اخرى

ما يهالنسم ١٢ ابسم ايهم ابسم اهمايه

اى اله

يقوم به الزيادة ايضا وباقى القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها
وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى
عدّا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما فى
المشتقات من المصدر واوردهما فى فصل اسم الفاعل واثناء
قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى لانهما مختصان
بالثلاثى على هذه الابنية اى ليست صيغ الصفة المشبهة
قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس
يضبط باصل كما فى اسم المفعول والفاعل بل ابوابها مختلفة الصيغ
مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يات شىء منها على القياس
الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على
افعل كابيض وابلج واعور لنحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا
غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين
من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين
غالب وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمها وحسن
بفتحها وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء
وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك
ذكر خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل
مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
هو اى وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة
منه فانها يجىء من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وادام
وارعن واعجف وزاد الاصمعى على هذه الستة الاعجم وقال الله
من

الحلى جمع الحلية وهى الزينة
وهو من انفرما بين حاجبيه
قوله فرق وهو الجبان من
فرق وهو كثير الخوف

اى لما لم يات بذكر من اعلام فما

فان الصلب والملح والجنب والحسن
والخشن والشجاع كلها من
فعل بضم العين كما يجىء منه

والا فهو مثل فرق فيلزم تكرارا منه

من الباب الرابع معناه ظاهر وهو
عطشى بفتح العين وسكون الطاء
وعطاش بالكسر بفتح العين وعطاش
ومؤنثه عطشى ايضا وجمعه عطاش
بالكسر فقط منه

اى نقل حركة الياء الى ما قبلها فى اخر القاعدة المشهورة والاستغناء عن همزته
وينقل حركة الراء الاولى ما قبلها والاستغناء عن همزته كما فى لمدح منه

من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو
لغة فى حمق بضم العين وكذلك اى كما ان حمق يجىء بالضم
يجىء خرق وسمر وعجف اى فعل لغة فيهن اى فى هذه الثلثة
يعنى ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم
ويجىء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء للتفضيل
الفاعل على غيره وهو المبنى على الزيادة افعل صاحبه على غيره فى
المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب
ويخرج ايضا نحو طائل اى زائد فى الطول على غيره ويدخل
فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشرر فخففا بالنقل والا
الاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة
ردية وعليها جاء قولهم صغراها وشرّاها هذا من قول امراة
قالت لخليلها انى اتماوت فاذا دفنونى فأتنى ليلا فاخرجنى
واذهب بى الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما امكان اخر
ثم تحولت الى الحى بعد برهة فلقيها هى ذلك يوم فى عدة
مررت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امى والله فقالت
الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا
لابيكما بامراة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها
وتعلقت ومرحت بها فقالت الام صغراها شرّاها
وانما يجىء افعل التفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثى
احترازيه عن الرباعى المجرد والمزيد فيه منهما حال كونه غير
مزيد فيه اى الثلاثى وبشرط كونه مما ليس بلون

الطّ طوال بدل طائل قال مختار
الصحاح والطول بالضم الطويل
فان افرط فى الطول فهو طوال
بالتشديد فقد بزيادة
بضم العين صح

والمشتق من المصدر الذى فيه زيادة
لما لم يكن على اسم ان افعل التفضيل منه
اى عن تعريف افعل التفضيل منه
والتزيد زيادة فى
هذه الثلثة يشتق منها
ومن غير الكلمة منه

وقد يقال الخير مصدر من خار يخير
وهو التفضيل على الغير فى امر من
الامور وتعديته عن ويكثر استعماله
فى موضع النعت بمعنى افضل فى الاصل
ثم خفف وليس كما توهم بوجهين
الاول ان لو كان اللفظ والثانى
كذلك يلزم تغيير الصفة مع حصول
الالتباس فى اللفظ والثانى ان اعتبار
الصفة ليدل على الزيادة فى اصل
معناه وهى حاصل فيه وهنا فيلزم
تحصيل الحاصل فافهم الكمالية

فيه انه لا يثبت كونه هذا على اللغة
الردية قطعا اذ غاية ما فى الباب
انه يعلم هذا ان شرّا افعل التفضيل
واصله شرر واما استلزم استعمال
الشرى لاستعمال الاشر فيما لم يثبت
بعد فلا سرور

ولا عيب فلا يجئ من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي
المجرد والمزيد فيه لعدم امكان بنا فعله جميع حروفها في افعل
اذا لم تحذف منه شيأ وان حذفت الزوايد وقلت هو اخرج منه
لستخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه
كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجئ ايضا من لون ولا عيب اي
لا يجئ من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا
واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واظل
فهو على غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر
كيف وعند الزمخشري وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق
من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشان
فيهما اي في اللون والعيب يجئ افعل للصفة فيلزم
الالتباس لو جاء فيهما افعل التفضيل ايضا فقيل اسود مثلا
لم يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصده
تفصيل الزايد على الثلاثة وتفضيل الالوان والعيوب
يتوصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واقبح سوادا
واكثر دحرجة واقبح عمى ولا يجئ افعل لتفضيل المفعول حتى لا
يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب
لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او كثر مضروبية فان قيل لم لا
يجعل على العكس بان يجئ افعل لتفضيل المفعول دون
تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى
من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه و
المفعول

وحذف ضمير الشان منصوبا كثير من كلام العرب وان كان ضعيفا

وهو من شغل فهو مشغول ولم يبين من هو المعنى فعل للفاعل ثلاثيا مجردا اصلا و
بني مزيدا على الثلاثي نحو اشتغل عنه بكذا فاشتغل عنه بمعنى واحد كذا في اللغات المعتبر له

المفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود
اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا و
فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة
لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان
المفعول لا يجئ من اللوازم عام ونحو اشغل اي اكثر مشغولية من امراة
ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وهو
اي فلا اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدينار واولاهم اي اكثرهم
ايلاء اي اعطاء للمعروف من الزوايد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم
وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهور
من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجئ اسم الفاعل على وزن فعيل نحو
نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي فعيل المذكر والمؤنث في المفرد و
التثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة و
رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف
فانهما لا يتساويان بل يفرقان بالتاء حذرا عن اللبس نحو مررت
بقتيل فلان وقتيلته واكتفى في الالتباس بالفاعل بالقراين اذا
لا التباس بالاقرب بشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق بين
الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف
ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث سواء اجريا على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة

وحكي ان امراة من تيم الله ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية
فاتاها خوات ابن جبير الانصاري فساومها
فحلت نحيا مملوءا فقال امسكيه حتى انظر غيره
فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما اراد وهرب
فسميت تلك المراة ذات النحيين يضرب هذا القول
لمن كان مشغولا بشيء اشد اشتغال وقصتها ان
امراة من تيم من ثعلبة حضرت سوق عكاظ من
مكة ومعها زقان من سمن اردت بيعها فوجدها
خوات بن جبير في موضع خال وقال لها اريني ل
لا ازوقه واشتريته ففتحت راس احدى الزقين
اليها وقال احفظيه بيديك لا ازوق سمن ودفع
سمن الزق الاخر فذاق فدفعه اليها فامسكها
بيديها الاخرى فجامعها خوات ولم تقدر على
دفعه بنفسها لاشتغال يديها براسي الزقين
وكانت خوات يوم كافرا ثم اسلم وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتبسم ويمزح خوات ويقول
كيف فعلت ذات النحيين فقال خوات ذلك
فعله يا رسول الله من شرح المفصل

يعني نعم اذا كان فعيل بمعنى المفعول ولم يذكر الموصوف
وفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء لا يلزم
التباس احدهما بالاخر الا انه يلزم الالتباس
بين فعيل بمعنى المفعول وبين فعيل بمعنى
الفاعل اذ يفرق فيه بينهما بالتاء ايضا اجاب
بانه يندفع الالتباس بين ما هو بمعنى
المفعول وبين ما هو بمعنى الفاعل بالقراين
وانما اختاروا هذا الالتباس ولم يختاروا
التباس المذكر بالمؤنث لان الالتباس
بالاقرب اي لبس مذكر ما هو بمعنى
المفعول بمؤنثه اشكل لان احدهما اقرب
بالاخر بخلاف الفاعل والمفعول مسلمه

ومرّ بنصير زيد ونصيرة هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها
الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل
الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اي فعيل من عداد
الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يسوى في فعيل الذي
بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون
دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية
لقيطة فذبيح اسم لحيوان المذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاقه
احمر على شخص له حمرة باحمر واراد انه شخص ذو حمرة ويجوز
اطلاقه على آخر له حمرة ح فيكون صفة وتسمية شخص
له حمرة باحمر واراده ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز
اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما و
قد يشبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول اما اي الفعيل
الذي هو بمعنى الفاعل فهو فيستوي فيه المذكر والمؤنث
لموافقته له اي في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب وقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب
والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان
قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز
تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى الرحيم او
بمعنى ان رحمة الله او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب
او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى
التاويل

فان التاء اذا جعلت الكلمة من عداد الاسماء ليست للفرق بين
المذكر والمؤنث بل للاعلام بانتقال الكلمة من الوصفية الى الاسمية فيطلق ح
بالتاء على الشخص المذكر والمؤنث
من غير تفاوت كذبيحة كبشا او نعجا
قدس سره

التاويل ويجيء فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع
بمعنى كثير المنع ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى
فاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى
صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف والاكتفاء بالقرين
في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما
اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين
المذكر والمؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة
بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف اولا فرقا بين المذكر والمؤنث
واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول
بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر
والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفي في صور عدم الاستواء بذكر
امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر
على حاله واعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر الموصوف
للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل
طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء
للاخر فيهما ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضم والفاعل
كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك
ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة في الفعل
من الفاعل نحو صبار فاعل يجيء بفتح الصاد وتشديد العين
وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ذال الجيم او الخاء
المعجمة او الحاء الغير المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو
وبالذال المعجمة

عطف تفسير

[illegible] بمعنى الفاعل [illegible]

قوله ان المذكور هو الاكتفاء الاول لا الثاني
نعم قد سبق ذكر الفرق بين فعيل بمعنى
الفاعل وفعيل بمعنى المفعول حالة عدم ذكر
الموصوف فتدبره

اقول الظاهر ان يكون قوله للمفعول
صفة لقوله فعيل فقائله
عني لا يكون كلا المخالفة
للفاعل منه

اى وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب ولهذا ذكر السيف
ليتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسيق
بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين
كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين
جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه
بينهما اكتفاء بمشاركة اليه فى المجذم مع اشتهار امره فى الجمع
وعلامة ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين
اشارة الى كثرة استعمال هذه الوزن بالنسبة الى اخواتها التى
بالتاء ونحو صبار لشهرة امره فى كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة
اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين
وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين
لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيرها عن اوزان مبالغة اسم
الفاعل اجمع الآلة لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذا
ومقام ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء فى الثلثة ويسوى
المذكر والمونث فى التسعة الاخيرة وهى من علامة الى معطير
الا انه فى السبعة الاولى بالتاء فى المذكر والمونث وفى الاخيرين
بدون التاء لقلتهن فى الاستعمال فانها تقتضى ان لا يكون
الموصوف بها على الاصل الذى هو عدم الاستواء ويعلم منه ان
غيرها على الاصل الذى هو الفرق بالتاء بين المذكر والمونث
واما قولهم مسكينة بالتاء فى المونث مع انه على وزن معطير وهو
من التسعة الاخيرة فمحمولة على فقيرة حملا للنظير على النظير لانه
بمعناه.

بمعناه اى المسكينة وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا
هى عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اى التاء اطلق عليها الهاء
لصيرورتها هاء فى الوقف فى فعول الذى للفاعل حملا على صديقة بفتح الفاء
وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل
عليه لانه اى صديقة نقيضه اى عدوة الله فى المعنى لانه اى صديقة
ما ليس بعدوة وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثى
المجرد انما يكون حروفه زايدة على ثلثة احرف مطلقا على صيغة
المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة
موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم
او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل
مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما اذا لم يكن المستقبل فيه
مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة
لتعذر زيادة حرف العلة التى هى الاولى بالزيادة اما الواو
فانه لا يزاد فى الاول لما مر واما الياء فلعدم الفايدة فى زيادته
اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس
واما الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو فى كونه
شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الذى اقيم هو مقامه
اعنى حرف المضارع اما مضموم كما مر فى الرباعيات او مفتوح
كما فى الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح
فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اى بين اسم الفاعل وبين
اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى المجرد

المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول
والقياس مسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موقع
بضم الميم وكسر ما قبل الاخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس ه
عليه وبنى ما قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة اى اذا اتصل
اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة
مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اى ما قبل تاء التانيث
صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجرى في الوسط
فبنى تعليل للبناء على الحركة لا للبناء على الحركة كما كان اخر
الكلمة في اتصال نون التاكيد بنحو اضربن واتصال ياء النسبة
نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة فبنى وانما بنى على الحركة مع ان
الاصل في البناء السكون لعروض البناء وبنى على الفتح
للخفة **فصل في اسم المفعول** سمى اسم المفعول مع ان
اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال
فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المفعو
مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل
اى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والفاعل واسماء الزمان والمكان
والالة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل
لمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى
الواقع

الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك
فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم
لاشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل
بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول
هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد
على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق
من ان فعيلا وفعولا يجي بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما
فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق
من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول
ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الزائد للمضارعة بعد حذفه وحرك
بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم
الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي
فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس
بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الالة فصار مضرب
بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل
ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من
يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرب بضم الراء
ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعلة
بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا
مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال اى
باقي الافعال في التباس على تقدير ضم الميم اى مفعول باب

تا بكسر ما قبل الاخر لانه من مهب صح

لان المفعول حقيقة مفهوم وهو الحدث المصدر فافهم ه

التفضيل بيان

لان اسم التفضيل بمعنى المفعول شاذ فلا اعتبار به منه

انما سمي هذا الوزن باسم المفعول منه

الحرف صح

جمع مكرمة كذا قاله ...

تقديره هذا الاتفاق مضروب

فالسابق مشتق من ... الواو وهو الباقي من الثلاثي مطلقا

باب الافعال فيتبدد دون الموضع اى لم يغير الموضع اذا التبس
به على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس
حتى يصير مفعول الثلاثى مشابها فى التغير باسم الفاعل من
الثلاثى اعنى غير الفاعل من الثلاثى من يفعل بفتح العين و
ويفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين
من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين
يعنى ان اسم الفاعل فى الثلاثى وان كان مثل يفعل فى مطلق الحركات
والسكنات لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى
اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغير واما
اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون الزيادة
فى موضع الزيادة وفى حركات العين فلا تغير فيه فغير
المفعول من الثلاثى ايضا اى كالفاعل للمواخاة بينهما اى
اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما اما من جهة
الصدور كما فى الفاعل واما من جهة الوقوع كما فى المفعول فتكون
بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الاخر على ما هو مقتضى المواخاة
وصيغته اى صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد مطلقا على
صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا تبعا
لفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر
الميمى واسم الزمان والمكان من غير الثلاثى على صيغة اسم
مفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى كونهما محلا
للفعل فجعل اسمها كاسمه واتحاد المصدر الميمى باسمها فى بعض الثلاثى
فجعل

قوله اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل الى اخر الشرح لا يخفى ركاكته فالظاهر لان ضمير بينهما راجع الى اسمى الفاعل والمفعول

اى سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا او مزيدا فيه منه

فجعل صيغته لهما لصيغتها **فصل فى اسم الزمان والمكان** من
الثلاثى المجرد ولم يذكر اسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى
المجرد لان الغرض الاصلى فى الفن بيان الابنية وتفصيل
احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن
لاسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى احوال او احكام وتفاصيل
بل كان صيغتهما على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى
ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان
لمشاركتهما حمل اسمهما على اسم المفعول واغنت اتحاد المصدر
الميمى فى بعض الثلاثى معهما عن ذكر صيغته من الثلاثى
سبب استدعاء حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على
المبنى للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار
اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف فى عين المضارع انما يكون
فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين جواب لما
ان يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل
المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المحدود
خص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف
اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل
ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعماله اسم المكان ولما
جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة فى المكان
ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان
على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى

عن ذكرهما كما اغنى صح

اى لكثرة استعمال اسم المكان منه

المیمی الی ان الصیغة مشترکة بینهما فزیدت المیم موضع حرف
المضارعة بعد حذفه کما زیدت فی المفعول لمناسبة بینهما ای المکان
والمفعول فی کون کل واحد منهما المکان والمفعول فی محل الوقوع
الفعل ولم یزد الواو فی اسم المکان کما زید فی المفعول حتی لا یلتبس اسم
المکان به ای باسم المفعول وصیغته ای صیغة المکان من باب یفعل
بفتح العین من الاقسام کلها مفعل مفتوح العین للموافقة و
مفتوح المیم لقیامه مقام حرف المضارعة التی هی مفتوحة کما
لمذهب بالفتح من یذهب بالفتح الا من المثال الواوی کما یدل
علیه منه المثال ولما خص استثناء حکم المثال الواوی بالذکر علم
ان حکم المثال الیائی کحکم الصحیح فان کان من یفعل بالفتح
فمفعل بالفتح نحو میسر ومیقظ صرح به صاحب المغرب وان کان
من یفعل بالکسر فمفعل بالکسر للموافقة نحو المیسر من الیسر بفتح
وهو لعب القمار وان کان من یفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو المبسر
من البسر بضم الباء وهو السهولة علی ما هو قیاس تقسیم موضعه
کما یجیء ان شاء الله تعالی کما ان الصحیح کذلک واما المثال الواوی ر
المضاعف فحکمه حکم المضاعف نحو مودّ من ودّ یودّ صرح به صاحب
المغرب ایضا ویدل هذا علی ان حکم وفی مثل حکم رمی کما نقل بعضهم
التصریح به عن بعض المتأخرین فی کلام المفتاح ایضا ایماء الی ذلک
حیث قال اسم الزمان فی الثلاثی المجرد علی مفعل بسکون الفاء
وفتح الباقی فی المنقوص البتة وبکسر العین منه فی المثال وفی غیره
ایضا ان کان من باب یضرب والا فتحه تم کلامه اراد بباب یضرب
باب

للمعتلات

باب الصحیح ولذا لم یقل من یفعل فیفعل فی قوله والا فتحة شاملا للمعتلات
بکسرها غیر المذکورین ومن جملتها المعتل الفاء واللام فیکون اسم الزمان
مفتوح العین منه وفی کلام بعضهم تصریح بان حکم وفی مثل ر
حکم وعد فی هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل فی امثال هذا الحکم
وان یکون حکم طوی مثل حکم رمی یرجح الاول وایضا دلیل الناقص
یقتضی الحمل علیه ویرشد الیه ایضا مجیء مصدره المیمی علی مفعل با
لفتح کما صرح به فی الصحاح فانه ای اسم المکان بکسر العین منه فیه
ای فی المثال الواوی الغیر المضاعف من جمیع الابواب نحو الموعد
فی مکسور العین ولم یتعرض المثال لکثرته ولانه علی اصله والموطر
فی مضموم العین ولم یتعرض لمثاله لقلته نحو الموجل فی مفتوح العین
وانما کسر فی الجمیع ولم یفتح حتی لا یظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء و
العین اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا یظن فی الکسر
ان وزنه فوعل بالکسر لان فوعل بالکسر لا یوجد فی کلامهم وقیل انما
کسر فی الجمیع ولم یفتح لان الکسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد
بالکسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بین
الفتحة والواو منفرجة بعیدة بخلاف الواو والکسرة فانها قریبة
بینهما ولم یضم ایضا حتی لا یکون عدیم النظیر فی کلامهم لان مفعلا لم یوجد
فی کلامهم کما مر وصیغته من باب یفعل بکسر العین من الاقسام کلها
مفعل بکسر العین للموافقة الا من الناقص الیائی اذ لا واوی من
یفعل بالکسر فانه ای اسم المکان بفتح العین منه فیه ای فی الناقص
الیائی من یفعل بالکسر وان کان الاصل ان یکون مکسورا للموافقة

نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء
الله تعالى احديها تحقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان
اعني الياء كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل
بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم
العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطرادا و
خفة او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في
المفتوح العين والمضمومة يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء
لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات ليس
تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور
العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين
ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان
من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول
عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه
باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فيها وكذلك في يفعل
بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح
لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى من يفعل بضم العين
مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم
مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل (سبق ذكره) لجواز ان يكون هذا سبب
رفضهم مفعلا فقسم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر فقدمه لان ما اعطى له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطى للمفعل
بالفتح فانه غير محصور ولهذا كما يقدم الاعراب التقديري على

اي مثال الياء اذ هو من المخشية منه

اي في يفعل بالفتح و يفعل بالضم منه

مكسور العين ومفتوح العين ومضموم العين منه

وهو قوله او للفرار عن توالي الكسرات فيهما،

اذلك فائدة في اللفظ
نحو فيما هو محصور
اذا ذكر بكلامهم

اللفظي كذلك ومفعل بالفتح واعطى للمفعل بالكسر احد عشر اسما
هي نحو المنسك واقحم لفظ نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك
او المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما
اعطى للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود
العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق
والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا
العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى الباقي
من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة
الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع
الاحكام المذكورة لاسم المكان كمقتل الحسين زمان قتله رضي
الله عنه وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله
اعني كربلاء والله اعلم بالصواب **فصل** في اسم الالة وهو اي اسم الالة
مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم
المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما
مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الة
وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان
تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة
الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول
في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل و

اي رجاء صادق منه

غلام زيد غلام زيد اى رباح صح

بيان الاسم

قوله للالة هي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه
يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث
انه مضاف مثل نحو محلب واضافته الى الالة لتعيين ذلك الاسم
وهذا مثل قولك في تعريف رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد
ليس من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف
اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الالة في
المحدود لا يمكن له ان يوضع الدور بان يقول المراد بما في المحدود
الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين
بالالة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح للالة
معنى اخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الالة فانه
لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا
يتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الالة مختص بالثلاثي المجرد
اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الالة
لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الالة لا يكون الا للافعال
للافعال المتعدية كما دل تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة
واذا لم يكن الالة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال
المتعدية وفي قوله وهو صيغة مفعل بكسر الميم وفتح الله
وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها
الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام
القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح و
عندي مفعال هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض عن
كمثقب

علمه

كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان
للاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه
لكن لما كان يستعان في الحقيقة اسم لما الحلب جاز اطلاق اسم
الالة عليه ومن ثمه اى ومن اجل ان صيغة مفعل قال العلماء
الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى المكان
والمفعل بكسر الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء
وسكون العين للمرة اى للواحدة من مرات الفعل والفعلة
بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور
الفعل منه وهذا القول بيان مرتقان من الترجز سالما الا
الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للالة الا انه اورد البيت
الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد او تتميما
لبيان بناء اسم الالة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فاقتضينا اثره
وكسر الميم في اسم الالة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيام
مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل
بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكم موجبها الا في العدول عن
الاصل لم يكن طلبها اى عدم ضم الميم لا وجه لاصالة ضمها ولو
خرج احد من الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا انه للالتباس بمفعول
مفعول باب الافعال ويجئ اسم الالة على وزن مفعول مفعال
نحو بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض
ومفتاح ويجئ اسم الالة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين
ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون

عنه فى الحركة مثل هاعين ما اشتق هو منه اعنى المضارع المبنى
للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه
وبفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت
للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره والمنقلب
مفعل فى مضمومه وفتح ايضا العين فى مكسوره ومضمومه
للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم و
مفتوح العين فى الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن
القياس نحو المسعط للكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو
الدواء الذى يصب فى الانف والمنخل للكل ما ينخل به الدقيق قال
سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعنى المسعط و
والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذى يجعل
فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بآلة اى اسم آلة مصطلح وكذلك اى كحكم
المسعط والمنخل اخواته اى حكم اخوات هذا المذكور من المسعط
والمنخل فى انها من عداد الاسماء عند سيبويه من اسماء الآلة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هى المدق والمدهن
والمكحل والمنخرضة **الباب الثانى فى المضاعف** والمضاعف
مضاعف الشئ اذا زاد عليه اثنين او اكثر سمى به لتضاعف
الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح
بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفى التضعيف
فى مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه فى مواضع
كثيرة

تجعله

٦٥

كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك
تعريفه وتعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح او
من اسمه اللغوى وخص بالبحث مضاعف الثلاثى اذ لا بحث
ولا احكام لمضاعف الرباعى لعدم تجاور الحرفين المتجانسين
فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل
ويقال له اى لمضاعف الثلاثى اصم وهو فى اللغة من لا يسمع
الصوت الخفى لشدته اى لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام
فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت
الخفى اليها يقال حجر اصم اى صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا
من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه
حرف علة فى بعض المواضع نحو تقضى البازى اصله تقضض
قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجئ تمامه فى بحث الابدال ان شاء الله
تعالى وهو اى المضاعف يجئ من ثلثة ابواب سماعا من دعائم
الابواب من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر
نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر لم يراع الترتيب فى ذكر امثلة هذه
الابواب الثلثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا
الى تقويه بباب آخر يشارك فى ضم عين المضارع وان قل
بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها
فى المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين فى الماضى
وفتحها فى المضارع نحو عض يعض ولا يجئ المضاعف من

[illegible]

من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا ما الا مجيئا قليلا
نحو حبّ فهو حبيب ولبّ فهو لبيب ولم يذكر المضارع
فى الموزون لعدم دخله فى التمييز عن فعل يفعل بفتح عين
الماضى وضم عين المضارع وانما ذكره فى الوزن تبعا لساير
الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حبّ ولبّ من
فعل بالضم وان حبّ اصله حبب ولبّ اصله لبب بضم
بضم العين فيهما لان مجئ فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته
من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسرها
فيهما ان المضاعف لا يجئ منهما اصلا واذا اجتمع حرفان من جنس
واحد فى الذات او فى الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله
فيما سيأتى فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله
او اجتمع حرفان متقاربان فى المخرج عطف على قوله من
جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس
واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان
فى الذات او فى الصفة او حرفان متقاربان فى المخرج الا انه اقام
الجار مقام المجرور وقصر المسافة تدغم الاول فى المتماثلين والمتقاربين
فى المثل الثانى والمتقارب الثانى جعل بعد جعل اول المتقاربين مثلا
للثانى لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفى المثل اكره من التكرار
مثال المتماثلين فى الذات نحو مدّ اذ اصله مدد ومثال المتماثلين
فى الصفة سيجئ ان شاء الله تعالى فى بحث ادغام تاء الافتعال ولم
يورده ههنا لاحتياجه الى تفصيل فى بيانه كونه مثالا وهذا ليس موضع
التفصيل

اى لا الا قليلا او لا شاذا منه

اى على ان الاتحاد فى الوصف اتحاد فى الجنس منه

التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام
الجيم فى الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال
المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء
بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول الادغام افعال
من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات
البصريين الباث الحرف الواحد فى مخرجه مقدار الباث الحرفين
فى مخرجهما اى قريبا من مقدار الباثهما كذا نقل عن جار الله العلامة
وهو محمود الزمخشرى صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته
بيت الله تعالى رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول
صاحب المغرب الادغام هو رفع اللسان بالحرفين دفعة
واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان
متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او سلبها ان كان متحركا
او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقى على
حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل
بالثانى ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لكانت
الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد
ان يكون الثانى متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت
لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وادراجه اى ادخاله فى الثانى
بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل
بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه
اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه

مطلب جار الله

اى فى اصله

اى كانت الحركة حائلة بينهما منه

يقال ادرجت الكتاب اى طويته منه

وحرف واحد في الكتابة اذا كان في كلمة نحو مد كالرحمن يعني كما ان لفظ رحمن خمسة
احرف في اللفظ واربعة احرف في الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا سؤال
بعد التمثيل ازالة استعارة مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة في الكلمة بالواحدة قلة وكثرة
وانما قلنا اذا كانا في كلمتين كانت حرفين في الكتابة ايضا فارجحت تجارتهم والرحمن
واللبس واللفظ والله واللام لامين كمال [illegible]

المماحجة اخرجه التعريف وغير بقيل الا انه يناسب معناه
اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباث
والدفع المذكوران لازالة المدغم والمدغم فيه اي بحرف الذي وقع
وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة
اي ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبرّ و
كرّ ومدّ وشدّ على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف
والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان
ارتفاعة واحدة وتنقص حرف من الحروف الملفوظة في
الكتابة ثابت في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد
الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة
لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة
واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكون الحرفان
المجتمعان متحركين في الكلمة يجب فيه اي في
الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في الالحاقيات
نحو شردد فان الادغام فيه غير واجب بل بل لا يجوز حتى لا يبطل
الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر
لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا و
الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان
الادغام فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس
ونحو قوول في لزوم داخل التباس واما نحو تباعد وتنزل فقد
ذكر فيما سبق الادغام فيه غير ممكن حيث قال وبحذف التاء
الثانية

اي الحرف الذي ادغم صح

والمدغم فيه

قوله والمدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة كالرحمن
اعلم ان حرف المدغم وحرف المدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في
الكتابة نحو مد وشد فانهما حرفان في الكتابة وثلثة احرف في التلفظ
ويليق كما ان الرحمن خماسي في التلفظ ورباعي في الكتابة معراج

الصور صح

الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتنزل لاجتماع الحرفين من
جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل فقد ذكر
الخلاف فيه في بحث تخصم فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل
صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين
جمع سرير وجدد بضم الجيم وفتح العين جمع جدة بالضم وهو
الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار
الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير
الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ
سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد
بلفظ جد بالضم وهو البئر في الطريق وطلل بلفظ طل بفتح
الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر ومدد
بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الا
لتباس في مثل ردّ بانه من ردد بالفتح او من ردد بالضم
وفي مثل فرّ بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر و
في مثل عضّ بانه من عضض بالكسر او من عضض
بالفتح لان المضاعف رد يعلم من يرد بضم العين ان رد
اصله ردد بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل
بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر
في الاول او الضم في الثاني نحو فضل يفضل شاذ لا اعتداد به
وفر ايضا اي كذا يعلم من يفر بكسر العين ان اصله فرر
بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر

وايضا لو ادغم سرر فقيل سر
لم يعلم انه من السرور او
من السرير)

وعضّ ايضا يعلم من بعضّ يعضّ بالفتح ان اصله
يعضض بالكسر لان المضاعف لايجي اصلا من فعل
يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح
في المضارع لكدت تكاد شاذ لايعبؤ به ولا يدغم حيي في
بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه و
انه ليس من صور الاستثناء حتى لا يقع الضمة على الياء
في يحيي اي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي ان ر
يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على
الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع
المثلين فان الميسور لايسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس
انما يكون اذا تحقق اي في بعض اللغات موجب الادغام وفي يحيي لما سبق الاعلال
لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام
وقيل في وجه عدم ادغام حيي الياء الاخيرة فيه غير لازمة ر
لانه تسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي
اصله يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها
كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني
منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين
في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام
ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة لان
الادغام في هذه الضرب ضروري اي لامجال لعدم الادغام فيه
بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لك فلم يبخ خاتم (?)
بخلاف

غير ثابتة في الكلمة دائما فلاح (?)

بخلاف الضرب الاول فانه قد لايجب فيه في بعض الصور
بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا
وجوب لوقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء
في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّ اصله مدد ر
بسكون الدال الاول من مدّ الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون
العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة
فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون
الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش
في الاكثر ولذلك لايبالون بالاشتباه في الخط فيركون (?)
الاعي م كثيرا والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني
منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه
ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني من المتماثلين لما
عرفت ان تحرك الثاني لابد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في
وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لابد من تسكين الحرف
الاول فيجتمع حرفان ساكنان اذ الثاني كان ساكنا الثاني قبل هذا
فتفر من ورطة هي في الاصل طين يقع فيه النعم ويقوم
والمراد ههنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى
وهو اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام والضرب
الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام بالسكون
اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم
شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف

جواب من سؤال مقدر تقديره ان قوله
على وزن فعل لايفيد الامتياز المقصود
ايضا اذ الالتباس في الخط باق فان
صورة فعل بسكون العين وصورة
فعل بفتحها واحدة تقرير الجواب
ان العبرة في الامتياز باللفظ دون
الخط فالامتياز المقصود حاصل بذكره
دون ذكر مدّ فان فيه التباسا خطا
ولفظا لا
اه حسن ذكره (?)

المراد من الورطة الاولى انها
عدم ادغام المثلين ومن الثاني
اجتماع الساكنين منه
وهو الحيوان الذي ياكل من
الوحشي والاهلي وجمعه
انعام (?)

اى حذف احد المتماثلين فى الثالث فى بعض المواضع تماما
حصر نظرا الى اجتماع المتجانسين لتدارك من قوله يمتنع يعنى
ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالا
لادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف
اما الاولى كما صرح به فى الصحاح حيث قال فى احست يحذفون
منه السين الاولى واختار المص حيث قال فى اقررن فحذفت
الراء الاولى لانها التى كانوا يدغمونها فينبغى ان يكون هى المحذوفة
واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى
مع حركتها بقى الفاء مفتوحا على اصله واذا انقلبت حركة
العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما
صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما
فى حذف الثانية من لزوم الفعل الكثير الا ان كون الثانية
لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه ويرجح قلب الثانية
فى مثل تقضى نحو ظلت اصله ظللت ففعل به ما علمته كما عرفته
من العمل كما جوزوا القلب اى قلب ثانى المتماثلين
فى نحو تقضى البازى اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة
ياء وعليه اى على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع رر
وعاصم وقرن فى بيوتكن بكسر القاف ماخوذا من القرار و
هو مضاعف اصله اقررن بكسر الراء الهمزة والراء
الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى
وكسرها فى الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين
فنقل

اى فى المثال المذكور وهى اين لا

وهو سلب حركة الفاء ونقل حركة العين اليه منه
اى حذف حركة الاولى مع حذف الثانية وبقاء حركة العين
فافهم لنا

فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذى هو الغرض
الاصلى ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا جرم فى النقل و الا الممتنع
هذا نظير قوله فى الباب الثالث فى تخفيف الهمزة بالحذف تخفيفا
لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة
لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف
ولما كان كلامه فى قرن مظنة ان يتوهم التزام فى قراءة الكسر
مثال لحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف
من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن
حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج
اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح
القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقررن المكان بفتح
القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة فى اقر بكسر
القاف مضارع متكلم من ضرب يعنى ان القرار مضاعف مستعمل
ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهى من باب ضرب
كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح
فهو من القرار لا غير فيكون اصله اى اصل قرن بالفتح اقررن بفتح
الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن
الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما فى قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا
اى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثانى من المتماثلين اذا كان سكونه
اى سكون الحرف الثانى لازما غير عارض واما اذا كان عارضا غير العارض
الذى للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام بجواز الادغام نظرا

يعنى يجوز ان ينقل حركة حرف
قبل الحرف وبعده مثله
هذا اما مقول القول فى الباب
الثالث او بدل منه فافهم لنا

ان قرن صح

اى من حذف احد المتماثلين مثاله

من باب ضرب وستعمل هو

[illegible]

اى ذكر قوله بعد حذفها وقوله
واستغنى عن الهمزة وفيه ان المذكور
هو الثانى فقط ودفعه نظرا من
النظر الصحيح لنا

[illegible]

الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه
الاول هذه لغة بني تميم ويجوز عدمه اى عدم الادغام نظرا الى ان
شرط الادغام تحرك الثانى وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة
فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفى
التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام اصل اللمى طب ومد بالادغام
اصله بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة
والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية
للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد
بالضم للاتباع اى لاتباع حركة الدال حركة العين وهي
الضمة والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة اليه في
الثلث هي الضمة ومن ثمه اى ومن اجل ان الضم في مد للاتباع
لا يجوز فر بالضم في مد اى بضم الراء ويجوز غيره من الفك
والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع
في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا هو مصحح الاتباع
في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو
امددن ويمددن وامددت ونحو يمددن ولم يمددن
فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم
لان اصل امدد لتمدد كما مر ونحو امددن وليمددن ولم يمددن
اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكوني الام من
امددوا امددن حركتا تاء رمتا ولا تقولا وتقول في المضاعف
بالنون الثقيلة مدن مدان مدن بضمها وبحذف الواو
الدال صح الثقاء

الاتباع لحركة الدال بحركة عين المضارع وهي الضمة ع
ومن ثمة اى ومن اجل جواز مد بضم الدال للاتباع
اى فيما اتصل به الضمير المرفوع لان سكون الثانى فيها لازم لانه بسبب الضمير المرفوع الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد ولم يمدد صح

الثقاء بالضمة مدن بكسرها وبحذف الياء الثقاء بالكسر اسم
الفاعل منه ماد اصله مادد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها
في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم الجود الفاصل
واسم الزمان واسم المكان ممد وادغمت الاولى بفتح الميمين اصله
ممدد وادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية بعد
سلب حركتها في الثانية واسم الالة ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد
والمجهول من الماضي مد اصله مدد ادغمت الاولى في الثانية بعد
سلب حركتها ومن المضارع يمد اصله يمدد نقلت حركة
الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم من
الوجوب اذ وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف
اتسذ زسص ضطظ وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها
وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخرج ومباعدة
في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها
واورد على ترتيب الالف امثلتها فقال نحو اتخذ وهو اى
ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ
قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء
فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان المبدلة لا تقلب تاء
بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية
وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من التخذ من باب
علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله ائتجر من لانه
من تجر من باب نصر اى عمل التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا

ونقول في المضاعف بالنون الثقيلة مدن بفتح الدال مدن بضمها وبحذف الواو ومدن بكسرها وبحذف الياء ع

وفاعل وقع ضمير راجع الى حرف مفهوم من سياق الكلام ع

ونحو اثار بالثاء المثلثة اصله اثتأر لانه من ثاء ر من باب
فتح اى قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس ونحو
معنى قوله ويجوز فيه اثّأر لان الثاء والتاء من المهموسة
وهى ما لا ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه و
حروفها ستشحثك خصفه وما عداه مجهورية وهى ما ينحصر
جرى النفس مع تحركه وحصفه لهم امراة والشحث الالحاح
فى المسئلة ومعناه ستلح عليك هذه المراة فيكونان اى التاء
والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب
مخرجها بخلاف النحو فانه وان كان السين والتاء من
المهموسية وتقارب مخرجها الا ان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة
تقارب التاء والثاء فى المخرج فان بين مخرجى التاء والثاء
مخرجى حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجى التاء والسين مخارج
ثلثة احرف هى الدال والطاء والثاء فى التلفظ ولذلك
ثقل الجمع بين التاء والثاء ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعا
والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت
صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك فى اثّار واستمع ولبس
ايضا بين السين والتاء اتحاد فى الصورة فلم يكونا كالمتحدين
فى الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما
متحدتان فى الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام
بجعل التاء بنقطتين ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير
افصح لان الاول صعد الذى يدغم فى الثانى فينبغى ان يعطى
الثانى

الخصفه لهم امراة والشحث الالحاح فى المسئلة ولهذا يقال للمكدى شحاث قال الزمخشرى فى الحواشى معناه ستكدى عليك هذه المراة شرح

المجهورة ما ينحصر جرى صوته عند النفس مع حركة والمهموسة بخلافها والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند سكانه فى مخرجه فلا يجرى والرخوة بخلافها مفصل للمطول

فى التلفظ صح

الثانى على لفظ الاانه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما نحن بصدده
واعلم ان الزمخشرى ذهب الى وجوب الادغام فى هذه الصورة
نظرا الى الاتحاد الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب المخرج وتبعه
المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم
اتحادهما فى الذات وتبعه شارح الهادى ونحو ادان اصله اذتان
لانه من دين من باب ضرب اى اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام
الدال فى الدال يريد لا يجوز فيه غير ادغام تخصيص الدال
فى الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء فى
التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل المطلق وجوب الادغام
وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر
فى دلايل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام القيد فانما هو فيما
لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم مفهوم المخالفة فههنا فائدة غيره و
هو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى ادان
لانه اذا جعل التاء دالا اى اذا لم يترك التاء على حالها لبعده من
الدال فى المهموسية لان التاء مهموسى والدال مجهورى فبينهما
بعد فى الصفة اى المهموسية والبعد بين الحرفين فى الصفة يوجب
عسر التلفظ بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل
التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة اعنى الدال
قصدا لنفى البعد والتنافر ولقرب الدال من التاء فى المخرج بحيث
لا واسطة بين مخرجها ولذلك قال بالمثلين حتى لا يجوز الاظهار
اذا اجتمعا ووجود شرايط الادغام من تحرك الثانى وعدم الالتباس

اى لتعيين الطريق فى الجملة س

اى حيث قال يلزم مخرجان من جنس واحد فيدغم منه

واشار الى تعليل الثانى بقوله لقرب منه

بخلاف كمدان لسكون الثانى تقديرا بخلاف وتدوبود للالتباس
والظاهران يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب
اليه واعتبار القرب فى الفرع المقلوب اعنى التاء اولى لكن لما
كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبداء المخرج النوعى الذى
للتاء والدال والطاء جعله اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء
ترجيحا للاصل على الزائد يلزم حرفان من جنس واحد فيدغم
اى يدغم احدهما فى الاخر او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل
ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما لم يبقيا على
حالهما والاخر قلب احدهما الاخر فقوله لبعده من الدال فى المهموسة
علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى
الثانى كما مر نظيره فى كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه ادّكر بالدال
الغير المعجمة والادغام واذدكر بالفك لان الذال المعجمة من
الحروف المجهورية والتاء من المهموسة فبينهما بعد فى
الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما
فى المخرج ولم تقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب
المخرج بينهما كما جعل التاء دالا فى ادان للعلة المذكورة
فيجوز لك الادغام بعد الجعل المذكور نظرا الى اتحادهما اى
الذال والدال فى المجهورية وقوله بجعل الدال ذالا والذال دالا
على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اى
عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات اذ الذال
غير

غير الدال ذاتا ونحو ازان اصله ازتان لانه من زان من
الزين مثل اذكر فى جواز الادغام بعد قلب التاء دالا
للبعد بين الزاء والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصغر و
فى جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازان كما تقول اذكر الا
ان الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه ضعيف غير
فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان
فى صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك
لم تقلب التاء زاء ابتداء ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء
دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما فى المجهورية لان الزاء
اعظم من الدال فى امتداد الصوت فيصير احدى
معنى جعل الزاء دالا وادغام الدال فى الدال كوضع
القصعة الكبيرة فى الصغيرة فى عدم رعاية التناسب
بين الظرف والمظروف اولانه اى ازان على تقدير
ادغام الزاء فى الدال يوازى ويلتبس باذان من الاذن
ونحو اسمع اصله استمع من سمع يجوز فيه الادغام بقلب
التاء سينا لان السين والتاء من المهموسية مع تقاربهما
فى المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال
اتمع لعظم السين فى امتداد الصوت فتعين ان يكون
الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال
استمع لعدم الجنسية فى الذات ونحو اشبه اصله استبه لانه
من الشبه مثل اسمع فى الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله

قوله اولانه عطف على قوله
لان الزاء اعظم اى لا يجوز
الادغام بجعل الزاء دالا
لما ذكرنا واما لانه يوازى
فلاح رحمه

اصتبر لانه من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء
وقلب التاء اليه دون اصتبر لاشعر بابقاء التاء على
حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اى
حروف المستعلية اى حروف التى هى المستعلية فالاضافة
بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة
ليست منها صطضظ خقغ الاربعة الاولى وهى الصاد
والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها
فلارتفاع اللسان بها الى الحنك الاعلى واما اطباقها فلانطباق
اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين
المذكورين مجاز لان المستعلى والمطبق فى الحقيقة انما
هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومطبق عنده
اى عند ذكر الحرف له
اللسان ومثل هو هذا الاختصار كثير فى اللغة كما قيل
للمشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اى الخاء والغين
والقاف مستعلية فقط اى بدون الاطباق فلا يلزم من
الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية
عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من الحروف
قوله والتاء عطف لان الصاد من المستعلية
المنخفضة وهى ما لا يستعلى بها اللسان الى الحنك عند
النطق بها فهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف
المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل على معنيين احدهما
لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت الطاء التاء
طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما
اشرنا

من حروف الاطباق وهو
عبارة عما ينطبق اللسان
مع الحنك الاعلى مطلوب
منه

وانت خبير بان بين المقيس
والمقيس عليه بونا بعيدا
فان الحذف المذكور فى الثانى
من قبيل والايصال بخلاف
الاول لكاتبه رحمه

اى حذف
حرف
الجر

اشرنا اليه ثمه فقوله لمباعدة بينهما اى بين الصاد و
والتاء فى صفة الاستعلاء والانخفاض وفى صفة
الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة
فيعسر الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول وقوله
وقرب التاء من الطاء فى المخرج علة للمعنى الثانى وقد
عرفت ان البعد بين الحرفين فى صفة توجب تعسر النطق بهما
فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة وهو الطاء
الطاء فقصد الازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد
اللام فى المعطوف هنا كما اعاده فى بحث اذان لقرب المعطوف
عليه هنا كما فى ست اصله سدس بدليل سديس وسداس
فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء والمهموسية
ولقرب التاء من الدال فى المخرج والشدة هذا تشبيه فى
قلب حرف حرفا للمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه
والمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه اخر فان بين السين
والدال مباعدة فى صفة الجهر وفى صفة الشدة فلازالة
هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلب تاء للمقاربة بينهما
فى الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله لمباعدة بينه وبين
التاء فى المهموسية ولم يذكر المباعدة فى المشبه به اى سدس اعتمادا
على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكر فى بحث
اذان وقلب تاء للمقاربة بينهما فى المخرج ثم ادغم التاء فى التاء فصار
ست ثم يجوز ذلك الادغام فى اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما

حيث قال ولقربه منه

ان تصغيره سديس وجمعه اسداس منه

قوله ثم يجوز معطوف على قوله
فصار اصطبر اى بعد صيرورته
اصطبر يجوز ذلك الادغام فلا حرج

فى الاستعلائية اى فى نسبته الى الاستعلاء نحو اصبر و
لا يجوز ذلك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد فى امتداد الصوت
اعنى لا يقال اطبر ويجوز ذلك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم
الجنسية فى الذات بين الطاء والصاد وان اتحد فى الاستعلاء و
الاطباق واضرب اصله اضتبر لانه من ضرب ح ضربا تا وهو مثال اخر
فى الاحكام وعللها اعنى يجوز فيه اضرب بادغام الطاء المقلوبة
من التاء فى الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز
اطرب بادغام الضاد فى الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب لانه
من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع
الحرفين من جنس واحد بعد قلب التاء الافتعال
طاء لبعد التاء من الطاء فى صفة الهمس والانخفاض
ولقرب التاء من الطاء فى المخرج ونحو اظلم اصله اظتلم لانه
من ظلم من ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء للمباعدة
بين الظاء والتاء فى الصفة ومقاربة بين التاء والطاء فى
المخرج بجعل الطاء ظاء لمساوات بينهما فى العظم الصوت ويجوز
ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء و
الطاء فى الذات مثل اظلم بالمعجمة واطلم بغيرها واظطلم بالبيان
ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو
تاء لمناسبة الجوار وكونه واقعا فى كلامهم كثيرا نحو اتراث و
ادغم التاء فى التاء وجوبا لانه الثانى ان لم يجعل الواو تاء بان جعله
يراع تلك المناسبة يصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم مح اى حين صار

ياء

ياء كون الفعل مرة يائيا فى الماضى نحو ايتعد ومرة اخرى واويا فى
المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذى
لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلى واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد
سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزى ويغزو الا انهم لما امكن لهم
قلب الواو بشئ لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارضى
ايضا قوله او يلزم توالى الكسرات كسر الهمزة والياء المركب
من الكسرتين عطف على قوله فيلزم مح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو
اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى الاستقلال كل منها فى التعليل
ونحو اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من
اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة
الجوار ووقوعه فى كلامهم كما يجئ ان شاء الله تعالى فى مبحث الابدال فرارا عن توالى
الكسرات خصوصا فى المصدر اى الايتسار ولم يدغم اى لم يقع الادغام
فى مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما فى اتسر لان الياء فى ايتكل ح
ليست بلازمة يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم
يعنى يصير تلك الياء همزة اذا جعلته اى ايتكل ثلاثيا لان اصله
اوتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ومن ثمة اى ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم
شرط فى الادغام لا يدغم حيى فى بعض اللغة لان الياء الثانية
ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة
نحو يحيى كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم
من حيث المعنى اى ومن اجل ان اللزوم فى الادغام شرط

بالياثية والواوية معه

كالاختلاف الاصل معه

من الاكل اصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ايمان فلاح

ادغام اتخذ اذا كان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء ثم قلبت
الياء تاء والقياس ان لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانها تصير
همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ او جوب او هو جواب عن
سؤال مقدر وليس من تتمة وهو من ثمة توجيهه انتم فان قلتم
ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتخذ غير لازمة
مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام
اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تث دذ زر
س ص ض ط ظ يقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها في
المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى مقارب
لها موافق لصفتها فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا
نحو يقتل اصله يقتتل من القتل ادغمت اول التائين بعد نقل حركتها
الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين
المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية
لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم
فهو نظير انعت تلك في عدم لزوم التاء بعده ولم يجب
في اقتتل ففي غيره اولى ويبدل اصله يبتدل من البدل قلبت
التاء دالا وادغم الدال في الدال ويعذر اصله يعتذر من العذر
قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال وينزع
اصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغمت ويتبسم اصله صح
الزاء في الزاء ويسم من التبسم قلبت التاء سينا ثم ادغم
السين في السين ويخصم اصله يختصم من الخصومة قلبت
التاء

التاء طاء ثم الطاء الصاد ثم ادغم الصاد في الصاد وينصل اصله
ينتضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا
ثم ادغم الضاد في الضاد ويلطم اصله يلتطم من اللطم للطمة قلبت
التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظر اصله ينتظر من النظر قلبت
التاء طاء ثم الطاء في الظاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز
في ادغامهن اى الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين
وقوله لضعف استدعاء المؤخر مطلقا من الاضافة
المصدر الى المفعول وترك الفاعل اى لضعف استدعاء المقدم
الزايد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو العين
مع ان قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثاني
لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه
وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع
من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف
اى مثل المانع في تاء الافتعال ان يقع
التث دذ زس ص ض ط ظ من كونها اصلية او زائدة في الصفة
وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام في الماضي اى في مواضع هذه
الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان الشان عندهم اى اى عندمن لم يجوز الادغام منه
عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام بنقل حركة
التاء الى ما قبلها ويحذف الهمزة المجتلبة لانعدام الاحتياج
اليها فيصير اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال او
التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال
قتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله

اصله اختصم مع

فيما بعد ويجوز في مستقبله اكسر الفاء وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم
يجيء بكسر الفاء نحو خصّم لان الساكن عندهم كسر الفاء لالتقاء
الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف
المجتلبة ولا التباس وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة
نحو اخصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي اصل الخاء اختصم والى
والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان
الابتداء ولا التباس ايضا واما في خصّم بفتح الخاء فلم يجيء بالمجتلبة
لان الحركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة
احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة
بخلاف كسرة الخاء خصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا و
لذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي
عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء و
فتحها كما جاز في الماضي نحو يخصّم فان من قال في الماضي خصّم بفتح
الخاء يقول في مستقبله يخصّم بفتحها ايضا ومن قال خصّم او اخصّم
بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء
ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم
في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من
كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجيء مصدره اي اختصم
مدغما خصاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير
سلب حركة التاء او نقل كسرة التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصاما
بفتح الخاء ان اعتبرت انت حركة الصاد المدغم فيها واتبعت
حركة

حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع
هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصّمون ويجيء مصدره
اخصّاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبار السكون الاصلي كما
ذكرنا في اخصم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير
كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة فكانها في
حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرتها اي الخاء
منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اختصم
وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان
ما بعدها ما يقاربها من حرف ث د ذ ز س ص ض ط ظ وانما لم يذكر
هذا القيد اعني ما يقاربها لظهور ان تعلم وتقاتل لا يصح ادغامه
كما مر في باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف ث د ذ ز
س ص ض ط ظ لمقاربتها لها في المخارج وما عداها عنها في الصفات
نحو اطّهّر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهّر قلبت التاء طاء وادغم
اجتلبت الهمزة للابتداء واثّاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت
التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادّارء واطّاهر وادّلل
واصّدّق وازّيّن واسّمّع واضّرّع وفي غير الصاد تقلب التاء ابتداء
الى ما بعدها اما لاتحاد المخرج او لقربه واما في الصاد فبعد قلبت
التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل في
ما بعدها نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن شرائط الادغام
تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا في ما بعدها في نحو استدان اصله
استدين لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل

اي حيث كان فتحها للخفة او للاتباع وحيث كان كسرها لالتقاء الساكنين منه

اي الاحتياج الى المجتلبة منه

يجيء وزن فطلل

يعني كما يحذف احد المتماثلين للتخفيف نحو يحذف احد المتقاربين للتخفيف ايضا منه

للتخفيف في بعض المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع
يستطيع اصله يستطيع كما مر في ظلت من احدى اللامين حذفت
للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون
السين زائدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل
وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا
لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها اطوع يطوع هذا على سيبويه
واما على قول الفراء فالتاء دفع الهمزة وجعلها همزة قطع اذ اصله
استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح وانما كان
السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع زيدت السين على غير
قياس كما ان زيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت
الهاء على غير القياس **الباب الثالث** في المهموز لم يعرفه اما
لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه
وقدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها
ما جرى في حرف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يقال
له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما مر لصيرورة همزته اي همزة
المهموز حرف علة في التليين اي في ازالة شدتها كامن واومن
وايمان وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ
ويسمى القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز
العين نحو سال ويسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل
الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرا ويسمى الهمزة
ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في
جميع

يعني النبرة الهمزة وقد نبرت الحرف نبرا وقريش لا تنبر اي لا تهمز

جميع الاحكام الآتي حكمه انها قد تخفف اذا لم يكن مبتداء بها
كما سيجيء ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اي بين
مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة
والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة
بحركة الهمزة نفسها ولهذا انقلب اذا كانت متحركة على وفق
حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله تعالى وقرره حتى لا يظن ان
المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما
قبلها منه كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين
بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة
ضعيفة مما ينحى بها الى الساكن ولذلك لا يقع الا حيث
يجوز وقوع الساكن فيه فلا تقع في اول الكلمة اما وجه
تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق
فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش
واكثر اهل الحجاز وعدم التخفيف لغة تميم وقيس قياسا
لها على ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف
مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض الا
ان المص قلب لكون القلب بين بين الاول من طرق التخفيف والحذف
اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا
ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها
اذ لم يمكن حينئذ جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير
المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه لا يمكن

او بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها والحذف الاول من طرق التخفيف اعني القلب

اي تخفيف الهمزة او ابقاؤها ابقاؤها على حالها منه

اي الاثبات على حالها يعني عدم التخفيف

اي بين بين والحذف لان القلب بين الابقاء وبين الاذهاب فكان القلب كالقلب في الوسط وهو وسط من الطرفين منه

فلما كان ذا حظ منهما اخف بان يوضع في الصدر كالقلب للانسان

عمر في الحرف الاول اذ هو عوض عنه

الحذف لانه لايبقى مايدل عليها وقوله تقلب بشئ يوافق
حركة ماقبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني ان كان
حركة ماقبلها فتحة تقلب الفا ليوافق الفتحة وان كانت
ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانها توافقا للين
عريكة الساكن اى طبيعة لضعفه واستدعاء ماقبلها اى طلب
ماقبل الهمزة وهو حركة ماقبلها الى مايجانسه ويوافقه اذ
لاشك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها
الحرف الذي لو اشبعت تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس
بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء واصله
بئر والثاني من تلك الطرق اعلى بين بين يكون اذا
كانت الهمزة متحركة باى حركة كانت ومتحركا ماقبلها باى حركة
كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لامجال للقلب لان الهمزة
ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاع استدعاء حركة ماقبلها
ولا للحذف اذ لايبقى من اثارها وعوارضها مايدل عليها لان
ماقبلها متحرك لايقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم
تثبت اى بعد تحركها وتحرك ماقبلها تثبت الهمزة على
تخفيفها بين بين في كل الاحوال لاتطاوع الحذف والقلب
لقوة عريكتها اى الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول
اصل التخفيف فاحوال الهمزة ح مع احوال ماقبلها تسعة
حاصلة من الضرب الثلثة في الثلثة نحو نحو سأل ولؤم
وسئم ورؤس وجؤن وسئل ومستهزئين ومستهزئون
اومرتح ففي

مطلب منهم
يجوز بدكراى اذا اضيف الى مونث
غير حقيقي كقوله نعم باى ارض
تموت منه

اى حين اذ تحركت وتحرك ماقبلها منه

ففي هذه الاحوال كلها يثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا
كانت مفتوحة وماقبلها مكسورا او مضموما فانها لاتثبت
ح بل تجعل واوا ان كان ماقبلها مضموما او تجعل ياء ان كان
ماقبلها مكسورا نحو مير فيما كان ماقبلها مكسورا اصله مئر وجون
فيما كان ماقبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في
اللين والضعف فقلبت الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال
السكون فان قيل لم لاتقلب الهمزة في سأل الفا وهمزته اى همزة
سأل مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحة اى فتحة همزة
سأل بحذف المضاف صارت قوية بفتحة ماقبلها لان
الشئ يتقوى بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لاهناك ر
بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون ماقبلها
مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت وصدره راحت وهو
بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لاهناك المرتع للفرزدق
هجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك
ومسلمة مسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اى بعد الظهر
ظرف راحت فارعى امر من الرعي لجماعة المخاطبين
فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل
لاهناك وهو دعاء عليهم بعدان ابن السلطان فرق
ترك الملك لك فاغتنم لايبورك لك فيه ولاتتمتع به الثالث
من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة

وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء بل تلين
الهمزة بسلب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة
متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل الحذف ليكون
التخفيف على التدريج للين عريكتها بمجاورة الساكن
في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين فتقاد
والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما
الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف
لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها
ولا لبين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن
فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف
وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطي حركتها الى ما
قبلها ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي
ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته مجانا من غير
حاجة تضطر الى ذلك ووجدت في كلام بعض الادباء التصريح
بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعله المص
وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف
وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذ كان ما قبلها
حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو
شي اصله شيء وسو اصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء
بمسلة لان الواو والياء اذا اسكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في
حكم الحرف الصحيح اكتفاء بجيل وحونة من حيث ان
الواو

مثال الواو والياء اصليتين وهو الهمزة منه

ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما اصليتان او
اكتفاء بابو ايوب وابتغ مراه فانه ما خففت في كلمتين
في كلمة اولى واما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او مزيدتين لمعنى اي
الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق
باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما
تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في حطيئة فانها للفاعلية
والواو في مقروءة فانها للمفعولية والياء في افيس
فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتبادر من لفظ
المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يقيدوا
بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله مسئلة نقلت
الهمزة بسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين
الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك اصله ملاك مشتق
من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة
الى ان اصل ملاك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك
ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف
في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة
اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان
عارضين كما في ملك والاحمر اذا خففت همزته على طريق
تخفيفها فحركت لام التعريف الخ للهمزة في الالف واللام
طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر بسلب حركة الهمزة

وانت خبير بان الحذف وقت كون الحرف الصحيح في كلمة الهمزة لا يدعي الحذف اذا كانت ذلك الحرف في غير كلمتها بل الامر بالعكس فلا وجه لتخصيصه بالذكر واما الحمر الخ لكاتبه

مالك فقدمت اللام فصار ملاك

مطلب التاء لتاكيد الجمع

وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير
كلمة الهمزة وهذا هو القياس لان الالف اي همزة الوصل
كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه
فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه الجر بابقاء الهمزة نظرا الى
حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما في احمر
وجيئل اصله جاءل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل
الجيئل هو الضبع والجعفر هو اسم ماء كما في جاربردي
فخففت الهمزة على طريقة وحوبة اصله حابة زيدت الواو
للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على طريقة
تخفيفها وابويوس اصله ابوايوس فيما كان الواو الاصلي
في غير كلمة الهمزة واتبغي مره فيما كان الياء الاصلي في
غير كلمة الهمزة فان الياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرفت
ولذا يقال ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريقة تخفيفها
ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اي في
الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر في الواو والياء
الاصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل
شيئ وسوء لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية او
في حكمها ولطرو الحركة عليها لانها نقلت اليها من الهمزة
فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة المتحركة حرف لين
اي حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك
الحرف فان كان ياء او واوا مدتين او ما شابه المدة كيا
التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة لانها في مقابلة
الف

والثاني بنى على السكون ليحصل الخفة عند التركيب وانما فتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها كذا في عصمة الله في قوله ومن خواصه

قوله ساكنا صفة حرف فان حرف نكرة

الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا
فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت
ثم ادغم الاول الذي هو ما قبلها في اخره اي ثاني ذلك الاول
والمتاخر عنه الذي هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع
المثلين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها
كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين
او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء
التي هي الواو والياء المزيدتان او ما شابه المدة يفضي الى
تحميل الضعيف اي ايقاع الحمل الذي هو الحركة وان كانت
عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق
فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين
قريبة من الالف بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين
لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة
جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء
فيه مدة زايدة ومقروة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة
زايدة وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس لان
الياء فيه شبه المدة وكلما هذا شانه تقلب وتدغم بحكم القاعدة
المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قيل يلزم تحميل الضعيف
ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو اي ذلك الضعف في
الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء
بذكر الياء الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى

اراد بحرف اللين ههنا غير المصطلح اعني الهمزة ان كانت من التي بعدها ابتدائية او المصطلح اعني الواو والياء ههنا ان كانت بيانية تبين المراد بالمقلوب المذكور فانه يقال قلبوا الياء الفا مثلا فلفظ المقلوب يطلق على كل منهما ويحتمل ان يكون بمعنى المقلوب اليه كالمشترك بمعنى المشترك فيه لكن الظاهر ان تعديته بالى انما هو بتضمين معنى الضرورة فاعرفه

والتفصيل ان قلب يستعمل كثيرا في كلامهم متعديا الى مفعولين بلا واسطة وقليلا يستعمل متعديا اليهما ايضا لكن احدهما مفعول بواسطة والاخر بلا واسطة فيحتمل ان الاستعمالين على سبيل الاصالة والوضع او احدهما بطريق التضمين قلنا ان يكون الاصل الاول والثاني بطريق معنى تضمين معنى الضرورة والرجوع او الثاني والاول بطريق تضمين معنى الجعل فعلى بعض القادر يحمل قوله مقلوب على الحذف والايصال وعلى كل التقادير تكون من بيانية ويحمل كونها ابتدائية بان يراد بحرف اللين الهمزة باعتبار انها لينت ايضا ولكن فيه نوع بعد

اي كون ما قبلها ياء او واوا ساكنين مدتين او ما يشبه المدة لما

حرف لين مزيدا واوا او ياء مدتين او ما يشبه المدة جعلت مثل ما قبلها ثم ادغمت في اخره

والواو في مثال المصدر واحد وهو مقروءة مدة

خطيئة وافيئس

مزيدتين او ما يشبه المدة مدة

اي حصلت وراهه منه

والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اى
مبدلة من اصلي فلا تكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون
ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها المعنى وكذا واو حوبة هذا اذا
كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها
الفا جعل الالف الذى هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال
لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين
بين بين فى هذه الصورة لان الالف لا يتحمل الحركة حتى تحذف
الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا
حتى تقلب الفا وتدغم الالف فى الالف فتعين بين بين
نحو سائل فى الهمزة الاصلية وقائل فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة
واحدة فى كلمة واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة
والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو اخذ
للتفصيل اصله اءخذ كانصر وادم للصفة المشبهة اصله اءدم فى الاول
كاسمر فالزائدة هى اولى بدليل النظير وعدم الانصراف
ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية
الفا وجوبا وبقاء الالف لفظا ائمة بقوله الا فى ائمة فان اصلها
اءممة جمع امام كائنة جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم
الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس
فصار آممة كما جعلت فى آخذ وبعدما تم امر الاعلال قصد
الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذا
الالف لا يقبلها فادغمت فى الثانية فاجتمعت ساكنان
الالف

فان همزته ا فعل التفضيل زيدت منه

لكانت

وهو لزوم التقاء الساكنين على غير حده

بالياء الصريحة

المكسورة

فلاح

يعنى لو كانت الزائدة هى الثانية كان الوزن فاءعل لا افعل وشرط وزن الفعل افعل لا فاءعل ولو كانت الزائدة هى الثانية يلزم ان يكون آخذ وادم منصرفا لعدم العلة المانعة من الصرف منه

الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بآمّة بضم الهمزة
والتشديد وآمة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة
بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واو الثقله
فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى
الى الهمزة ثم قلبوا حرفا موافقا بحركتها هى الياء تخفيفا ولم يجعلوها
بين بين اما لعروض حركتها واما لان ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم
الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما
ذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها
بالهمزة لالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا
لا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين
المحققتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين على حده جائز
لم لا يجوز فى آمة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا
الى قلب الالف ياء والالف فى آمة ليست كذلك فكيف يكون
اجتماع الساكنين على حده الاستفهام للانكار اى لا يوجد اجتماع
الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعين فى كلمة
مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو
ايسر اصله اءسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة
تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو اوثر من الاثر
والاختيار واما كل كل ومر وخذ فشاذ لان اصلها اءكل
اءمر اءخذ والقياس المذكور يقتضى ان يقلب الهمزة الثانية
واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية

اى تقديم الادغام منه

بكون الاولى

قلنا الالف فى آمة ليست مدة لان المدة هى الالف الغير المقلوبة من شىء المقلوبة من واو او ياء والمذكورة اجتماع الساكنين على ان يكون يكون نافضة لكن

اى الادغام

اى الادغام

اى الالف المدة

اى الكلمة منه

اصله اءثر صح

منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن الهمزة
الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف
فى الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين
فى كثرة الاستعمال كقال الله تعالى وامر اهلك الا انه نظمها
فى سلك واحد نظرا الى اتحادهما فى الحذف الغير القياسى عند
حذف الهمزة وهذا اى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة
من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منها
اذا كانتا اى الهمزتان فى كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة و
اما اذا كانتا فى كلمتين والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال
لسكون الثانية لوقوعها فى اول الكلمة والآية فالاقسام
العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت
الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق
بذكر لفظ احد بعد جاء ويقرأ ومن تلقاء ولم يدرأ
والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها
الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ
الاربعة المذكورة والاربعة منها يكون اذا كانت مضمومة
وقبلها الاربعة وذلك بذكر اولئك الالفاظ الاربعة
والتفصيل فى التخفيف انه تخفف الثانية عند الخليل لان
الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابى عمرو تخفف الاولى
لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع
التخفيف جاز لكن قد رائينا بهم ابدلوا من اول المثلين
حرف

حرف اللين فى نحو دينار وديوان اصلهما دنار ودوان وكان
ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون
اجتماعهما عارضا هون امر الثقل نحو وقد جاء اشراطها
تخفف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما
ذكر كلاهما باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما
وتخصيص احدهما بالتخفيف تحكم وفى تخفيفهما جميعا و
جهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس
التخفيف لو انفردت ثم تخفيف الثانية على ما يقتضيه قياس
تخفيفها للاجتماع فى كلمة ففى نحو جاء احد بجعل الاولى بين
بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا فى كلمة
ولم يكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اصله اءادم
فى جمع ادم واويدم تصغير آدم اصله أءيدم والثانى ان
تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما لو
انفردت ففى مثل جاء احد تجعلان بين بين لان الهمزة
المفردة اذا كان ما قبلها الف نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا
نحو سائل تجعل بين بين وان لم يكونا متفقين فى الحركة
حققت آيتهما ثبت على ما يقتضيه التخفيف فى كل واحد
منهما لو انفردت ففى نحو جاء ادريس تجعل بين بين وفى مثل
يدرء احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا لجون وعلى
هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما الالف للفصل
حرصا منهم على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز

اى ابقاؤهما على حالهما من غير تخفيف

اى تدخل على صيغة للمجهول فلاح

اثبات تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع الفات ثلث ولا يعرف
اقحام الالف بينها اذا كانت الاولى اخر كلمة نحو جاء احمد بل انما
يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذى الرمة
ايا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام
سالم اصله ءانت الوعاء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا
النقا ونحو قول الاخر خرق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر اآياه
يعنون ام قردا الخرق الغليظ القصير الذى يقارب ابدوا اظهروا
الفكاهة المزاح يعنى هو قصير غليظ يشبه القرد يحيث لو تمازح
القوم بذكر القرد ظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من
يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف الهمزة ولا يحقق فى اول الكلمة
اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدا بها لو خففت
لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين
قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل
حلوا البدل الباقى عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور
الحذف او القلب بشئ مع ان الهمزة المبتدا بها لا يكون مستثقلة
لقوة المتكلم فى الابتداء وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف
وتخفيفها بالحذف فى ناس لهم جمع للانسان اذ لم يثبت
فعال فى ابنية المجموع اذ اصله اناس بالهمزة فى الاول بدليله
انسان واناسى واناس شاذ عن القياس المذكورة وكذلك
اى كناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على غير القياس الله منكرا
كما اختاره القاضى البيضاوى محذوفو الهمزة عنه حذفا غير قياس
فصار

اى يثبت على حالها منه

والاناس بالضم لغة فى الناس وهو الاصل صحاح

فصار لاه ثم ادخلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة
المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا الله وانما اختص القطع
بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها
شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتين للتعريف
واما فى غير النداء فيجرى الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله و
قيل اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقا فحذف
الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم الحرف التعريف فنقل حركة الهمزة
بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله
وهذا صريح فى ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة
الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف لغير القياس ان
يحذف الهمزة الكلام مع حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكر هذا
القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا فى الهمزة المبتدا
بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك فى الحذف
على غير القياس وليس الاله كذلك على هذا القول
فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب
الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على
سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب
اجتماع المثلين متحركتين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون
النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك
بمعزل عن بمعزل عن القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت
كل ذلك من خواص هذا الاسم ممتاز بها عن نظايره امتياز مسماه

وانما قال اللزوم لان حرف التعريف كان موجودا قبل حذف الهمزة اذ اصله الاله منه

اى قوله فنقل حركة الهمزة الى اللام منه

اى اصله الاله معرفا

اى يتصل بعد هذه الهمزة اعنى ما قبلها وهو اللام الاولى منه مثلها بيان

قوله وظاهر عطف على قوله وبهذا صرح منه

عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه
وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتداء من غير قياس
حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح
به ابو علي حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير قياس نظرا الى
اى بالحذف من غير قياس منه
وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت
وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ويمنع
التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل
انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض
وجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس
يكون الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس
ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة
العقل وطرف القياس كما حذفت الهمزة في يرى تشبيه الجلالة بيرى
الجلالة اى الله علم ونقطه منه
انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في الادغام
وقصد بهذا التشبيه ربطا بحيث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها
فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذف الهمزة
واعطى حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة
بالحذف واجب في يرى الا في ضرورة الشعر لقول الشاعر
ما قيت والدهر اى وبتمل العيش يرأى ويسمع
لاقول اخبر في ما رايت من العجائب والغرائب في الدهر
الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا
يرى

اى يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف
في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله
صاح هل رايت او سمعت براع رده في الضرع ما ثوى في الحلال
ثوى تمكن والمستقر الحلاب المحلب بقول الغائب لا ابتداء كل دون
اخواتها من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن
لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل
في يرى دون اخواتها ومن ثمة اى ومن اجل ان وجوب حذف
الهمزة في يرى لاجتماع شرايط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال
ينى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال
يسل يسئل لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرأى
لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضماير بالماضي
راى رايا راوا الى اخره رات راتا راين اه واعلال الياء كما يجئ
في باب الناقص ان شاء الله تعالى وما ذكر قلب ياء يرى الفا
هنا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يرى المستقبل عند
الحاق الضماير به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان
ترون ترين تريان ترين ارى نرى وما كان في صيغ المستقبل
بحيث متعلق بالهمزة او رديا على التمام بخلاف الماضي وحكم يرون
في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف
الذي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون
قلبت الياء الفا كما في يرى فالتقى الساكنان الالف المقلوبة
من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرون ثم

خففت الهمزة كما في يرى وحرك الياء في يريان بعد عود الف
يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف احدهما
للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة لطروّ الحركة فهي كالمعدومة
فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لابد ان يكون ما قبلها مفتوحا
ولا تقلب الياء الفا بعدما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح
لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فروا منه اعني التقاء الساكنين
لانه اذا قلبت الياء الفا يجتمع ساكنان الف التثنية والف
المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف لدفع اجتماع الساكنين
فيلتبس ح لبريان علم بالواحد في اللفظ لحذف النون فمن مثنى
اى عند دخول الناصب قوله يبرى بدل من الواحد اى مثلا
فيلتبس يبرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في
يريان عند دخول الناصب لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين ولن يبرى فيلتبس لم يعلم انه مثنى حذف
نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الا
الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الف
التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفرد المقلوب من الياء
فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترءيين
على وزن تفعلين فحذفت الهمزة ها كما حذفت في يرى
فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى بتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار تراين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين
ذلك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين
لكن

سيجيء في المتن بيان الالتباس
ان شاء الله تعالى

علله
اذ حكم بعلم انه مثنى نونه او
وقلبت ياؤه الفا وحذفت احديهما
لاجتماع الساكنين او واحد
من غير حذف فلما لزم محذورة
قلب الياء الفا المحفوظ المذكورة
لم يقلب واصح وجد موجب الله
القلب المذكور منه

اى الالف المقلوبة من الياء
والياء الساكنة

لكن ما ذكره المصنف اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه
اى بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري
فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن
بحذف العين فقط كما اكتفى في ترمين بالفرق التقديري
بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء ان شاء الله تعالى
في باب الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة
الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله
تعالى واذا دخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف
الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون
التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث بعد ان لما الحق النون
الثقيلة باخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اعني اما وسقط النون
بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير وثانيهما اولى
نون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف
احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة فلانه
يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد بجميع النونات
التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة
المخاطب لاجل ياء الضمير فابقى على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها
نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر الياء ايضا طردا للباب لان
الياء تحير ما قبل النون التاكيد اما ترين كما كسر ياء التانيث في ر
اخشين لانه اصله اخشي فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء
ليطرد ويجيء تمامه في باب اللفيف الامر الحاضر من ترى ر يا ر واري

مطلب يجيء يجوز بمعنى يجب

ربا ربن ولا تجعل الياء في ربا واو لم يلتبس اذا جعلت الفا حذفت لاجتماع الساكنين تبعا لبريان ويجوز اي يجب فان يجوز يستعمل فيما تعم الوجوب في ربهاء الوقف الوقف عند الوقف نحو ره اصله ارأى فحذفت همزته اي العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون في علامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكتة لئلا يلزم الابتداء بالساكن وان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره وتقول في روا واخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين ريان رينان فمجهجي بالياء رين اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط الكلمة اذ الاعراب في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحق باخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لذلك ولم يحذف واو الجمع في رون لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف لم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز

ومعنى يجوز انشاء الله تعالى

اذ لم يبق المحذوف على السكون منه

لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله رءوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما الحق به النون التقى ساكنا ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكرنا في امانرين فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا ترين بخلاف اغزن كان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء يدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وتقول واخواته بالنون الخفيفة رين رون رين كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء الخ على وزن فاع اصله رائي اعل كاعلال رام ولا تحذف همزته اي همزة راء كما اي للوجه الذي في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل بين بين المشهور كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل وقس على هذا اي على يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان ارى اصله ارأى او مضارعا نحو يرى اصله يرئى او امرا

واحكامها مامر

اي اسم الفاعل مع انه ماخوذ من المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة فيناسب ان يحذف الهمزة ايضا منه

اي قبل اجتماع المثلين ... منها

نحو اراصله اراْيى اوفاعلا اومفعولا ونحو مرو ومراى اصلهما
مرء ومرءى اومصدرا نحو اراءة اصله اراْيا على وزن افعالا قلبت
الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار اراء ولان
الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائد تقلب الفا اما
لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه اولى الفتحة
فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اولتنزيلهم الالف منزلة
الفتحة لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا
كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما
او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لدر
لالتقاء الساكنين فصارت همزة وانما اذ لم يكونا بعد الف زائدة
بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعلان لئلا يتوالى في
الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو زاى وناى
من زويت ونويت الان بينها علتا وسلمت لاما هما وكان
الاصل ان يعل اللام ويصح العين لكنهما الحقا في الشذوذ بالراية
والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في اراء
وحذفت كما في الفعل كما فصار راء ثم عوضت تاء التانيث
عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراة
ويجوز اراء بلا تعويض لان المحذوف منه كان محذوفا من فعله
فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز اراية
بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم
حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب ان التاء
لازمة

لازمة كفاية فان تاء التانيث يعتد بها بخلاف ما اذا كانت
عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب
نظرا الى ان التاء ككلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى
مرئى الى اخره اى مرئيان مرئيون الى اخره اصله مرؤى فاعل كما اى
كاعلال الذي وقع في مهدى كما مر في المضمرات ولا يجب حذف همزته
لان وجوب حذف الهمزة في فعله اعني يرى غير قياس كما مر حيث
قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال
غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف
واذا ثبت الحكم في محل بخلاف القياس لا يعتداه كما تقرر في موضعه
فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما
وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو مرى يعني في غير الفعل اصله مرأى
اسم المفعول من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير
قياس بل لكثرة الاستعمال الكثرة مستتبعة اى نحو مرى قليلة وهو
المضارع فقط وهو اى ذلك المستتبع الكثير ارى يرى واخواتها اى
الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرئى والالة مرئى واذا حذفت
الهمزة في هذه الاشياء اى المفعول والموضع والالة دون الفاعل
للوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس الى نظايرها من المضارع والا
الالة اى حذف الهمزة في الاشياء المذكورة غير مستعمل اى غير
واقع في كلامهم المجهول راى على الاصل يرى على الحذف اصله يرئى
الى اخرهما المهموز الفاء يجئ من خمسة ابواب من باب نصر ينصر
نحو اخذ ياخذ ومن ضرب نحو ادب ياذب من المادبة بمعنى الطعام

اعلم ان الفاء في قوله فلا يستتبع جواب شرط محذوف تقدير الكلام اذا كان حذف الهمزة في فعله وهو يرى على خلاف القياس فلا يستتبع المفعول وفيه ضمير مستكن مرفوع بانه فاعله راجع الى فعله وهو مع ما هو معطوف عليه وهو غيره منصوب على المفعولية بقوله فلا يستتبع منه

وهو قوله قبل لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة منه
وان كانت قليلة فان قلة المستتبع وان لم يوجب الحذف فلا انها تجوز منه

لامن الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو اصب يا صب ومن باب
علم نحو ارج يارج ومن باب حسن نحو اهل يأهل ولا يجيء من باب فعل
يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة
ابواب من باب فتح نحو سأل يسأل ومن باب علم نحو بئس ييأس
ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز
اللام يجيء من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن
باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن
نحو جزؤ يجزؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على
مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه
واما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة
استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب
ضرب والكثرة استعمال حصول المثال اعني اخذ ولا يجيء في المضاعف
الا مهموز الفاء نحو اتّ يئتّ اي انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا
يقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع
عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع
مع قسم اخر منها كالمثال لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع
عليه ضروري لا حاجة الى تعليله ومن ثمه اي ومن اجل عدم وقوع
الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام
نحو وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح ويسمى باسمها فيقال المثال
المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز
الفاء واللام نحو آن من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز
الفاء

اي لا يقع الهمزة فاء الفعل في المثال
والا لم يكن المثال مثالا بل مهموز الفاء
وعلى هذا قياس الباقي عبدي

اصله اي

الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا مهموز
الفاء والعين نحو اتى اوى وراى ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز
العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو
اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها
في اول الكلمة على صورة الف في كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة
نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ائل وسواء كانت همزة قطع
نحو اكرم اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء
كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانصر
لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف
حروف اللين وابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف كما هو
مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه
وان لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من الهمزة لا تخفف في الاول
لكن امكن تخفيفها خطا فخففت الان ما لا يدرك كله لا يترك كله
ولقوة الكاتب عند ابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد
ان الالف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورتها في الاول
الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة اي
ليوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها
كتابتها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كان ما قبلها
ساكنا او متحركا على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها
نحو يسأل ويلؤم ويئم سئم وسأل ولؤم وسيم ولذا لم يرد

اي المخرج الوضعي والا فمخرج الالف
فويق مخرج الهمزة وتحته
بمخرج الهمزة صعه

فيقدر قدرة تامة على ان يفرق
بينها وبين الالف الساكنة توضع
الحركات على الهمزة المصورة
بالالف هذا الشرح اولى مما قال
في المسعود الشرح اه الكاتب

امثلة المتحرك الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم
من يحذف ان كان تخفيفا بالنقل نحو يساء ويلوم ويسيم
اذا الادغام كسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط
نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو سال
ومنهم من يحذفها فى الجمع واشارة بالمثال المثال الى ان
هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة ومنه ان كتابة نحو جون
وبئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على نحو
اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة
نفسها كما قال له غيره ويشمل نحو جؤن وهرع الا انه عدل
عنه الى ما فى الكتاب ليشمل الساكنين ما قبلها وحكمهما نحو
مرء وجون قد علم بطريق اخر كما ذكرنا على انهما مستثنيين
فى تخفيف الهمزة من حكم اخوتها واذا كانت الهمزة متحركة
حال كونها فى اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان
ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية
عارضية والعارض كالمعدوم فصار كانها لا متحركة لها نحو
نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة
اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها واذا كان ما قبلها مو
واذا كان ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يرد فاولى ان تكتب على وفق
حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اى ما قبل الهمزة المتطرفة
ساكنا لا يكتب تلك الهمزة على صورة شىء لا على حركة نفسها
لتطرقها وتحركها ولا على حركة نفسها ما قبلها لغرض عدم حركة
ما

دون المضمومة والمكسورة
نحو يلوم ويسيم لان حركة
المفتوحة اخف فهى بالحذف
اولى بحركتها خلاف المضمومة
والمكسورة بان حركتهما قوية منه

ولم يقرئ صح

ما قبلها نحو حبء ودفء وبرء بل يحذف من الخط فان شكل الهمزة
وصورتها الخطية هو شكل احد حرف اللين واما المكتوب فى
حبء ودفء وبرء فانما علامة الهمزة وامارة لها ليعلم ان
هناك همزة فى اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطوء
والوطىء والخبيئة بالواو والياء وليس على قانون علم
الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط الباب الرابع
فى المعتل فى المعتل قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد
متعدد لكثرة الحاجة اليها واستعمالها ولان الواحد قبل المتعدد
وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين
ويقال للمعتل الفاء باضافة لفظية مثل الحسن الوجه اى
الذى اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة بالفاء لان حرف العلة
لما كانت فى اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من
اول الامر لانه يجب الاطراد فى التسمية ويقال له مثال ايضا لان
ما فيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير
للصحة دفعا لتوهم كون المراد ههنا كونه حرفا صحيحة
مثل فى تحمل الحركات كوعد ووعد وقبل انما سمى مثالا لان
امر الحاضر مثل امر الاجوف فى الوزن نحو عد وقم من تعد وزن من
تزن فزن عد بزن تجده موازنا له فى الوزن وهو اى الامثال
يجىء من خمسة ابواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب
نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق
يمق ولا يجىء المثال من فعل يفعل اى من باب نصر بالاستقراء

مطلب الهمزة

اى ما يكون فيه حرف
العلة غير متعدد منه

الا وجد يوجد كائنا في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب
ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس لغتهم لثقل
الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اي يجد بالضم لغة
ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع
ليعد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق القياس
وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في
الصحة وعدم الاعلال سواء كانت مفتوحا او مضموما مثل
نحو وعد وعدو وقر من الوقر وهو ثقيل الاذن وهو متعد
لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الوقار
لانهما لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد وينع وينع ولم يورد من
من الياء الامثال واحدا تنبيها على قلته ونظائرها نحو ومق وومق
ويسر وييسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء
فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند
الابتداء يقوى المتكلم على التكلم ولم يعرض له فتور وعي في
التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان في
الاول اذا الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف معلا قد يكون
بالسكون او بالقلب اي بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اي بكونه
محذوفا وثلاثتها لا يمكن اما بالسكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء
بالساكن وكذلك اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب
به غالبا احتراز عن بعض حروف الابدال يكون بحرف العلة
يعني الالف الياء زائدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه
وحرف

كالياء والدال والجيم والهاء وغيرها منه

وحرف العلة اي الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن
واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اي فللزوم نقصانه من القدر
الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوائد منه وان لم يلزم ذلك
النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا تعوض اي لا تقع
التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم
ذلك النقصان حتى لا يلتبس بالمستقبل بالتعويض في الاول
نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف
واندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اي ومن اجل ان عدم التعويض
بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ان ادخال التاء في
الاول عوضا عن الواو المحذوفة في مثل العدة بل ادخلت في الاخر
لان اصل عدة وعد بكسر الواو نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها
عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها
وقيل اصلها وعدة حذفت الواو ومثل ما ذكر ولزم تاء التاء ثبت
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف من نحو
الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال لعدم اعتلال فعله نحو
يواصل للالتباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز
ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من
الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان كالغفران لعدم
الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة
مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا الحذف

لان الثلاثي اصل والزوائد فرع والفرع تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى مفعول الثاني فلاح

مطلب اصل عدة على المقول لعين

ولذا لم يحذف صح

اعني كسر الواو واعلال فعله منه

مطلب اصل التكلان وكلان

التي هي عوض عن الواو المحذوفة من الاول في مثل عدة ومقة ويجوز لثباتها ايضا فلا يكون واجب الثبوت فلاح

٨٦

يحذف التاء من عدا الامر اذ اصله عدة الامر يقول انتم الذى اخلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف التاء فى حال من الاحوال لانها عوض المحذوف وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا فى حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب تلازمهما المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء فى الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفاء وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء فى الاخر كما فى العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اى ومن اجل احكمها حكم العدة حذفت التاء فى قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة حذفت للاضافة كما حذفت فى عدا الامر وتقول فى الحاق الطمانينة وعد وعداه ويجوز الجيب فى عدت ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما كانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هى حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب ان يقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد

محذوفة

ولذلك حذفوها التاء فى عدا الامر العدة منه

التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

وهى الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والاولى التى هى عين عند الاخفش منه

فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعنى الياء الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التى هى كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت فى احدهما وسقطت فى الاخر وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لم يلزم منه ايضا توالى الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الاخرين ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجى لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اى الياء والكسرة اوفيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة فى الفعل المبنى غير معقول كامر الا حبك بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو فى تعد واخواته ايضا كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة فى يعد فيها للمشاكلة واطرادا للباب وحذفت الواو فى مثل يضع ويقع ويدع ويطا لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذف الواو للعلة المذكورة فى يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حروف الحلق فان حرف الحلق الثقيل فيكون فتحة العين مقاومة لثقلته الا انه يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع فى يضع اعنى كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يسع ويطلع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه فى الاصل يفعل مكسور العين وشاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم

اى لا يستعمل الا الانكارى اى
من يستعمل السمع فيستعمل فان
اصل اسمع مسمع لا يجمع مع
الطرف اى الفعل اى الفعل جمع
منه

منه جزقاعدتهم والاقمن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة
فى هذه الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو
السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك فى مواضع كثيرة ولا تحذف الواو
فى يوعد لان اصله ياوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف
وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها
لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا فى يوسر لانه على تقدير سقوط
الواو بقى الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان
الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات الامر عد واو
انما لم يذكر حذف الواو فى الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه
من حكمه او لانه ماخوذ من تعد بلا واو واسم الفاعل واعد بسلامتها
الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو على مفعل
بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها ولكسر ما قبلها
وهم اى الصرفيون يقلبونها اى الواو ياء بالحاجز المانع
فى نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ
وذلك الحاجز فيهما هو النون الساكنة وبغير الحاجز اى
اى فى موعد يكونون اى الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز
اى بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن
حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر
ما قبلها ويعضده اى يقويه عدم كتابة همزة خبء بالالف وبدء
بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين رحمه الله عن ابن
القطاع

مع ان العلة المذكورة ثابتة
اعنى وقوع الواو بين ياء و كسرة
منه

وحاصل الجواب ان المانع من
السقوط ليس الهمزة المقدرة
وحدها بل هى مع بقاء الخروج من
الضمة الى الكسرة وتقوى الواو
بضمة ما قبلها وليس فى يوسر شى
من هذين منه

القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت
فان مصدر قنوت قنوة بالواو فعلى هذين القولين لا ارر
استشهاد فى قنية ~~مقلوبة~~ الا ان الظاهر من كلام العلامة
الزمخشرى لما كان كون ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا
القلب على القياس تبعه المص فى ذلك ولعل ما ذهب اليه
الزمخشرى والمص اظهر اذ يرد على ابن الحاجب اشار الى رد قول ابن الحاجب جواز امالتها في
الامالة فى سملال وعدم جوازها فى عنبا ويرد على النقل
من ابن القطاع ان مجىء قنيت قنية لا يمنع من استعمال
قنوت قنية بالقلب ايضا الباب الخامس فى الاجوف
اى المعتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام
ولله الحمد فى الاصل على ثلثة ~~ولان بعض الاجوف~~ احرف والناقص يصير
فيه على اربعة احرف والثلثة مقدمة على الاربعة ولان
بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اى المسمى
اسم الاجوف اجوف لخلو جوفه اى ما هو كالجوف له عن
الحرف الصحيح او بوقوع حرف العلة فى جوفه ويقال له ذو الثلثة
لصيرورته على ثلثة احرف فى المتكلم فى الثلاثى المجرد ويسمى
غيره بذى الثلثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره
كما مر اعتبره فى صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب
ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين
يسمونه الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو اى

عه اى قول ابن الحاجب منه
وقول ابن القطاع منه

عه اشارة الى رد قول ابن القطاع منه
فى كون الياء منقلبة من الواو
على القياس منه

عله يعنى اعتبر الحرف المتحرك فاصلا بين
الكسرة وبين الحروف التى عليها
الفتحة نحو عنبا فلم يجز الامالة ولم يعتبر
الحرف الساكن فاصلا بينهما فجاز امالتها
فى سملال صح

كالاستعمال قنيت
قنية على الاصل منه

من باب نصر نحو قال يقول صح

الاجوف وان كان في طلب ايضا كذلك نحو يجيء من ثلثة ابواب
بالاستقراء الاول من باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف
يخاف واما باب حسن فلم يجيء منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبر
وقال بعض الصرفيين اصلاضابطا شاملا قوله في باب الاعلال
اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا
لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير
قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا متنا ولا لجميع
انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال
عليها واما صفة بعد صفة لا صلا تخرج اي يحصل جميع المسائل

مطلب الخروج بمعنى الحصول

والاحكام المتعلق بالاعلال منه اي من ذلك الاصل وهو
اي ذلك الاصل ان الاعلال في حروف العلة حال كونه في غير
الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى
يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء
فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور فيه ستة عشر
وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير
الفاء الابتداء اربعة اوجه الحركات الثلثة والسكون
ويتصور فيما قبلها ايضا اي كما يتصور في حروف العلة
كذلك اي مثل ما يتصور حروف العلة من الحركات الثلث وال
السكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة
من الحركات والسكون الثلث والسكون في الاربعة الثانية
التي هي احوال ماقبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون
حتى

اي الاعلال قولهم صح

اي الفاء الذي وقع في الابتداء منه

اي في الاعلال

حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة
التي فوقها اي قبلها فكان ما قبل الحرف الحرف فوقها ساكن
لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة
منها اصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا و
حرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو القول مصدرا
وبيع وخوف وطول ولا تعل الصورة الاولى وهي ما كان حرف
العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة
اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من جنس
حركة ما قبلها في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء
ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام
ولان ابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع بالاتفاق
واما ابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم
ولا شك ان الحركات ايضا ابعاض المصوتات لما ذكر في ذلك
العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها
ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت
الساكن على الحركة ولا يجوز ان تقدم الحركة والا يلزم الابتداء
بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو
ياء ويوسر اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
اي الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما
قبلها لخفة الفتحة والسكون يعني ان القلب انما صور
للتخفيف وان كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا

ويمكن ان يقدر مضاف اي استدعاء حرس ما قبلها الوالسعود

وانما احتاج الى اختراع دليل اخر لان الدليل المذكورة في علم الكلام مدخول فيها ولذلك لم يقبلها منه

فالتخفيف حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز
القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة
التخفيف وقد جاء نبت البكل فتقبل تأبتي صمت البكل فتقبل
صامتي اي تويبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى
ان هذان لساحران ان قال ابن العباس رضي الله عنهما
هي لغة الحارث وخثعم وكنانة من ونحو يفعل نحو اعزيت اصله
اي الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اعزوت قلبت الواو
ياء وان كان ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا ليغزي كما
يجي ان شاء الله تعالى واطراد الباب كيكرم وتكرم تبعا
لاكرم وكقيام تبعا لقام واطراد الباب لا يقتضي اصالة المتبوع
وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب وكينونة يفعل نحو
نحو كينونة اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون
مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها واتهمه
قلتم اذ كانت كذلك لا يعل لان اصله اي لفظ كينونة كيونونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء
فصار كينونة كما ادغمت في ميت اصله ميوت على وزن
فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت الياء فصار ميت
ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل
لما تغيرت بالقلب من الواو لئلا يتوهم هذا التغيير عن التغيير
الثاني بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير فصار كينونة
كما

ولهذا لم يحسن وضعه الا كن والتعدد ... ما قبلها مفتوحة

فكانه تقدير اصله هذين فقلبت الياء الساكنة المفتوحة ما قبلها الفا منه بالالف في هذان على قراءة ابي عمرو ومعه

اي في باب الناقص قبل بحث الابدال

لانها

كما خففت تلك الياء في ميت الا انهم التزموا هذا
التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا
في ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغير عن
اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة
فقال البصريون منهم الخليل انه متغير على كينونة بحذف
العين بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كينونة و
وجود فيعلول كخيتعور وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة
ويضمحل كالسراب وقال الشاعر كلا انثي وان بذلك منها آية ای
الحب حبها وقيل اي قال الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة
بضم الكاف على وزن بهلول وهي الطبيعة ثم فتح الكاف
اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند
البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو صيرورة مصدر قال صار
يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال
يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها فلتبس بالواوي ثم جعلت الواو
في الواويات ياء تبعا للياويات ولم ينعكس لكثرتها اي
اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل
وقوله حتى لا يصير الى قوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل
من الاعتراض في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء
والضمة فتحة وجه وقوله ومن ثمة اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها
لا اليه اي ولاجل قلة الواويات لا يجي من الواويات غير الكينونة

وقيل عليهم يعطف كان الياء ... وتقبل ...

اي ذكر اصله كيونونة كما قال اصله القريب لا البعيد على ما علموا اللائق ببيان الاصل اذ به يحصل الغرض ههنا مع ان المص بينه قبله ايضا

فان الياء خفيفة والواو ثقيلة منه

و والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود
والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن
جنى في الثلاثة الاخيرة اى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا
مع الحركات الثلثة في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول تسكن
حروف العلة اولا للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله
لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة
الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق
والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشارة الى الاول بقوله
اذا كن اى حروف العلة في فعل الثقلة او في اسم على وزن فعل المشبه
بالثقيل والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن
غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى
الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم
السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو للعطف
والجملة الحالية عطف على اذ كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز
عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وقت كون
حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون
وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة و
حال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل اى ماض فيه
حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة للدلالة على
الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى ولا يوجد في معنى
في معنى الكلمة اضطراب او تحركه اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال
ما يدل

وهذه العلة وان كانت موجودة في نحو قول وبيع الا ان الشرط لم يوجد فيه فلذلك لم يعل منه

مطلب لعطف الواو والحال على ما فيه ظرف

ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله و
لا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة
والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارع
اى مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى
السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت
الغرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط
هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها
اما متعلق بحركة نفس حروف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث يترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة
قدمه وجعل بواقي الشرط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط
الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي
هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم
على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة
وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصل على ما
نشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث
حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك
ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاولى على الثلثة
الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال
والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة
على الاعلال امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس
على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس

وهو الشرط الثاني لا

قال لازمة من حيث غير عارضة منه

فاد فی غیرها وقدم السادس علی السابع لان دفع الضرر مقدم
علی جلب المنفعة فافهم وذکر الشرط الثانی بلفظ الماضی من حیث
قال اذا کان لکونه مناسبا بکون الاکثر لازمة غیر عارضة وتفنن بالعدول
الی المضارع والی لا فی غیر الشرطین الاولین تنبیها علی تفاوت الحال
بینها وبین غیرها بالوجود والعدمیة وبالتعلق بنفس الکلمة و
بنفس الحرف التی فرض ورد الاعلال علیها والتعلق بغیرها ومن
ای ومن اجل ان الثلثة الاخیرة تعل اذا تحقق جملة الشروط السبعة
المذکورة یعل نحو قال اصله قول ونحو دار وهو اصله دور تحرکت
الواو فیها ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذکورة فیهما اذ الاول فعل
والثانی اسم علی وزن فعل ووجودها فی الشرائط فیهما ظاهر والاسب
ان یؤخر قوله ویعل مثل دیار مع سابقه الی قوله للمتابعة عن جمیع
ما لا یعل فیه حرف العلة لانتفاء شرط لئلا یقع الفصل بین ما یعل
لاجتماع الشرائط وبین ما لا یعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اهتماما
بدفع السوال المقدر ورعایة لمناسبة لما تقدم فی تحقق الاعلال
واصل دیار دوار اعل تبعا لواحده یعنی دار وهو قد اعل کما مر ویعل
ویعل مثل قیام اصله قوام تبعا لفعله اعنی قام وهو قد اعل
کما تری ویعل مثل سیاط اصله سواط تبعا لواو واحده وهو سوط
وانما قال تبعا لواو واحده ولم یقل تبعا لواحده کما قال فی دیار لان واحده
لم یعل بل کان فی حکم ما اعل بسبب واوه وهی ای واو سوط وان
لم تعل الا انها مشابهة بالف دار فی کونها میتة ای ساکنة
والواو قد اعل فکانه سوط قد اعل لشابهته بما اعل اعنی یعل هذه
الاشیاء

الاشیاء التی دیار وقیام وسیاط وان لم یکن افعالا ولا وزن
افعال وهو الوزن نظر الی المعنی اذ معنی قوله ولا وزن افعال و
لا علی وزن فعل فعل للمتابعة لتلک الاشیاء التی هی اعلت بالتبعیة
وان لم یکن من الثلثة الاخیرة التی اشترط ابن جنی فی
اعلالها الشرائط المذکورة الا انها لمناسبتها فی کون حرف العلة
وما قبلها متحرکین ذکرها وقوله ولا یعل عطف علی یعل فی
قوله ومن ثمه یعل نحو قال ای ومن اجل ان الثلثة الاخیرة
انما تعل اذا وجدت الشرائط المذکورة اجمع لا یعل نحو الحوکة
جمع الحائک والخونة جمع الخائن وحیدی وهو الحمار الذی
یمیل عن ظله لنشاطه وصوری اسم ماء بقرب المدینة لانتفاء
الشرط الاول فیها وهو احد الامرین اما انتفاء الامر الاول
اعنی کون حروف العلة فی افعال فظاهر ولذلک لم یتعرض
المصنف له واما انتفاء الامر الثانی اعنی کونه فی اسم علی وزن
فعل فتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة
التانیث وهی التاء فی الاولین والالف فی الاخرین
وقیل انما لم یعل حروف العلة فی هذه الاشیاء لیدل ان هذه
الاشیاء او حروف العلة فی هذه الاشیاء علی الاصل ای علی ان
اصل حیدی یاء واصل غیره واو ولو اعللن لم یعلم انها واوی
وانها یائی ومن ثمه لا یعل نحو عور واجتور فی حکمها لان حرکة
العین فی عور وحرکة التاء فی اجتور فی حکم السکون لان
العین والتاء فی حکم الساکن ای العین فی عور فی حکم عین اعور

کهی دار وقام وسوط واعلم ان هذه
الاشیا والتی صح

لانه بمعناه فانتفى والتاء في حكم الساكن اي العين في عور
في حكم عين اعور لانه اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه
فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم
السكون وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل
في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصها بهما
والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس
(في سائر الابواب)
سائر الابواب تتبع المزيد المجرد وههنا تتبع المجرد المزيد ومنهم
من لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعل فاعل المجرد
فقال عار يعار قال قائلهم وسائلة بظهر الغيب عني اعارت
عينه ام لم تعارا فالهمزة في اعار للاستفهام والالف في تعارا
مبدلة من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد
لقوله اعارت وجه عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف
قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا
شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف
الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب في البيت ساغ ان لا يلتفت
اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك
اعل وانما يعل اعور لعدم موجب الاعلال سكون ما قبل الواو
وشرط قبلها الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا
على ما كان ما قبلها الفا مفتوحا صرح به ابن الحاجب وههنا
ليس كذلك اذ الشيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا
فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب

ناقض

اي على ما قبل ما كان قبلها مفتوحا [illegible]

وهذه الزيادة انما هي لادخال مثل خاف فان اصله خوف بسكون ما قبل الواو لكنها قلبت الفا بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان ما قبلها في حكم ما قبل الالف في خاف وهو مفتوح فتأمل

ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس
فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا
الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور
لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي
واعوار سداسي فالثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر (ابن الحاجب) الى استعمال
الالوان والعيوب والحاصل انه (اي ابن الحاجب) نظر الى جانب اللفظ دون
جانب المعنى كما نظر من اعله الى انه (اي لفظ عور) كلمة من باب خاف فوجد
موجب الاعلال فاعل فتح يكون ما قبل الواو في اعور في حكم
المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه
لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم
موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو
عليه اذ لم يجئ جاز من الجواز مع ان الالف لا تقبل نقل
الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء على ان
الساكن ليس بحاجز وقلب الواو الفا لزم حذف احدى
الالفين لتجاور التقاء الساكنين فيلتبس بمضارع باعلم
في الوقف ومن ثمه لا يعل نحو الحيوان حيث يدل حركته على
اضطراب معناه لان معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط
الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة ولخروجه عن
وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا
ولم يذكر المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء
شرط واحد من تلك الشرائط السبع والموتان محمول عليه اي على

اي لعدم موجب الاعلال منه

مفعول مطلق مضاف الى المعنى من اي نظرا كنظر من اعله نظرا الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعله لكنه لم يعل هو اي ابن الحاجب ايضا لكنه

اي كما على علال [illegible] اعلال بناء [illegible] موجب الاعلال

وكذا لم يعله جوهري نحو جولان جاربردي

الحيوان في عدم الاعلال وان لم توجد في معناه اضطراب لانه
نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه
الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان
الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره
يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى
صنعة الطباق ومن ثمه لا يعل لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه
اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اذ اصله طوى قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وعدم
اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال
بالاخر اولى ولم طويا لانه محمول عليه اعني طوى في عدم
اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيي
بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اى في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وعدم لزوم
ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت العين من
حيي الفا وقلت حاى يجئ مستقبله يحاى يعني وجب
القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف
ومن ثمه لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل يعني
لانتفاء الشرط السابع وعدم الترك للدلالة على الاصل يعني
لو قلبت واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي او يائي
وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر
وجها الكائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما
مع

مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو ميسر ويبيع ويغزو ولن
يدعو تجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واوا لضمة
ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف في الصورة
الثانية اعني يبيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا
بعد الضم ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار
يبوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء في
الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما
هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان يبيع افصح يجوز فصار يبيع
ح وهذه افصح وحرف العلة تسكن في الصورة الثالثة اعني
يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو
ولا يعل حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو
د المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمه
اى ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة
وفتح الياء مبالغة غائب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة
نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه
ثابتة اذا كان ما قبلها اى حرف العلة مكسورا مع الاحوال
الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيو وترميين
وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف العلة وهي الواو
ياء لما مر من ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس
حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي نحو داعوة تجعل حرف
العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة

لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعل مثل
دول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست
بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل
الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل فح يعل نحو دور وهواى
الدول ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر
وفي الصورة الثالثة وهو نحو رضيوا تسكن حرف العلة
للخفة لثقل الضمة على الياء ثم يحذف حرف العلة لاجتماع
الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغير فصار
رضوا والصور الرابعة هي نحو ترميين مثلها اي مثل الصورة
الثالثة في الاعلال اي تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة
عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلاثة من خمسة
عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا
صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة نحو
يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن اي حركات حروف العلة
في الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد
من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة
في يخوف الفا لخفة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين
حركة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض لان الاعلال
انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة
اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان
اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة
بالفتحة

انما لم يقيد الساكن بكونه حرفا
صحيحا ليشمل ما هو في حكمه كالواو
الاولى في نحو قووم فكانه تمهيد
لما سنذكره في قووم من لزوم الا
الاعلال واما قوله وقوة الحرف
الصحيح فبناء على الغالب صح

بالفتحة والسكون الاصلي فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل
نحو اعين جمع عين وادور جمع دور واقوس واثوب وانيب
مع انها من صورة الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو
اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا
انقسم الاحاد الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد لان لفظ نحو شيء بالامثال مع
من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة
للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى
اصابة العين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم
مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك الصور
حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قووم
مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال
اذ اصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها
في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا
يلزم ان يقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها
بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة ان لا يكون ثابتة
متقررة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة
الواو في دعو القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا
القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها
او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من
احدى حروف الكلمة فانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز الضم
بالمجتلبة مع التاء ولم يجز الضم مع المجتلبة في فتح الفا كما مر وانما
كسر صح

لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع اعلالين بل قال حتى
لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من
الاعلال الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمي مع انه من
الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في اخر المعرب بالحركة
من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء
الفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر
لان المنقول هو الكسر ولا موجب لتغيره وابقي الياء على حاله
لموافقة حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا
وابدل ضمة كسرة لصيانة الياء يلزم في اخره حرف ساكن في
الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصيل الخفة حاصل بسبب سكون
ما قبلها ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوى عليه كما حصل
اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف
نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعل نحو تقويم وتبيان
ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور
في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا اخر وهو الالتباس في كل
واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين وقيل
تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله
من مضارع بان يبين في الصورة او ببناء ما يسمى فاعله
من مضارع يفعل بالفتح واما مقوال ومخيط فلم يعلا مع انها
من الو

قوله حتى لا يلزم السكون في اخر المعرب ...

واما الالتباس في غير الوقف فانما قال هو بحسب الصورة فقط اذ لا فرق بينهما بالتنوين وعدمه ... وانما قال في الصورة لانه يفرق بينهما بالكسر التاء وفتحها

من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنين فيهما بتقدير الاعلال لانه
منقوص من المقوال ومن المخياط فقصر فلا يعل مقول تبعا لمقوال
ولا مخيط تبعا له اي لمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل
والقلب واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها
اذا اعللت كما علال اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت
تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية
محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بخلاف احد
الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا
يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه
ابطل قوله اي القائل وقوله قوم مقول القول استتباع قام
للتقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال لقوة
قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس
قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبع في الاعلال
ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام هو جواب دخل مقدر
ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام فانه
قد اعل مثل قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل
تبعية قام ~~الا انه اعل~~ ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار
باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيء اخر غير قام فلا
يصلح ان يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس
من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اقوله فعل تعجب واغيلت المراة
اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة الحامل والمتحوذ

اذ اصلها مقوال ومخياط صح

قوله بسبب متعلق بقول مع عدم الالتباس منه

اي ابطل قوم ان يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال صح

اى غلب مع انها من الوجوه الثلثة فهى يدل على
الاصل انه واوى اجوف او يائى وتقول فى الحاق الضماير
قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الخ واصل قال قول كنصر
فجعل الواو الفا كما اى كالجعل الذى مر فى هذه الثلثة
الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة عشر وجها وهو
ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن
فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع
الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة
ولا يضم الفاء وهو الخاء فى خفن لتلك الدلالة لان الاصل
فى النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل
حركة الواو الى ما قبلها اى ان يفعل ذلك اى نقل حركة الواو
الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والاتيان بحركة اخرى
من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اى سهولة حركة الواو وفى
النقل اذ لاشك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم و
لا يمكن هذا النقل اى نقل حركة الواو فى قلن لانه يلزم فتح
المفتوحة لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا
وهو تحصيل الحاصل وهو قبيح واذا لم يكن الاصل فيه اتى بحركة
من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اى بين قلن فى
جمع المؤنث من الماضى وبين جمع المؤنث فى الامر وهو قلن
ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى اى الاشتراك الغير
القصدى فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد
الى

الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى وههنا الفرق
التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن لما مر واصله امرا
اقولن ثم انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى فى يبعن وهو
مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اى كالاشتراك
قلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه ايضا اذ اصله
معلوما يبعين بفتح الباء والياء ومجهولا يبعن بضم الباء
وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضى وبين الامر فى مثل
قلن من غرة الواضع اى من غفلته عن الوضع الاول بان
لهذا اولا قصدا ولذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول
فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الى
الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله
تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب فى وقوع المشترك
فى اللغة هو الغرة واما على ان يكون الواضع هو الله
تعالى كما هو مذهب الاشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب
وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدى
من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة فى فعل الاثنين والجماعة
بين الامر والماضى وتفعل تقول تشكر تشكرا تشكروا فى الامر
تشكر تشكرا تشكروا فى الماضى وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا
امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل تدحرج تدحرجا تدحرجوا
امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم العين
وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه

اى ان يعلم من الطويل ولم يعل لانه ليس على وزن
فعلان اصله طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان
الفعيل من صفة المشبهة يجئ من فعل بضم العين غالبا
ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء
الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بفتح من طول صح
بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن ويعن
من مستقبلها اعنى يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن
بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجئ الا من
حروف الحلق عينا او لاما وليس فى خفن حرف منها عينا او لاما
فلا يظن انه من فعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر واعنى
يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجئ من
فعل يفعل بالكسر فيهما فلم يجئ فعل بضم العين يفعل بالكسر
فتعين ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول
الخ اى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول
تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول
اصله يقول كينصر واعلاله كما مر وهو ان حركة حرف العلة
اعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها
الى ما قبلها فى يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين
الامر قل الخ اى قل قولا قولوا قولى قولا قلن اصله اقول
كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف كما مر فى يقول ثم حذفت
الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل
لانعدام

ولم يجئ بالضم يفعل فعل بالفتح صح

لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها فقدم حذف الواو على
حذف الالف لان سبب حذف الواو اعنى اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعنى عدم الاحتياج اليها لان
سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب
عدم الاحتياج اليها اعنى اعطاء الحركة الى القاف ضرورة و
لو منع التقديم الزمانى فلا مجال لمنع التقديم الذاتى وايضا
دفع التقاء الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف
ويحذف الواو فى قل الحق اصله اقول الحق وان لم يجتمع فيه
ساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول قول
الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجى وهو لام التعريف فى الحق
فيكون حركة اللام فى قل الحق فى حكم السكون لان العارض
كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو بخلاف
قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخليين فلم يتحقق
اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اى بمنزلة الدخليين ولذلك
قال هو بمنزلة الدخلى وانما قال بالداخليين للمبالغة فى كونهما
بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل
بمنزلة الدخلى فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم
يذكر واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلى لانه يحقق معنى
الفعلية لان التاكيد فى الحوادث يكون ومن ثمه اى ومن
اجل انه بمنزلة الداخلى جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو
هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذا

فتعرض له بقوله وهو اى نون التاكيد بمنزلة الدخلى صح

صار اخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب
على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في اخر الكلمة و
والتنوين لا يقع في محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا
بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما شابهه محل الاعراب وتحركت
الالف في دعتا اصله دعوتا قلبت الواو الفا فحذفت
الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفاعل
الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليست من نفس الكلمة
لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فا
جتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة وان لم يجتمعا بحسب
الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر
حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والمتحرك كليهما
عارضان في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت
عارضة في قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى
الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد
المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان
قلنا وتقول بالخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر
على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلان قائلون
قوال قول قائلة قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله
قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واوه الفا
لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار
كان

الالف

اصله قولة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها منه

كان الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او لشبهه الالف بمنزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح
فتحة كرحى وهو نظير فرس والممدود واسم معتل اللام
يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير
كتاب فاذا حذفت احدى الالفين في كساء او حرك الاولى
لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا هذا معنى عود
الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا
تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء
الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار
بالف اسم الفاعل في فاعل لانها ليست بحاجزة مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف
مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع
الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الف الاولى لدفعه
لانه اي اسم الفاعل ح يلتبس بالماضي ولا يكون الاعراب فارقا
لانه يزول بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الف الثانية
في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي وحركتها الاخيرة فصارت
همزة ولم يتحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة لاسم اذ هي علامة لاسم الفاعل صح
اوحملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة
الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى

ولم يحرك الاولى وفي كساء لئلا يعود الممدود مقصورا بالمقصور منه

عطف على محل لئلا يلزم منه

غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل بدله شائع خطاء وحكي

ان ابا علي الفارسي دخل علي واحد من المتسمين بالعلم فاذا

بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطة بنقطتين من تحت

فقال له ابو علي هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه

كالمغضب وقال قد اضعنا خطوا تنافي زيارة مثله وخرج

من ساعته ويجئ اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف

اي بحذف العين نحو هاع من الهواع وهي القيئ ولاع من

اللوع وهو الهمز والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل

هائع ولائع حذفت الهمزة المقلوبة من العين على غير القياس

فصار هاع ولاع بوزن قال ومنه اي مما جاء بالحذف قوله تعالى

وكنتم على شفا جرف هار اي هائر منهوم فحذفت العين

كما مر ويجئ اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني

وهو نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة والسكون مكان

حرف اخر وكل واحد منهما معروض لعارض الاخر نحو شاك اصله

شائك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك و

اصله شاوك من الشوك وتمام السلاح من باب علم فوضع

العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه

فالع فاعل اعلاله غار فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت

بشاك ورايت شاكيا واما من قال جاء شاك بالرفع ورايت

شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين

طلبا للخفة وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس

فيقال

فيقال شاك لكل ونحو حادا اصله واحد فنقل الواو الى موضع

الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادا

فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن في قلبك استبعاد

قلب المكان اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي

بكسر القاف والسين اصله قووس بضمها جمع قوس

فقدم السين الى موضع الواو الاولى والواو الاخرى هي الى موضع

السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعها فصار قسوو

بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو

وجمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلبت الواو الى

اعني واو فعول والواو التي هي لام يائين لوقوع الواوين

المذكورين في الطرف والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها فكانها

فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في

التقدير قسو بواو واحدة او نزلوا الواو التي هي مدة منزلة

الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حدة قلبها في ادل فصار

قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو

ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف

اتباعا لما بعدها فصار قسيا كما فعلوا هذا الصيغ في عصو وجذو

بالنعل فصار عصي فوزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي

من القلب المكاني اينق وزنه اعقل اصله انوق جمع ناقة على وزن

افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار اونق

ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار اينق المفعول مفعول

الخ اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها

جمع دلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لكسره فينبغي انه من ذلك الاستقفال المحسوس

النعل

اي في عصي وقسي

فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزايدة للمفعول عند سيبويه لان حذف الزايد اولى لا بغيره وحذفت الواو الاصلى اى عين الفعل دون واو المفعول عند ابى الحسن الاخفش لان الواو الزائد اى واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه فى جوابه اى فى جواب الاخفش اى فى جواب دليله لانسلم ان الواو علامة المفعول بل هو اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هى الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه كمكرم من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لانسلم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اى مقول توجد علامة اخرى للمفعول وهى الميم فيكون وزنه اى وزن مقول عنده اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء وان قيل اذا اجتمع الزايد مع الاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء من غاز مع التنوين واذا التقا ساكنا والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا واما هنها فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اى كمقول مبيع اصله مبيوع يعنى اعل كاعلال يبيع اى اعطى حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الواو لدفعه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون

وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها وسلم البناء من الالتباس بالواوى وعند الاخفش حذف الياء اعنى العين على اصله لدفع التقاء الساكنين ولم يقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين ح فصار مبوع فاعطى الكسرة لما قبلها ليدل عليها ولئلا يلتبس بالواوى كما مر فى بعت هكذا وقع النسخ التى رايناها والصواب ان تقصم لفظة مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة نوى اى كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء فى بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوى فصار مبوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل الواو ياء فى ميزان كذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اى كاعلال الذى فى يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل اى اوقع فى مبيع بلا الاعلال فيه كما اوقع فى والنفى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به وهو اى الفرق التقديرى معتبر عندهم ولذلك كما كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم الفاء وسكون

ای علی مذهبين

بكسر الباء وسكون الواو

المنقوطة بنقطة واحدة من تحت منه

اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام
كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اى
الفلك جمعا نحو قوله تعالى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين
مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد
والتذكير على الاصل كما فى الفلك المشحون وفى مثليه ولذلك
قال المص اذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير الضمير
الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى والفلك
التى تجرى فى البحر ولا بدل جرين على جرت لتثبت الايام فعلن
وانما وجب ان يقال جرى لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد فاذا
قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء
مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى
وهو فى الفلك المشحون فان الفلك ههنا مفرد اذ لو كان
جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف فى التذكير والتانيث
والالة مقوال ومقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك
لم يذكرها المص المجهول من قال قيل الى اصله قول كنصر
فاسكنت الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو وخصوصا
مع ضم ما قبلها فصار قول الى قلنا بالضم فى الكل وهو لغة
ضعيفة لثقل الضمة مع الواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة
الواو فى قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه
لازم اعطاء الحركة فعلم بالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام
فى

فيه بحث اذ المراد به فى قول المص فى الموضعين لفظه فافهم

قوله على الاصل قيد للتذكير فقط

لفظه مثله فان الضمير المجرور فى مثله راجع الى الفلك فتدبر

اى لا يقتضى اطلاق صيغة مع المؤنث على الفلك كما فى قوله تعالى وجرين بهم على تانيث الفلك حتى يكون فعلنه اى حين لم يكن بمعنى مؤنثا او لم يكن جمعا

او جرت لكن حذف للظهور والاختصار

لا يخفى ان هذه الاية انما يكون حجة اذا كان لفظ الفلك ههنا مفردا وهو غير ظاهر [illegible] الله

فى العكس فصار قيل بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو
ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزامها
مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها
ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة
ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا
الثقلة فيها وفى لغة اخرى يشم كسرة ما قبل الياء ضمة او
يوقع الاشمام بتذكير بضم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة
الا انها غير افصح لوجود الاشمام بعلها ان اصل حركة ما قبلها
مضموم اى ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة اى يريد به ان ما قبلها
مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع
الاشمام فى غير اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان
كما فى الوقف الاشمام فى الاشمام على اخر الكلمة بعد اسكان
الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين
فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف نستعين تسكن
النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من حركة ما وكذلك بيع
مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اى ما
اتصل به ما يسكن لامه وحذفت العين للساكنين من
نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع
على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول

حيث قال اعطى كسرة الواو الى ما قبلها منه

اى ما قبل المتحرك مضموم على حصول صورة الشئ فى العقل اى فى الصورة الحاصل

فى بيع

وبوع بالضم الخالص يعنى يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد
وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء فى كل المطردة وضمه
فى كلها والاشمام فى كلها ولا يجوز الاشمام فى مثل اقيم لانعدام
ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم اذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز
ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا اى كما لا يجوز الاشمام
لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة فى الاصل و
هو ليس بموجود فى اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف
وسوى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما فى
قلن فعلى لغة قول فى المجهول اذ تقول فى المعلوم قال قالا
قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام فى المجهول
على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف
وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول
واما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما اذ فى المعلوم
قلن بضم القاف وفى المجهول بكسرها واما فى بعن فعلى لغة
بيع فى المجهول تقول باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر
الباء وفى المجهول تقول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت
بيعتا بعن بكسر البا ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع
فى المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم
بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق
التقديرى فان اصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف
وفى المجهول قولن بضمها ~~فالضم والكسر فى المعلوم~~

وكذلك

وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن
بضمها فالضم والكسر فى المعلوم من عارضيان وفى المجهولين
اصليان واصل يقال فى مجهول يقول يقول كينصر فاعل
كاعلال يخاف اى ينقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس فى الناقص اى المعتل اللام ويقال له اى

ويقال للمعتل اللام ناقص لنقصانه فى الاخر اما من
بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يدعى او من الحرف كما
فى حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير
على اربعة احرف فى الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم
تسمية الصحيح بذى الاربعة اذ لا يجب الاطراد فى التسمية
ووجه اعتبار الاخبار قد مضى فى الاجوف ويأتى الناقص لاجئ
بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من
تخصيصه بالذكر انه يجئ من الابواب الباقية نحو رمى يرمى وغزا
يغزو ورضى يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو وتقول فى الحاق
الضماير رمى الخ رميا رموا رمت رمتا رمين اصله رمى
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو
الفا فى قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لئلا
يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان
تحقيقيان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما
الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبر واحركة ما بعدها
اذ لا اعتبار بالحركات الطرفية لكونها فى محل التغير وثلث

اى التكلم وان كان لمتكلم ... ايضا على الاربعة احرف

مطلب لا يجب الاطراد فى التسمية ١٢

لتحركها وانفتاح ما قبلها
واما ... قلبت ... الفا ...

اى ... لتحركها وانفتاح ما قبلها ١٢

حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا ر
جوزوا اضرب ولم يجوزوا اضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار
رمااو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم
وكذلك اي مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا
الا انه ضم الضاد فيه اي في رضوا بعد الحذف اي حذف لام
الفعل حتى يصح واو الجمع او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو
وهو مستثقل لان اصله رضووا بدليل الرضوان قلبت الواو
ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت
الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذف الياء
لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون
الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم لتقلب
ياء لسكون وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسر الى
الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت
وحذفت في رضوا ويحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله
رميتا قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا
ثم فحذفت الف وان لم يجتمع فيه ساكنان صورة لانه
اي الشان يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه مر في قولا
حيث قال هناك ويحذف الالف في دعتا وان حصلت
الحركة بالف الفاعل لان التا ليست من نفس الكلمة
بخلاف

بخلاف اللام في قولا ولا يعل حرف العلة في رميين لما مر في
القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها
مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل ~~اذا لم يكن ما قبلها~~
لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي اه اصله يرمي كيضرب
فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء
باسكانها في مثل يرميان لان الحركة فتحة وهي خفيفة
واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمها الى
الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
يرموا وتقول لما اسكنت الياء اجتماع ساكنان وحذفت
لدفعه فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت
كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المص رح
ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة
الميم بالضمة الا انه يجمع الثاني ايضا بقرينة قوله في
اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى
لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اي
في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء
يعفون اتفاقا بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع النساء
اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن
ينصرن والنون فيه ضمير وعلامة التانيث اي علامة جمع
المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة الجمع المذكر وان النون

للاعراب ولذا سقط في الجزم في والنصب نحو لم يغزوا
ولن يغزوا واذا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت
الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت
لام الفعل فصار يعفون فوزنه يفعون ومن ثمه اى
ومن اجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط
في قوله تعالى الا ان يعفون اى المطلقات ولو لم
تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون
الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل
تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت
تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة
فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اى ترمين مشترك في
اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديري فان
اصله اذا كان جمع المؤنث ترمين بكسر الميم وسكون
الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت
الجازمة على ترمي تسقط انت الياء منه علامة للجزم
فتقول لم ترم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة
في الصحيح ومن ثمه اى ومن اجل ان الياء تسقط علامة
للجزم كما للحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة
للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة في
الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا دخلت على ترمي
الناصب تقول لن ترمي لخفة النصب بفعل القاب الاعراب
من

كما بيان

من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كما مر
ولم تنصب انت الياء بعد قلبها قلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة
اى لا يحتملها كقوله ولو تحسبون الحلم عجزا فما عدم
المسيئون احتمالي اى تحملي اذ لو حركت لخرجت عن اصل
وضعها وهو السكون الامر منه ارم اصله ارمي سكون الياء
فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا لمشاكلة قوله فاذا
ادخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان
يقول للوقف اى للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا
ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين
كما في يرميون بلا فرق واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة
ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة
عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد
ما الياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترميين الا انه
ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادى الامر من اطلاق لفظ
الياء اى الياءين هو اى المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك
الياء لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون
التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم
ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة ارمين
بفتح الياء ارمن بضم الميم الفاعل رام اصله رامي
على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال

لان الاسكان انما يتصور في المتحرك والمتحرك انما هو الياء الاصلية منه

ارمن بكسر الميم صح

الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت اليا لاجتماع الساكنين
الياء والتنوين دون لا التنوين لانها نون ساكنة
تتبع حركة الاخر ای تأتی بعد الحركة لا كنون جس فانها قبل
الحركة فاذا صار الميم اخر تتبع حركته وتأتی بعدها وليست
بعارضة لحرف كالحركة بل هی حروف مستقلة زيدت علامة
للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء فی حالة النصب
لخفة النصب ای لخفة الفتحة على الياء وانما قال النصب
للمشاكلة وهذا كثير فی كلامهم واصل راموون راميون على وزن
ضاربون فاسكنت الياء بان حذف حركتها كما مر ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم
ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضفت التثنية
ای تثنية رام الی نفسك ای الی یاء المتكلم فقلت
جواب الشرط ای فقد قلت رامیای فی حالة الرفع اصله
رامیان فلما اضفته الی یاء المتكلم سقطت نون التثنية لانها
تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون
المضاف اليه فلو لم تسقط النون حالة الاضافة لاجتمع
النقيضان فصار رامیای وقلت رامیی فی حالة النصب والجر بثلث ياءات
اصله راميين فلما اضيف الی یاء المتكلم سقطت النون
فصار رامیی بادغام علامة النصب والجر اعنی الياء
الثانية فی الياء فی یاء الاضافة وهی الياء الثالثة واذا
اضفت الجمع ای جمع رام الی نفسك فقلت رامیی بياءين
فی

ای المقصود بالنصب هو الحركة المنقولة من الالف من غير تقييد بالاعراب او البناء واسمها هی الفتحة لا النصب فتامل

ای التمام وعدم التمام منه

١١٥

فی جميع الاحوال ای حال الرفع والنصب والجر واصله
فی حالة الرفع راموان سقطت النون بالاضافة فصار
راموی فادغم ای وقع الادغام فی راموی لانه ای الشان
اجتمع الحرفان لهما الواو والياء من جنس واحد فی العلية
ای فی كونهما حرفی علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت یاء كما هو القاعدة فصار رامیی فادغم الياء الاولى
فی الثانية فصار رامیّ ثم كسر الميم ليصح الياء فصار رامیّ
اما فی حالة النصب والجر اصله رامیين فلما اضيف الی یاء المتكلم
سقطت النون رامیی ثم ادغمت الياء الاولى فی الثانية
فصار رامیّ كالمفعول مرمیّ اصله مرموی فادغم كما فی
رامیّ حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت التثنية ای تثنية مرمیّ
الی یاء الاضافة فقلت مرمیای فی حالة الرفع اصله مرمیان
سقطت النون بالاضافة وقلت فی حالة النصب والجر
مرمیّیّ باربع یاءات اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيها
لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها یاء الاضافة
واذا اضفت الجمع ای جمع مرمی للمذكر السالم الی یاء الاضافة
فقلت مرمیّیّ ايضا ای كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة
ههنا ومفتوحة فی التثنية باربع یاءات فی كل الاحوال ای فی
حالة الرفع والنصب والجر اما فی حالة الرفع فاصله مرميون
فلما اضيف الی یاء المتكلم وسقطت النون صار مرمیوی
فاعل كما فی راموی فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة

فاجتمع الاعلال والادغام وقدم الاعلال بلزوم ابطال العلة والوقوع لی بیان فیما فرغ منه فادغم ضرورة منه

اذ لو لم یکسر المیم لزم قلب الیاء واوا فیبطل العلامة منه

واما في حالة النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرميي بكسر الثانية المدغم فيها الموضع ر
مرمى بفتح الميمين اصله مرمى قلبت الياء الفا وحذفت
لالتقاء الساكنين الياء والتنوين والاصل فيه اى في مرمى
ان ياتي على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر
الا انهم فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في
فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية
اصله مرمى مافعل مرمى المجهول رمى يرمى مثل ضرب
يضرب الى اخرهما اخرهما ولم يعل رمى بسلب حركة الياء
لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل يرمى يرمى كيضرب
فقلبت الياء كما قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص
الواوي نحو غزا يغزو والحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمى
في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو
انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا
ليغزى اصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما مر في اوائل باب الاجوف وانما اخر الواوي عن اليائي
مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجي
من اول الدعائم واليائي يجي منه وليتفرع عليه بحث ر
الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من
حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره للادغام
فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله
غير

مطلب فائدة منه

غيره رددا داب وارخ في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء
مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اى حروف الابدال
وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه او
المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقراء الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اى الحروف التي هي
المبدلات كما في قوله وحروفها صطظ خفق عند الزمخشري
والمص خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده صال زط ومعنى استنجده
استعان به وزط اسم قبيلة صال اى حمل من الحملة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري وهي ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما
صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة
والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده
يوم صال زط الى هذا عبارته تم نسبها في الكتب المصححة
مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا نعم من الناس
من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال منهم
من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزائدة وهي غير
السين واللام وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند
ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل
انصت اى سكت ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه
هو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتداء والظرف مضاف
الى الجملة اى سكت في هذا اليوم واعترض الشين على المص عن حروف
الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد السمع وردر

مثل اظلم اصله اطتلم جعل الطاء
مكان تاء افتعل لارادة الادغام
ولا يسمى ذلك ابدالا لان الطاء
ليس من حروف الابدال منه

يوم صح
ثلث عشر صح
طال ط

وهو الزلق منه

اى ابن الحاجب

اذكر واظلم يعني ان المرد ها لا يكون للادغام والالور داذكر
واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا
من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص نظرا
الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب
انه يقول المتتخد فلا ارضا ويريد اتخذ فيبدل من احدى
التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع
ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استتخذ كما يجئ ان شاء
تعالى ثم شرع في بيان اى حرف من الحروف المذكورة من
حرف يبدل لهم راعيا في ذلك ترتيب الهجو الحروف المذكورة
فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اى ابدالا واجبا لا يجوز
غيره مطردا غير موقوف على السماع في احاده اى قياسا من
الالف في نحو صحراء اى فيما فيه الالف الممدود لان همزتها
الف في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند
سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة
المد فذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل مجاز زيادة
الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الالفان فلو حذف
احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم
جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المدة لتبقى
لتبقى على مدتها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم
تقلب واوا ويا مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض
الكثر

عطف على قوله قال في قوله وقد قال

اشارة الى كون الالف مقصورة

اى عدم انفكاكها من الكلمة وبناء الكلمة عليها

كزيادة الالف في كتاب

١٠٧

الكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء
ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فيضيع فقصر المسافة ومن
ثمه اى ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست
باصلية لا يجوز جعلها اى همزة صحراء همزة اتفاقا بالهمزة
في نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها
ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد
ما بعد الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فينقلب
الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب
الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء وبدغم احدى
اليائين في الاخرى فصار صحارىّ بياء مشددة ثم حذفوا
الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء الباقية
الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى
يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ
بالهمزة بعد الياء في صورة ما اى في صورة من الصور
من هذا النحو على مثال مجارع لصحارى مع انه لم يجز كما
يجوز جعل الهمزة في نحو خطيئة اذ يجوز خطايئة بالهمزة
ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة
ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في اواصل اى فيما
اجتمع فيه واوان متى كان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة
اصله ووواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة
من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكثير كما في
بالتكثير

اى لجاز صحارئ بالهمزة على وزن مجارع

في نحو وعد او

في ضوارب ولم يحذف احديهما لالالتباس ولم تقلب ياء لئلا
يقع علوي اى الالف بين ثقيلين الياء والكسرة وانما وجب
قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان
الواوين اذا تحركتا احس فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اى
في اسم الفاعل من الاجوف الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف
في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف
المبدلة من الواو التي العين لعلة مرت هناك ومن
الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادور اى في جمع
القلة مما من الاسم الثلاثي الاجوف الواوي الذي
واحده على وزن الفعل الفعل والادور جمع قلة للدار
اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو
في الجمع الثقل مع كون واحد على وزن الفعل الثقل و
انما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا
يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلت
مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور
فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقلة
الحركة واما الذي واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب
كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب
ازالة ثقلة الحركة عن الواو والزمخشري عد ادور
من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب
سكو

اى كما لم يزيلوا هذا الثقيل بنقل
حركة الواو الى ما قبلها في ادور
جمع دور لئلا يلتبس بمتكلم المضارع
منه

سكون ما قبله وبسبب سكون وسط واحده وان كان
بعد الاعلال ومن الواو التي هي لام في كساء اى اسم معرب اخره
واو وقبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذه
النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو وتقدير عدم
القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة حيث
قدم اواصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشري
وابن الحاجب نظرا الى ان التغير بالاخر اولى وابدلت
الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بائع اى في اسم الفاعل
من الاجوف اليائي كما اى كابدال الذي مر في قائل واعلم
ان الهمزة في قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف
كما ذكر في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة
من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة
كما صرح صاحب المعرب بهذا التعليل حيث قال لان
الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار
الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة
منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل
وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس
الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار ههنا الى المذهب
الاخير اذ المتبادر من عبارته ههنا ابدالها من نفس الواو
والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال
فقلبت الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اى

ابدالا
الا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على
اصلها مطرداً عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع
وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على
وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير
المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله
وشاح ومفتوحة نحو احد احد في الحديث لثقل الحركة على
الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وحد روى
ان سعد بن ابي وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي
عليه السلام احد احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت من
الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة
على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو الفعلت
والافعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في
بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صورة
الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد
ولم تفصله الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب
موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب
الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز
فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثم اي ومن
اجل ان اصله ماه يجيء مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشيء
الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واثباته تنبيها على ان الابدال
هنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه انما دخل في حكم الجواز
لذلك

وفيه خلاف المازني حيث لم يرى ابدالها من المكسورة قياساً
اي من الواو المكسورة
الصلوة التشهد
اي اصله ماه

لذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا
غير مطرد في نحو قوله صبحت شوق المشتاق بكسر الهمزة
اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى
اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صوره
باد ارضي بدكادك البرق صبرا فقد صبحت شوق المشتاق
الدكادك جمع دكداك وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء
وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل صبرا
اي اعطني صبرا صبحت حركت وزدت يريد بالمشتاق ونحو
وقراءة من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضالين وقراءة
عمرو بن عبيد ولا جان بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول
عن الفتح الخفيفة اصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما
اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب
ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها
وبين اختيها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا
والابدال من الالف في المشتاق غير لازم واللازم الابدال في بابه
مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء
على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم الا انه ليس
بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه
شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتاق اذ لا تخفيف فيها بل فيها
ثقل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان
اصحاب هذه اللغة طردوه جدا في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه

ش ترك الاختيار والانتقاد ونحو ساكن
يعني قوله صبحت ... الاصل الان همزة ع
بجعله لكسر الهمزة يعني ان هذه الهمزة كانت في الاصل الفا متحركة وكانت تلك الالف الصيغة اسم الفاعل من المزيد فيكون ما قبل اخره مكسورا فلما المانع الحركة اخر الهمزة عند الحركة حركت بحركة كانت لاصل تلك الهمزة منه
في قوله تعالى لم يطمثهن انس ولا جان
قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم ع
لان اصحاب هذه اللغة يقولون كل اسم الفاعل من الاجوف الواوي واليائي بقلب الالف المقلوبة من الواو والياء همزة رعاية للاصل الذي فيه ال ... وهو كسر ما قبل الاخر مع دفع التقاء الساكنين في الثلاثي

في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم
اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا
غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك زهوق اصله عباب وهو
وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية القلة ولذا خره والعباب
ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق
اى عميق قوله لاتحاد مخرجهن اى الهمزة والهاء والالف
والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو
استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على حكى المبرد عن بعض العرب كما مر
ابدلت التاء الاولى سينا وضعف انكر كون السين من حروف
الابدال انكر كون اصله استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ
كما مر لقربهما في المهموسية التاء ابدلت من الواو التي هي منها
فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والقاف
تقول بتسكين الخاء اصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة
ابدلت من الواو فصار تخمة ومن الواو التي هي لام نحو اخت
اصله اخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة
استعمالها وهو الواو ولانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض
عن المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض
لمجيئه للتأنيث وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل الياء التي
تثبت في الوصل والوقف كاسم الثلاثي فكان الضم جعل
دليلا على ان التاء عوض من الواو ولان التاء ثابتة في الوصل
والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي
قيل

بالعين المهملة ثم ابدلت
منها همزة فصار اباب والعباب
بالضم معظم الماء وكثرته و
ارتفاعه وعباب البحر الكثرماءه
وضاحك ما موج

قيل في تثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية
ترد على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه
لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب
مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان
في عدد المونثين لانه من ثنيت واستنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال
اى اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنووا بالواو بدليل
سنوات ابدلت الياء من الواو فصار استنيوا ثم ابدلت التاء
من الياء فصار استنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون
الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا
مع الياء الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد
نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف ونحو يا قبل الله بنى
السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات
الاصل الناس والاكياس جمع كيس والمنادى محذوف اى
يا قوم السعلات النساء الضخمات الخبيثات وعمرو بدل عن
بني وشرار النات صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع
شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة
فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في الصراح
من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلات و
هي انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم
تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا
السعلات جمع سعلاة بمعنى القول وابدلت التاء جوازا

اى اوقعوا في الجدب والقحط صح

غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لقربهن
اى التاء والسين والصاد فى المهموسية وابدلت التاء
من الياء جوازا غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب لكثرة
استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة والذعالت
الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة الخرقة النون
منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعانى اصله
صنعاوى فكانهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم ابدلوا من
الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة فى صنعاء والاول
الاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف
الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون
من حروف العلة وابدلت النون من اللام على الضعف بمعنى
استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل
انهما لغتان لقلة التصرف فى الحروف ولقربهما فى المجهورية
وفى المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا
غير مطرد من الياء المشددة فى الوقف لاشتراك الجيم
والياء فى المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما
فى صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بنى
حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقيمى اصله فقيمى وفقيم اسم
قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مرى
وقد يجرى الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج ابو على فى
قوله خالى عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج و

بالغد

اى النون نحو من لدن
لادغام النون فى اللام

[illegible]

اى حال كون البرنج مقلوعا اى موخوذا مرفوعا عن مكانه وهو
وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل
بالعشى والبرنى والصيصى القرون البرنى اجود التمر
والصيصى القرون والكتل بضم الكاف وفتح التاء
المجتمع الود الوتد ادغم التاء فى الدال حتى لا يقع الحركات
على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء
غير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة
لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شايع فى استعمال
الفصحاء سواء كانت متطرفة فى الوقف كفقيمج او فى
الوصل كابى علج او غير متطرفة فى الوقف كاجل بمعنى ايل
وسواء كان فى النثر كالمثال الاول او فى الشعر كالمثال
الثانى والثالث فى قوله كان فى اذنابهن الشول من
عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائل وهو
المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل اصله
من ابوالها وابعارها فيجف عليها فى الصيف والاجل
اصله الملتصقة باذناب الابل فى الصيف بقرون الابل و
اما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا فى
الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلثة بتشديد
الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لاهم
ان كنت قبلت حجتج اى حجتى فلا يزال شاحج يأتيك بج اى بى
اقمر نهات ينزى وفرتج اى فرتى لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار
اقمر ابيض نهات صوات ينزى تحرك الوفرة الشعر

الوعاء الذى يحمل فيه ولوتد
وبالقرن المنحوت حتى صار مثل
الوتد والبرنج مطعمان فى المعنى فيكون
الحال لهيئة المطعم اى الطاعم عند
كونه مطعما بالبرنج المبنى المجتمع وهذا
القيد اشعار بكمال تعظيم المحرج وهن
ضيفانهما حيث اطعمانهما بالبرنج بالآلة
لتتميز المذكورتين بايديهما بلا واسطة
صونا لهما عن تلوثهما

وهذا الوعلى لثة البعرات صح

اللهم صح

الى تشحيمة الاذن فلا ابدال دعاء يقول ان اقبلت عجى فو
فقني لانى ابتيك للحج مرار كثيرة راكبا على حمار ذى قوة تحركني
حتى يتحرك شعر رأسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا
نحو فزد واصله فزت اى ظفرت واحد معو اصله اجتمعوا
لقرب مخرجها الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد
نحو هرقت لاتحادهما فى المخرج اصله ارقت وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف
دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما انما زيدا
للوقف والاكثر فى الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف
دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء
من الياء جوازا غير مطرد فى هذه امة الله اصله هذى
لانه ثبت ان الياء للتانيث اى باب تضربين واضربى
ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التانيث وانما
ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اى الهاء بحروف
العلة فى ومن ثم اى من اجل خفاء الهاء لم يمتنع الامالة و
هى ان تنحو الفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة فى مثل يضربها
ويمتنع فى الكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد
المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر فى
الامالة اذ تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين نحو شملال
او اكثر مثل اكلت عنبا وقلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم
يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندنا ولنا فهو فوعه و
ان

او الكلمة ساكن كسر مثل واما اذا تقدمت عليها نحو فيه ع

ان كان شاذا ان الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين
الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الباء
ليست بخفيفة وابدلت الهاء فى الوقف من التاء وجوبا
مطردا فى مثل طلحة اى فى الاسم المفرد الذى فى اخره تاء التانيث
لا فى الوصل للفرق بينها وبين التاء التى فى الفعل نحو ضربت
ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه لالتبس بضمير المفعول الياء
ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح
ومفاتيح جمعه اى فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء
من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات وميعاد اى فيما اذا كان
اذا كان الواو ساكنة وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما
قبلها اى الواو والياء وسكونها واستدعاء ما الكسرة الياء تعليل
لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة
جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة ساكنة
وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها و
قد مر فى المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من
من احد حرفى التضعيف نحو تقضى البازى فى قول العجاج
اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضى البازى اذا البازى كسر
بضم حربان قضاء فانكدرا اصله تقضض فاستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احدهن كما مر فى المضاعف قال
الجوهرى لم يستعملوا القض من تفعل الا مبدلا قوله
ابتدروا اى عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع

عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر اى اسرع وتقضى ر
بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفضل اصله تقضض
ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال
لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل فى الا
الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف
والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما فى تصدية فيمن
جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما فى تقضى البازى فلا
يصلح الالف الابدال ح فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو
المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل اليا كما فى التمنى
والترجى وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك
الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من
من الهواء على الصيد كاسر جناحيه قوله ابصر بدلا من كر او حال
بتقدير قد الحزان جمع حزب بفتحتين وهو ذكر الحبارى اكدر
نزل وابدلت التاء من النون جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله
اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت
النون فيهما ياء لقرب الياء من النون فى الغنة والمد وكسرة
ما قبلها ثم ادغمت الياء فى الياء وابدلت الياء من العين جوازا
غير مطرد نحو ضفادى اصله ضفادى بسكون اليا لانه حكاية من قوله
ومنهل ليس له حوازق ولضفادى جمه نقانق المنهل
المورد المشرب الحوازق جمع حاذقة والجانب الجمع ما اجتمع
من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهى الصوت الضفادع
المعنى

المعنى رب شرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع مائه المجتمع اصوات
باضافة الضفادى الى الجم والجم الى المنهل اصله
ضفادع ضفادى جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء
لثقل العين لانه من حروف الحلق وهى ثقيلة و
وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا
غير مطرد نحو اتصلت بالواو العاطفة فى قوله قام بها
بنشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب
لان اصله اصل التاء فى ايتصلت واو ما قبله مكسر اذ اصله
اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء
الافتعال اذا كان واو قلبت الواو تاء لما مر فى المضاعف
وهذا لغة بنى تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن
بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء و
التاء وابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار
ما قبلها ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما فى واو
تعد ولا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الكرشى
والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل من التاء فى ايتصلت
ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع من الكاتب
اذ لو كان فى النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطاء كانه وقع
من الكاتب اذ لو كان بدون واو يكون ما قبله مكسور فيحتمل
ان يكون مبدله من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان

يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح لا يكون
ماقبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو
على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال اليا من التاء
قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي
التضعيف وابدلت الياء من اليا جوازا غير مطرد نحو
الثعالي في قوله كان رحلي على شغواء حادرة ظمياء
قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم متمرة من
الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء العقاب الحادرة
المكتنزة الصلبة رحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها
اما تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل
مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل
اسرعت والضمير في لها للعقاب اى لها في وكرها اشارير
جمع اشرارة بدالين غير معجمتين وهي قطعة من القديد
متمرة مقطعة والوخز الشي القليل يعني انها تصيد
لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني
الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا
غير مطرد ونحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل
بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد
اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها
وابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو الثالي في قوله قد
مر

١١٤

قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله
الثالث يعني مضى يومان وهذا اليوم الثالث وانت
لا تبالي وتكثر تلك الفراق لكسرة ما قبلهن اى الياء والسين
والتاء الواو وابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب
اى فيما وقع الالف قبل التكسير جمع ضاربة فلما زيد الف
بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو
من الاولى لقربهما في العلية واجتماع الساكنين وعدم
امكان حذف احدهما للالتباس بالواحد كما مر في او اصل و
ابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اى اذا كان
الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها و
استدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من الكاتب فاثبت
نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا
نحو لوم اى كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم
لما مر من ان عريكة الساكن لينة وما قبلها مستدع الميم ابدلت
من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اى ابدلت الميم من الواو في
فم واحدة اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثله
الا ذو ولم تقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصل فم
فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها
وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي او
لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم

ابدال

يعني يجوز ان يكون المراد من المخرج
ههنا المخرج العام اى الشفة او
المخرج الجزئي ايضا لقصد المبالغة
في القرب حيث عبر عنه بالاتحاد ولما

لم تقلب فيهما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و
ان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف
فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير
موجود في كلامهم واشاعدهم من الجائز حيث سكت عن
التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو فيهما انما حصل من
حذف الهاء وليس بحذفه بسبب موجب بل هو على خلاف
القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم
ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف
نحو قوله ع ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة
الاستعمال اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام
في السفر اذا تقرر الصائم لتقرب مخرجها اي لمناسبة الميم
واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد
نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في آخر فصل الماضي وابدلت
من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات
المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان يا هال منادى مرخم
اصله هالة اسم امرأة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في ر
كفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة
المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنام ر
اطراف الاصابع وقوله لقربهما اي الميم من النون الساكنة والمتحركة
معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما
على هذا راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد
ايضا ابدلت

فكما يجوز ان يكون الميم للتعريف بالاستقلال مرادفة للام التعريف بل يكون مبدلا من اللام

والنون في المجهورية يتعلق بابدال الميم

ابدلت جوازا غير مطرد من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتمم لتقرب
مخرجهما في اتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو
والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيما تحركتا وانفتح ما قبلها اصلها
قول وبيع كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس
اي فيما كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس كما في المهموز من
ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا للين عريكة
الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو
اصيلال في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع
من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن
الجواب وما بها احد يجيبني اصيلان تصغير اصلان وهو احد جمع اصيل
كبعير وبعيران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان
فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لاما فقيل اصيلال وابدلت من الضاد
ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما رأى ان لا دعة ولا شبع مال الى
ارطاة حقف فالطجع رأى اي الذئب والدعة سعة العيش الحقف
الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما اي اللام والنون والضاد في المجهورية
الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو بزدل اصله بسدل بضم العين
والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا
مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا
احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زايا لانها من مخرجها واختها في الصفير
ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان وابدلت من الصاد
ايضا جوازا غير مطرد نحو قول حاتم الطائي السر في عنزة فامرته ر

الاولى ان يصرف قول المص عام الى الابدال الآخر من اختيها ولكن من الهمزة معا اذ لا وجه للتخصيص لكن هذا على تقدير ان يكون عام من المتن على ما في بعض نسخ المراح على ما يتبادر من شرح السلاح ه منه

وجمع الاصيل أُصُل وآصال وأصائل ويجمع ايضا على اصلان كبعير وبعران

وهذا التصغير شاذ لان فعلان من ابنية الكثرة فلا يصغر على لفظه جاربردي

الظاهر ادغام اللام في الطاء كادغام لام التعريف في الطاء لكن الموجود في النسخ والنسخ الشافية وشرحه الفك فتامل منه

قيل الضمير للذئب والدعة سعة العيش وللهاء عوض من التاء والارطى شجر من اشجار الرمل الواحدة ارطاة جاربردي

وكان عادة عرب في الجاهلية اذا نزل بهم الضيف ولم يكن عندهم طعام فصدوا احلا وصنعوا الدم على النار بجمد ويصير كالكبد المشوي ثم اطعموا الضيف فقالوا لم يحرم من فزد له ولم يجعل ما اطعم مثل هذا الطعام

ام المنزل ان يفصلا ناقة لها فقام خاتم الى الناقة فنحرها فلامه
على ذلك فكذا ادعى فرددى انه اى هكذا قصد الكرام اصله قصدى فانا ناكيد
الياء الا الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجها واتحادهما فى الصفير
ولم يذكره اكتفاء بما ذكره فى ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت
من التاء وجوبا مطردا فى باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما كان
قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
فى فحصط اصله فحصت من فتح بمعنى فتشت اى فيما كان قبل تاء
الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال
فى انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه واعراب اللغتين واجود
ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال فى اللزوم لقرب
مخرجها والموضع الذى لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز
الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذى لم يقيد
اى ابدال حرف بحرف فمن شرع فى بحث الابدال يكون الابدل فى ذلك
الموضع الغير المفيد جايزا غير مطرد كما قدرناه نحن فى مواضع موضع

الباب السابع فى اللفيف يقال له لفيف للف اى اجتماع حرفى
العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيفهم تعريفه من وجه
تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفى العلة
بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفى العلة بان لا
يدخل بينهما حرف اخر ولم يعرفها لاغناء تسميتها اللغويتين عنه وقدم
المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما
بالاخر فيقلبان على حرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف
ما اذا

اى من فوض اليه ام المنزلة من النزول فيه والارتحال عنه وكان المعوض اليه فى ذلك السفر امراة ولذا قيل لها ام المنزل وهو بركة

اى لام المنزل ليس بمتعلق لان يفصد بل هو ظرف مستقر صفة لناقة على ما يشهد به الفطرة السليمة تمت

ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح
فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقى وحكمه فائهما كحكم
فاء وعد يعد اى حكم فاء وعد وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم
فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال وحكم لامهما كحكم لام
رمى يرمى وحكم لامها قد مضى فى الناقص اى حكم لام اللفيف
المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام
وكذلك اى مثل حكم وقى يقى فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل
والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وهو فى حكم فاء واعد
وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا الامر منهما
ق اصله اوقى على اضرب واعلال اخواته واصولها ظ لمن اتقن قواعد
بابى المثال والناقص قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون
التاكيد الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة
قين قن قن الفاعل واق اصله واعلاله كاصل رام واعلاله و
المفعول موقى حاله فى الاصل والاعلال كحال مرمى الموضع موقى
كمرمى الالة ميقى اصله موقى اعلال فاءه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى
المجهول منهما وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون نحو طوى
يطوى الى اه وحكمهما الا ما كحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث
اللام ولا يعل عينهما لما مر فى باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين
الامر اطو اطويا اطوا اطوى اطويا اطوين كارم اه وتقول بنون
التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطويان اطوينان
وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول بنون التاكيد

باب ص

الثقيلة في الامر من روى يروى من علم من الري وهو ضد
العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال
اروين ارويان اروين اروين اوريان اروينان وتقول
بالخفيفة منه اروين اروين ارون واذا اردت ان تعرف
احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف وانما خصهما لكون
احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة
التي في اخر الكلمة فان كانت اصلية اى من نفس الكلمة
محذوفة في الواحد في ترد تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبني
على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح وتفتح تلك
المردودة لخفة الفتح عليها نحو الياء في اطوين والواو في اغزون
والياء في اروين كما ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا
وارويا يعني اذا لم يكن النونان مع الضمير البارز كانتا كالكلمة
المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف
لامه لاجل السكون اذا الفي بكلمة متصلة به عاد اللام وحذفت لانعدام
موجب السقوط وهو كونه في الاخر وخفة الفتحة كذلك نونا
التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلين بالفعل اذ لا حاجز
عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزءه كالف التثنية
فيرد بسببهما مايرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف
العلة ضميرا فانظر الى ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحرف
لحركة موافقة لها لطرو حركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما
حرف

وذلك السكون اما السكون الوقفي كما في امر المخاطب او الجزمي كما في امر الغايب والنهي عن الحاضر والغايب تمت

اى لاجل التركيب كما في بعلبك تمت

اى تعليل للبناء وللبناء على الفتح ايضا فافهم تمت

لان باتصال النونين صار اخر الكلمة بمنزلة وسطها تدبر تمت

بخلاف ما اذا كانتا مع ضمير بارز فانه يكون عن اتصالهما به وهو الضمير البارز تمت

حرف العلة والاخر اولى نون التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة
حركتها وهي الفتحة نحو ارون بضم واو ضمير واروين بكسر ياء الضمير
كما حركت واو الضمير لحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم
وان كانت ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا
تحذف حرف العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو
اطون بضم العين اصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين
وضمة ما قبلها واطون بكسرها اصله اطوين حذفت ياء الضمير
لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير
في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم
وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط لذلك في يا امراة اغزى
القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة
المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة تحرك
الضمير لحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف
اذا كان ما قبل غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا
كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان
غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل
الفاعل من طوى يطوى طاو واصله طاوى اعل كاعلال رام ولا يعل
واوه اى عينه التي هي الواو كما لم يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل
من الري ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية رويانان اصله رواء للجمع
رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد

اى النونين

[illegible]

وضمة ما قبلها المقبلة مع دلالتها على الواو المحذوفة تمت

لان بين النون والكلمة حاجزا وهو الضمير البارز تمت

المؤنث ربيان لتثنيتها قلبت الالف التانيث ياء لاجتماع
الالفين وعدم امكان حذف احديها للالتباس بالمفرد وطـ
رواء لجمعها ايضا اى لجمع المذكر واكتفى فى الجمعين بصيغة واحدة
لقلة استعماله فلم يبال بالتباس مع الاكتفاء بالقرينتين ولا لجعل
واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط لانه لا يجتمع الاعلا
احدهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيها قلب الياء التى
هى لام الفعل همزة لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال فى
فى اصطلاحهم الايرى الى قول الزمخشرى فى المفصل واما
قولهم رواء مع سكونها فى ريان وانقلابها فلئلا يجتمعوا بين
اعلالين قلبت الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام
همزة والى قوله فى موضع اخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو
قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء
جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من
ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
فلا ينافيه لان فى اجتماع حرف العلة فى رواء وفى كون الياء
عرضة لتوارد الحركات من اثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة
ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية الخفة
فى الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع
الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد
الاول نحو يقال وبالثانى نحو قه دبالثالث نحو يدعى اصله يدعو

قلبت

اى الف التثنية والف التانيث مثله

اى استعمال الجمع المذكور فى ضمن الجمعين

ان قوله لو وقع خاطر فاين بعد الف زائدة

اى سكون الواو فى رواء

فلئلا يجتمعوا

مع ان فى قلب الياء همزة تثقيلا لا تخفيفا لان همزة حرف شديد

اى لا ينافى ما ذكرنا من كون القلب المذكور اعلالا

قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا فى ترك هذه القيود على لفظ
الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم لشئ بتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية نعليك
بالروية وتقول فى التثنية المؤنث فى حال النصب و
الخفض اى الجر ريبين باربع ياءات الاولى منقلبة عن
عن العين التى هى الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة
عن الالف التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغمت
الاولى فى الثانية مثل عطيين فى تثنية عطى واذا اضفته
اى تثنية المؤنث فى حالة النصب اى ريبين الى المتكلم قلت
رايت ريبيي بخمس ياءات الياء الاولى منقلبة عن
الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة
اى ياء المتكلم ادغمت الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة
فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول
مطوى اصله مطووى اعل كاعلال مرمى والالة المطوى
الموضع مطوى اعل كاعلال مرمى والالة مطوى اصله مطوى
اعل كاعلال مرمى المجهول طوى يطوى اصله يطوى اعل
كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول و
الموضع والالة ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم
لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى فى عدم
الاعلال فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع فيها اعلالان

بغير فصل من هذا الكلام

اى اجتماع الاعلالين لا يجوز الخ

اصله مطوى صح

[illegible]

فيجاب ان الصحيح [illegible]
[illegible] فيها اعلالان

بتقدير اعلالهما اى اعلال عين تلك الكلمة كطاوو مطوى ور
ومطوى مطوى و يطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع فيها الا اعلا
علالان يكون حكمهما اى حكم العين ايضا اى كالتى اجتمع ر
فيه اعلالان [illegible] طوى فى عدم الاعلال للمتابعة ر
نحو طويا فانه [illegible] طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا
انه لا يعل تبعا [illegible] وطاويان وطوى مجهول فانه لو اعل
الواو فيهما بقلبه [illegible] سكانها لنقل الكسرة عليهما لم
يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى
فانتهى الكلام والحمد لله على التمام وعلى رسوله ر
ما افضل والسلام وعلى اله الكرام واصحابه ر
العظام قد فرغ عن كتابة هذا الكتاب
بعون الله الملك الوهاب الفقير الحقير
حمزة بن محمد المحتاج الى ربه الرحمة
والغفران غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما واليه الاسفلو
بلواء قرمانى فى وقت الضحى
فى اليوم الرابع من شهر المبارك
ربيع الاول تاريخ سنة سبع
وسبعين والف